

موسوعة الشيخ المفيد

١٠

النكتة الاعتقادية

تأليف

الإمام الميرزا محمد باقر المجلسي

محررين محمد باقر الشبستاني والميرزا

أبي عبد الله الشبستاني، الشبستاني

(٣٣٦-١٣٤١ هـ)



سلسلة
مؤلفات
الشيخ المفيد

١٠

الحكمة والاعتقادية

ورسائل أخرى

إدارة المفيد
طبعة - نشر - توزيع

مفيد، محمد بن محمد، ۲۳۶-۴۱۳ ق.

النكت الاعتقادية ورسائل اخرى / تأليف الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم ابي عبدالله العكبري البغدادي - قم: دارالمفيد، ۱۴۳۱ ق. = ۱۳۸۹.

۱ ج. (شماره گذارى گوناگون).: نمونه. - (سلسله مؤلفات الشيخ المفيد؛ ۱۰)

... ريال: 5 - 318 - 497 - 964 - ISBN 978

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما

۱. اسلام - مجموعه ها. ۲. كلام شيعه اماميه. ۳. شيعه اماميه - اصول دين. الف. عنوان.

ب. فروست: سلسله مؤلفات الشيخ المفيد؛ ۱۰

۲۹۷/۰۸۱۰

۸س ۷م / ۴/۶ BP

ش. ۱۰



www.my-books.ir

النكت الاعتقادية ورسائل اخرى

المؤلف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان

الناشر: الهدى

الطبعة: الأولى - ۱۴۳۱ هـ. ق

المطبعة: ظهور

الألواح الحساسة: تيزهوش

عدد النسخ: ۱۰۰۰

الشابك: ۵ - ۳۱۸ - ۴۹۷ - ۹۶۴ - ۹۷۸

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين .

كان لانعقاد المؤتمر الألفي للشيخ المفيد في مدينة قم سنة ١٤١٣ ومشاركة الوفود العالمية في ذلك المؤتمر، وما القي فيه من دراسات وبحوث - كان ذلك حافزاً للكثيرين إلى التنبه لأحياء آثار هذا العالم العظيم الذي كان له في تاريخ الثقافة الإسلامية والفكر العربي ما كان، سواء في مدرسته الكبرى التي اقامها في بغداد، أو في مجالسه العلمية التي كانت تنعقد في داره، أو في مؤلفاته التي تطرقت إلى أنواع شتى من المعرفة، ما خلدها على مر العصور .

وقد كان من أهم ما تنبه اليه المفكرون والمحققون هو وجوب جمع تلك المؤلفات في حلقات متتابعة يسهل على المتتبع الوصول إليها .

وقد كان ذلك فجمعت تلك المؤلفات والمصنفات في سلسلة مترابطة في حلقاتها لتكون بين يدي القارئ سهلة المأخذ، يستفيد منها العالم والمتعلم، والاستاذ والتلميذ، وتصبح مورداً لكل ظامئ إلى العلم، صايد إلى الثقافة .

وقد رأت دارنا (دار المفيد) ان تقوم بطبع هذه المؤلفات في طبعة جديدة عارضة لها على شدة الحقيقة العلمية الفكرية اينما وجدوا، وهو ما يراه القارئ بين يديه فيما يلي، كتاباً بعد كتاب .

وإننا لندرجو أن نكون بذلك قد ارضينا الله أولاً، ثم ارضينا قراءنا الذين عودناهم فيما مضى من أيامنا على ان نبذل لهم كل جديد .

سائلين من الله التوفيق والتسديد

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
دار المفيد

يحتوي هذا المجلد على

- ١ - النكت الاعتقادية (٤٨ صفحة) تحقيق الشيخ رضا المختاري
- ٢ - النكت في مقدمات الاصول (٨٠ صفحة) تحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالى
- ٣ - الحكايات (١٣٦ صفحة) تحقيق السيد محمدرضا الحسيني الجلالى
- ٤ - مسألة في الارادة (١٦ صفحة)
- ٥ - عدم سهو النبي ص (٣٢ صفحة) تحقيق الشيخ مهدي نجف
- ٦ - ايمان ابي طالب (٤٨ صفحة) تحقيق مؤسسة البعثة
- ٧ - رسالة حول حديث نحن معاشر الانبياء (٣٢ صفحة) تحقيق الشيخ مالك المحمودى

الكتاب الاعتقادي

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

رضا المختاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ألف الشيخ المفيد كتاباً باسم «النكت في مقدمات الاصول» في علم الكلام، وقد حققناه، اعتماداً على نسخ عديدة، وحققنا نسبته إلى الشيخ لذلك، وتحدثنا عن منهج تأليفه، في مقدمتنا القصيرة له .
و موضوع الكتاب هو شرح الألفاظ المستعملة في علم الكلام بعنوان «إن قال ... فقل» ثم ذكر الأدلة بإيجاز شديد على الاصول الخمسة الاعتقادية، وأهم مسائلها.

وقد عثر بعض العلماء على كتاب باسم «النكت الاعتقادية» فظنه «النكت ...» المذكور في مؤلفات المفيد، فنشره منسوباً إليه .
و هذا الكتاب - أيضاً - يعتمد منهج الحوار (ان قيل ... قيل) إلا أنه لا يمكن نسبته إلى الشيخ المفيد، لوجوه:

(١) - بعد ثبوت نسبة الكتاب الأول إلى الشيخ، لا يمكن أن يكون الثاني له أيضاً، لوضوح البعد في أن يكون قد ألف كتابين كل منهما مسمى بـ «النكت ...» كما لم ينسب إليه في الفهارس إلا واحد بهذا الاسم، خاصة مع اتحاد المنهج والموضوع.

(٢) - أن بعض النسخ القديمة لما سمي (النكت الاعتقادية) قد نسب تأليفه إلى الشيخ فخر المحققين ابن العلامة الحلّي.

(٣) - وهو أقوى ما نستند إليه:

أن أسلوب الكتاب، و نفس مؤلفه، و جرس عباراته، ليس متناسباً مع شيء من مؤلفات الشيخ المفيد الماثورة و الموجودة و المعروفة .
بينما الكتاب الأول، يتفق في كثير من التعاريف التي أوردها مع سائر كتب الشيخ التي تعرضت لنفس التعاريف و قد أشرنا إلى هذه المقارنات في مقدمتنا له .

و مهما يكن، فإن لجنة المؤتمر ارتأت أن تنشر هذا الكتاب الثاني - أيضاً - ضمن المؤلفات المنشورة للشيخ المفيد، باعتبار تلك النسبة، و لأنه على كل حال واحد من مؤلفات علمائنا الأعلام في علم الكلام .

والله ولي التوفيق .

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

آية من كتاب الله العزيز وهي ان ربك رب
العرصة عما يصفون وسلامه على المسلمين
والحي رب العالمين تمتبه الكتاب

بعض الكلد الوهاب

في ردا على محرم في تاريخ

١٤٢٠

كاتبه وصاحبه وملكه والدرر على عوائد له

ولو الازية للجميع المومنين والمؤمنات

وتجمع التماع يوم الجمعة وتحت العصر وم

دعاء طه مفسر بسم الله الرحمن الرحيم

يا شديد القوى يا شديد المحال يا عزيز يا عزيز يا عزيز

ذات بعزتك لكل جسد خلقك فاكفني شر خلقك

يا بجل يا منعم يا مفضل سبحانك يا لا اله الا انت

فاستجناك وانا نجستك من النعم وكذا ذكر بن المومنين

١٤٢٠

كتاب الوهاب
في ردا على محرم في تاريخ
١٤٢٠

كتاب الوهاب
في ردا على محرم في تاريخ
١٤٢٠

وقف كتابخانه قرائتخانه عمومی آیت الله العظمی
مرعشی نجفی - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
نحمدك سرب العالدين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء
وسيد المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله المعصومين
وأولاد بيت الطاهرين أنت إمامنا فقهنا عبقنا
قادنا أنذل اليأس وقوي اعتمادنا علينا جعلنا
بعد انتويع واليتيم تحفة لأخواننا المؤمنين تقي
الواسع الكريم طمنا لتوابعه لجسيم راجيا أن يقع بها
الطالين أنصحين ~~مخلصين~~ رقيقين رقيقين
فصول ألف من الأول في معرفه الله تعالى وحنانه
الشوق والسلبه تبسمها بالذات والزرزق
بمنزلة المنول والنائل فلا قيل لك أنت حادث
امقديم فالأب حادث غير قديم وكل موجود ممكن

کتابخانه آیت الله العظمی
مرعشی نجفی
وقف کتابخانه قرائتخانه عمومی
آیت الله العظمی
مرعشی نجفی - قم
کتابخانه آیت الله العظمی
مرعشی نجفی
وقف کتابخانه قرائتخانه عمومی
آیت الله العظمی
مرعشی نجفی - قم
کتابخانه آیت الله العظمی
مرعشی نجفی
وقف کتابخانه قرائتخانه عمومی
آیت الله العظمی
مرعشی نجفی - قم

فان قيل ما جاره الرسول من سوال العبد
والمنكر وتكبر ومبشر وبشير وحشر الايمان والنفوس
واليزان وما تطارح به من رشايا السوارح والشر
ط والجنة وما وعد الله فيها من النعم الدائم الذي لا
ينقطع والنار وما وعد الله فيها من العقاب الدائم
الذي لا ينقطع وشفاعته محمد صلى الله عليه وآله لاهل
الكتاب والكوثر الذي يسبق منه امير المؤمنين عليه السلام
في العطف من المؤمنين حق ام لا فاجاب
حق لا يشك فيه احد من المؤمنين فان قيل
ماله ليل ذلك ان ما جاره به الشئ عم حق فاجواب
الدليل على ذلك انه معصوم فكذلك ما اخبره المعصوم فهو

ما جاره به الشئ عم حق فاجواب
الدليل على ذلك انه معصوم فكذلك ما اخبره المعصوم فهو
حق والايكيد المعصوم معصوما فكل ما اخبره
به النبي ح فحق وهذا آخر ما اردنا ان يردنا
في هذه المقدمة ونحتمل ما ياتي من كتاب الله
روح سبحانه وتعالى في العزة نعم

فان قيل ما جاره به الشئ عم حق فاجواب
الدليل على ذلك انه معصوم فكذلك ما اخبره المعصوم فهو
حق والايكيد المعصوم معصوما فكل ما اخبره
به النبي ح فحق وهذا آخر ما اردنا ان يردنا
في هذه المقدمة ونحتمل ما ياتي من كتاب الله
روح سبحانه وتعالى في العزة نعم

فان قيل ما جاره به الشئ عم حق فاجواب
الدليل على ذلك انه معصوم فكذلك ما اخبره المعصوم فهو
حق والايكيد المعصوم معصوما فكل ما اخبره
به النبي ح فحق وهذا آخر ما اردنا ان يردنا
في هذه المقدمة ونحتمل ما ياتي من كتاب الله
روح سبحانه وتعالى في العزة نعم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
المرسل محمد حاتم النبيين وعلى آله الهمة
وأما بينه الطاهرين أما بعد فقد عرفت قارئ
الدليل إليها وقوى اعتناده عليها جعلتها
بعب التوضيح والسر تحفه لا خدوان السوء
فتبأ إلى الله الخيم وطلب التولية للجيم وأجبا أن يتفهم بها
الطالبين أنه خير موافق ومعين ورتبتها على فصول أربع
أولها في معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية تبيينها
الغافل وانزل نفسك منزلة الموحّد والتبليّ فان قيل لك انتحادث
أم قديم فالجواب حادث غير قديم وكل موجود من الممكنات حادث
غير قديم فان قيل لك ملحد للحادث وما حدّ القديم فالجواب حدّ
لحادث هو الموجد المبرق بالعدم والقديم هو الموجد الذي لم يسبقه
العدم فان قيل ما الدليل على أنك حادث فالجواب سبق العدم على
جودك دليل على حدّ وثي فان قيل ما الدليل على أن العدم سابق
عليه وجودك فالجواب الضرورة قاضيه باني لم يكن موجودا في
زمان نوح عليه نعددي في ذلك الزمان محقق على وجودي في

لجاز عليه العذاب فيرتفع الرثوق عن وعده ووعبك وترتفع
الاحكام الشرعية فينقص عرضه المقتدر من حشده الانبياء والرسل
والرسول في البزوة فان قيل حكمة الله تعالى في ان يحب الانبياء
والرسل ام لا فالجواب يقتضي ذلك وتوجيهه فان قيل ما حد النبي
وما حد الرسول فالجواب ان النبي هو الانسان النبي لله تعالى
بغير واسطه احد من البشر اعم من ان يكون له شريعه كحكمة عليه
السلام او ليس له شريعه كحكمة النبي عليه السلام وما امر الله تعالى بتبليغ
الامور والنواهي اليه فهو الرسول والرسول هو الانسان الذي شرع الله تعالى
بغير واسطه بشر ما هو في الله تعالى بتبليغ الامور والنواهي اليه فهو
فان قيل ما الدليل على نص الانبياء والرسل في الحكمة فالجواب ان الدليل
على ذلك انه لطف واللفظ واجب في الحكمة فان قيل ما وجه
اللفظ فالجواب ان اللطف ما يقتضي المحبة والرحمة والرحمة هي
من المعصية ولا حظ له في التكميل ولا يبلغ المحبة فان قيل ما الدليل
على ان اللطف واجب في الحكمة فالجواب ان اللطف في الحكمة هو
غرض المكلف عليه فيكون واجبا وهو اللطف فان قيل ما وجه
الامه فالجواب ان محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب ابن عبد المطلب
صلى الله عليه واله فان قيل ما الدليل على ذلك فالجواب ان

اخفاؤه بغيره ولكن اسحقان غاب بغيره فتور كل واحد من العليين في
 الاخر بان ينقصه حق لا ينفى في الاخر يقينه من احد لا يستغنى عن غيره
 بحكم تلك هذه المعوز من قول الحكماء في المثل فانهم قالوا ليس قوة كل من
 كيفية النقص الذي يقابل به وبما له حتى ينفى النقص عن غيره كيفية ولعن
 صاحب النقص عندهم معوضا له فاما بذلك في العمل القالح في العمل الكفا
 معهم لمحققة معوزا على السنة عشر في نعيم بلا توب والتمتع بالنفاسات في
 النقص ما فيه اذنان كانت حكمة كذا انها والنفات الباقية مستغنى للمحب
 ان ينقصها خلفه بالاخلاق الفاضلة والاعمال الصالحة منقطعة العديدين
 الدنيا الغاية وكان جميع ذلك مكملا لسنه من اهل الشواب الدائم وان كان
 قد تم الاصل للنفات الباقية مستغنى لما لا يكون مطالبها نفس الارض بالذات
 البنية منعمة في اموال الدنيا بغير الغاية منقطعة بالاخلاق الفاسدة كان ذلك مكملا
 يستغنى بها من كانت من اهل النقا الدائم ففعلنا ما في قولها وجو ما يتقوى به الغايب
 رتب لانها تترك البغوييل الى السقاة وبغيا الى الشافق وان كانت الخيرة في
 الشرف في ضلته فما كان الملكات بل كانت معرضة لولا الفوق والاعمال
 وشفا منها بوزن الحماط من الغايب الى الغريب كنقص من الغايب والبله بغير
 فاما ان يكون لها فتنه فتنه عباد الله ان الله ولما لا بد لها منه والله

رتب لانها تترك البغوييل الى السقاة وبغيا الى الشافق وان كانت الخيرة في
 الشرف في ضلته فما كان الملكات بل كانت معرضة لولا الفوق والاعمال
 وشفا منها بوزن الحماط من الغايب الى الغريب كنقص من الغايب والبله بغير
 فاما ان يكون لها فتنه فتنه عباد الله ان الله ولما لا بد لها منه والله

اعلم بمجاوب الامور ومجيبا



منعم كليل
 والحمله
 رجب

بازيد

الْبَيْكَةُ الْأَعْنَاقِيَّةُ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء
والمرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله المعصومين واهل بيته الطاهرين .
أما بعد : فهذه عقيدة قادي الدليل إليها وقوى اعتمادى عليها جعلتها
بعد التوضيح والتبيين تحفة لآخواني المؤمنين تقرّباً إلى الله الكريم^(١) وطلباً
لثوابه الجسيم راجياً أن ينفع بها^(٢) الطالبين إنه خير موفق ومعين .
ورتبته على خمسة فصول :

(١) ك وم : + سيد .

(٢) ك : العظيم .

(٣) ك ون : يتنفع بها .

الفصل الأول

في معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية

تنبه ايها العاقل ونزل^(١) نفسك بمنزلة^(٢) المسؤل والسائل .

فإن قيل لك : انت حادث ام قديم؟

فالجواب : حادث غير قديم وكل موجود ممكن حادث غير قديم .

فإن قيل : ما حد الحادث وما حد القديم؟

فالجواب :^(٣) الحادث هو الموجود المسبوق بالعدم . والقديم هو

الموجود الذي لم يسبقه العدم^(٤) .

فإن قيل : ما الدليل على انك حادث؟

فالجواب : سبق العدم على وجودي دليل على حدوثي .

فإن قيل : ما الدليل على ان العدم سابق على وجودك؟

(١) ك ول : انزل .

(٢) ك ول : منزلة .

(٣) ل : + حد .

(٤) م : لا يسبقه العدم .

فالجواب : الضرورة قاضية^(١) باني لم اكن موجوداً في زمان نوح - عليه السلام - فعدمي متحقق^(٢) في ذلك الزمان ، ووجودي في هذا الزمان فعدمي سابق على وجودي .

فإن قيل : ما الدليل على ان كل موجود ممكن حادث؟

فالجواب : كل موجود من الممكنات اما جوهر او عرض^(٣) والجوهر حادث والعرض حادث فكل موجود من الممكنات حادث .

فإن قيل : ما حد الجوهر وما حد العرض؟

فالجواب : الجوهر هو المتحيز والعرض هو الحال في المتحيز^(٤) .

فإن قيل : ما حد المتحيز؟

فالجواب : المتحيز هو الحاصل في حيز^(٥) بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه هنا او هناك لذاته .

فإن قيل : ما حد الحيز؟

فالجواب : الحيز والمكان عبارة^(٦) عن البعد المفطور^(٧) الذي تشغله الاجسام بالحصول فيه .

فإن قيل : كم اقسام الجوهر؟

فالجواب : أربعة : الجوهر الفرد^(٨) والخط والسطح والجسم .

(١) ل : + بذلك على اي .

(٢) ن : محقق .

(٣) ك ول : عرض او جوهر ، ل : + وهما حادثان .

(٤) م : في الحيز ، ل : بالمتحيز .

(٥) ك : هو الشاغل للمكان .

(٦) ك : عبارتان .

(٧) ك : المفروض .

(٨) ك : النقطة ، ل : - الجوهر .

فإن قيل : ما حد كل واحد من هذه الاربعة؟

فالجواب : حد^(١) الجوهر الفرد هو المتحيز الذي لا يقبل القسمة في جهة من الجهات . وحد الخط هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول خاصة . وحد السطح هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول والعرض خاصة . وحد الجسم هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول والعرض والعمق .

فإن قيل : ما الدليل على حدوث الجواهر؟

فالجواب : الدليل على ذلك انها^(٢) لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

فإن قيل : ما تعنون بالحوادث؟

فالجواب : اربعة اشياء : الحركة والسكون والاجتماع والافتراق .

فإن قيل : ما حد كل واحد من هذه الاربعة؟

فالجواب : حد الحركة حصول جوهر في مكان عقيب مكان آخر . وحد السكون حصول جوهر^(٣) في مكان واحد اكثر من زمان واحد^(٤) . وحد الاجتماع حصول جوهرين في مكانين بحيث لا يمكن ان يتخللها ثالث . وحد الافتراق حصول جوهرين^(٥) في مكانين بحيث يمكن ان يتخللها ثالث .

فإن قيل : ما الدليل على ان هذه الامور الاربعة حادثة؟

(١) ك ون : + النقطة وهو .

(٢) ل : ان الجواهر .

(٣) م : الجوهر .

(٤) ك : جوهر في مكانه اللابث فيه بدل «مكان واحد اكثر من زمان واحد» .

(٥) م : الجوهرين .

فالجواب: الدليل على ذلك انها تعدم والقديم لا يعدم فتكون
حادثه.

فإن قيل: ما الدليل على ان الجوهر لا يخلو عن هذه الحوادث^(١)؟
فالجواب: الدليل على ذلك ان الجوهر لا بد له من مكان، فان كان
لابثاً فيه كان ساكناً، وان كان منتقلاً عنه كان متحركاً، واذا نسب الى جوهر
آخر^(٢) فان امكن^(٣) ان يتخللها ثالث فهو الافتراق والا فهو الاجتماع.

فإن قيل: ما الدليل على حدوث باقي الاعراض؟
فالجواب: الدليل على ذلك انها تفتقر الى الجواهر الحادثة والمفتقر الى
الحادث حادث.

فإن قيل: قد ثبت ان كل موجود ممكن حادث. فهل وجود الحوادث
من نفسها او من غيرها؟

فالجواب: وجودها من غيرها لا من نفسها.
فإن قيل: ما الدليل على ان وجود الحوادث من غيرها لا من نفسها؟
فالجواب: ههنا دعويان: احدهما ان الحادث لا وجود له من
نفسه^(٤). الثاني ان وجوده من غيره. والدليل على الاول ان الحادث قبل
وجوده عدم محض ونفي صرف فلو اثر في وجود نفسه لزم تأثير المعدوم في
الموجود ولزم تأثير الشيء في نفسه وهما محالان. والدليل على الثاني ان الحادث
لما اتصف بالعدم تارة وبالوجود^(٥) اخرى كان ممكناً فيفتقر في ترجيح وجوده

(١) ل: عن الحوادث.

(٢) م ون: + في مكان آخر.

(٣) ن: امكنه.

(٤) م: + قطعاً.

(٥) ل: + تارة.

الى غيره لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الاخر لا لمرجح فيكون وجوده من غيره.

فإن قيل: قد ثبت ان وجود الحوادث من غيرها فالغير الذي اوجد الحوادث موجود ام معدوم؟
فالجواب: موجود.

فإن قيل: ما الدليل على انه موجود؟
فالجواب: الدليل على ذلك انه لو كان معدوماً لزم تاثير المعدوم في الموجود وهو محال.

فإن قيل: موجد الحوادث قديم أم حادث؟
فالجواب: قديم.

فإن قيل: ما الدليل على انه ليس بحادث^(١)؟
فالجواب: الدليل على ذلك انه لو كان حادثاً لكان من جملة الحوادث فيفتقر الى محدث آخر^(٢) كافتقار الحوادث اليه وننقل^(٣) الكلام الى ذلك المحدث فان كان قديماً انتهت الحوادث الى محدث قديم وهو المطلوب، وان كان حادثاً افتقر الى محدث آخر فان كان الاول لزم الدور وان كان غيره^(٤) وتَرَامى تسلسل والدور والتسلسل باطلان فلا بد ان ينتهي الحوادث الى محدث قديم وهو المطلوب.

فإن قيل: ما حد الدور وما حد التسلسل؟
فالجواب: حد الدور توقف كل واحد من الشيئين على صاحبه فيما

(١) م: على ذلك مكان «انه ليس بحادث».

(٢) م: - آخر.

(٣) ل: ينقل.

(٤) م: الثاني.

هو موقوف عليه اما بمرتبة او مراتب . وحد التسلسل ترامي امور محدثة الى غير النهاية^(١).

فإن قيل : ما الدليل على بطلان الدور؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه يفضي الى كون الشيء موجوداً قبل وجوده وهو محال والمفضى الى المحال محال .

فإن قيل : ما الدليل على بطلان التسلسل؟

فالجواب : الدليل^(٢) ان السلسلة الحاوية لجميع الممكنات ممكنة فلا بد لها من مؤثر خارج عنها^(٣) والخارج من جميع الممكنات هو واجب الوجود لذاته فتنتهي السلسلة اليه^(٤) وينقطع التسلسل .

فإن قيل : موجد الحوادث واجب الوجود ام ممكن^(٥)؟

فالجواب : واجب الوجود .

فإن قيل : ما حد الواجب وما حد الممكن؟

فالجواب : الواجب^(٦) هو الذي لا يفتقر في وجوده الى غيره ولا يجوز عليه العدم . والممكن هو الذي يفتقر في وجوده الى غيره ويجوز عليه العدم .

فإن قيل : ما الدليل على ان موجد الحوادث واجب الوجود؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لو لم يكن واجب الوجود لكان ممكن

(١) في النسخة المطبوعة : + بحيث يتوقف كل لاحق منها على السابق عليه .

(٢) م : + على .

(٣) ل : + بالضرورة .

(٤) ل : + فينقطع السلسلة .

(٥) ل : + الوجود .

(٦) ل : واجب الوجود .

الوجود ولو^(١) كان ممكن الوجود افتقر^(٢) في وجوده الى غيره وننقل^(٣) الكلام الى ذلك الغير فان كان واجب الوجود انتهت الحوادث اليه فهو موجد الحوادث وان كان ممكن الوجود افتقر في وجوده الى موجد آخر فان كان الاول لازم الدور وان كان غيره وتراعى تسلسل وهما باطلان كما^(٤) عرفت فلا بد ان ينتهي الحوادث الى موجد^(٥) واجب الوجود لذاته .

فإن قيل : موجد الحوادث قادر مختار^(٦) ام موجب ؟

فالجواب : قادر مختار^(٧) .

فإن قيل : ما حد القادر وما حد الموجب ؟

فالجواب : القادر هو الذي يمكنه الفعل ويمكنه الترك بالنسبة الى

شيء واحد ، والموجب هو الذي يفعل^(٨) ولا يمكنه الترك كالنار في الاحراق .

فإن قيل : ما الدليل على ان موجد الحوادث قادر مختار ؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لو لم يكن قادراً لكان موجباً لما^(٩)

عرفت من انه لا واسطة بين القادر والموجب . ولو كان موجباً لكانت الحوادث

التي هي آثاره قديمة لقدمه وقدم الحوادث محال فكونه موجباً محال فيكون قادراً

مختاراً وهو المطلوب .

(١) ل : وان .

(٢) م : يفتقر .

(٣) ل : وينقل .

(٤) ل : لما .

(٥) م : + هو .

(٦) ل : - مختار .

(٧) ل : - مختار .

(٨) ل : يمكنه الفعل .

(٩) م : كما .

فإن قيل : موجد الحوادث قادر على كل مقدور ام على مقدور دون آخر^(١)؟

فالجواب : قادر على كل مقدور.

فإن قيل : ما الدليل على انه قادر على كل مقدور؟

فالجواب : الدليل على ذلك أن نسبة ذاته المقدسة الى جميع المقدورات على السوية لكونه مجرداً ونسبتها في الاحتياج الى ذاته المقدسة^(٢) - لكونها ممكنة والامكان علة الاحتياج - على السوية^(٣) فاختصاص قدرته تعالى بمقدور دون مقدور ترجيح من غير مرجح وهو باطل فيكون قادراً على كل مقدور وهو المطلوب.

فإن قيل : موجد الحوادث عالم ام لا؟

فالجواب : انه عالم.

فإن قيل : ما حدّ العالم؟

فالجواب : العالم بالشيء هو الذي يكون الشيء منكشفاً له حاضراً عنده غير غائب عنه.

فإن قيل : ما الدليل على ان موجد الحوادث عالم؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه فعل الافعال المحكمة المتقنة، وكل من فعل ذلك كان عالماً فهو عالم^(٤).

فإن قيل : ما حد الفعل المحكم المتقن؟

فالجواب : الفعل المحكم المتقن هو المطابق للمنافع المقصودة منه.

(١) م : مقدور.

(٢) م : + على السوية.

(٣) م : - على السوية.

(٤) م : الافعال المحكمة المتقنة فهو عالم، مكان ذلك كان عالماً فهو عالم.

فإن قيل : موجد الحوادث عالم بكل معلوم ام بمعلوم^(١) دوم معلوم؟
فالجواب : عالم بكل معلوم .

فإن قيل : ما الدليل على انه عالم بكل معلوم؟

فالجواب : الدليل على ذلك ان نسبة ذاته المقدسة الى جميع المعلومات على السوية لكونه مجرداً ولكونه حياً وكل واحد منها قابل لان يكون معلوماً للحي فاختصاص علمه تعالى بمعلوم دون معلوم ترجيح من غير مرجح وهو باطل فيكون عالماً بكل معلوم وهو المطلوب .

فإن قيل : موجد الحوادث حيّ ام لا؟

فالجواب : حيّ .

فإن قيل : ما حد الحيّ؟

فالجواب : الحي هو^(٢) الذي يصح منه^(٣) ان يقدر ويعلم .

فإن قيل : ما الدليل على انه حيّ؟

فالجواب : ثبوت القدرة والعلم للشيء^(٤) دليل على انه حيّ .

فإن قيل : موجد الحوادث سميع بصير ام لا؟

فالجواب : سميع لا باذن بل بمعنى انه عالم بالمسموعات وبصير لا

بعين بل بمعنى انه عالم بالمبصرات .

فإن قيل : ما الدليل على انه سميع بصير بهذا المعنى؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه عالم بجميع المعلومات التي من جملتها

المسموعات والمبصرات فيكون عالماً بهما فيكون سميعاً بصيراً بهذا المعنى وهو

(١) ل : معلوم .

(٢) ل : - هو .

(٣) ل : يصلح لان .

(٤) ل ون : بالشيء .

المطلوب .

فإن قيل : موجد الحوادث مدرك ام لا؟

فالجواب : مدرك لا بحاسة يحصل الادراك بواسطتها بل بمعنى انه عالم بما يدرك بالحواس^(١) .

فإن قيل : ما الدليل على انه مدرك بهذا المعنى؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه عالم بجميع المعلومات التي من جملتها المدركات فيكون عالماً بالمدركات فيكون مدركاً بهذا المعنى وهو المطلوب .

فإن قيل : موجد الحوادث مريد كاره ام لا؟

فالجواب : مريد كاره .

فإن قيل : ما حد الارادة والكراهة؟

فالجواب : الارادة^(٢) هنا قسمان : ارادة لافعال نفسه ، و ارادة لافعال عبيده . وكذا الكراهة .

فارادة افعال^(٣) نفسه عبارة عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقت دون وقت بسبب اشتماله على مصلحة داعية الى ايجاد الفعل^(٤) في ذلك الوقت دون غيره . و ارادة افعال عبيده عبارة عن طلبه^(٥) ايقاعها منهم على وجه الاختيار .

وكراهته لافعال^(٦) نفسه عبارة عن علمه الموجب لترك^(٧) فعل في وقت

(١) ل : بالمدركات بالحواس .

(٢) ل وم : + والكراهة .

(٣) ن : فالارادة لافعال .

(٤) ل ون : الى اليجاد .

(٥) م ول : طلب .

(٦) ل : كراهيته لافعال .

(٧) ن ول : لانتفاء .

دون وقت^(١) بسبب اشتماله على مفسدة صارفة عن ايجاد الفعل في ذلك الوقت. وكراهته^(٢) لافعال عبيده عبارة عن نهي اياهم عن ايقاعها على وجه الاختيار.

فإن قيل : ما الدليل على انه يريد لافعال نفسه؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه تعالى خصص ايجاد الحوادث بوقت^(٣) دون وقت، والاوقات كلها صالحة للايجاد فلا بد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص^(٤) هو الارادة فيكون مريداً لافعال نفسه وهو المطلوب.

فإن قيل : ما الدليل على انه تعالى كاره لافعال نفسه؟

فالجواب : الدليل عليه انه تعالى ترك ايجاد الحوادث في وقت دون وقت آخر والاوقات كلها صالحة للترك فلا بد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص هو الكراهة فيكون كارهاً لافعال نفسه وهو المطلوب^(٥).

فإن قيل : ما الدليل على انه تعالى يريد^(٦) من عباده افعالاً ويكره^(٧) منهم افعالاً؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه تعالى امرهم بالطاعة فيكون مريداً

(١) ل : - في وقت دون وقت.

(٢) ل : كراهيته.

(٣) ل وم : في وقت.

(٤) ل : - وذلك المخصص.

(٥) قد شطب في نسخة ن على هذا السؤال والجواب.

(٦) ل وم : يريد.

(٧) ل وم : كاره.

لها ونهاهم عن المعصية فيكون كارهاً لها اذ الحكيم لا يأمر إلا بما يريد^(١) ولا ينهى الا عما يكره.

فإن قيل : موجد الحوادث متكلم ام لا؟

فالجواب : متكلم لا بجارحة بل بمعنى انه تعالى يوجد حروفاً واصواتاً في جسم من الاجسام يدل على المعاني المطلوبة له تعالى كما فعل في الشجرة^(٢) حين خاطب موسى عليه السلام .

فإن قيل : ما الدليل على انه متكلم؟

فالجواب : الدليل على ذلك الاجماع والقرآن .

فإن قيل : كلامه^(٣) تعالى حادث ام قديم؟

فالجواب : حادث غير قديم .

فإن قيل : ما الدليل على ذلك؟

فالجواب : الدليل على ذلك من جهة العقل والنقل :

اما من جهة العقل فلان الكلام مركب من الحروف المتتالية التي يعدم بعضها ببعض ويسبق بعضها بعضاً فيكون حادثاً .

واما من جهة النقل فقله^(٤) تعالى : ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم

محدث﴾^(٥) والذكر هو القرآن لقوله تعالى : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له

لحفظون﴾^(٦) ﴿وانه لذكر لك ولقومك﴾^(٧) .

(١) ن : يريد .

(٢) ل : شجر .

(٣) ل : كلام الله .

(٤) ل : فلقوله .

(٥) الانبياء : ٢١ / ٢ .

(٦) الحجر : ١٥ / ٩ .

(٧) الزخرف : ٤٣ / ٤٤ .

فإن قيل : موجد الحوادث واحد لا شريك له أم لا^(١) ؟
فالجواب : واحد لا شريك له .

فإن قيل : ما الدليل على أنه واحد لا شريك له ؟
فالجواب : الدليل على ذلك من العقل والنقل :

أما العقل فلأنه لو كان مع الحكيم اله آخر لا يمنع منه نفيه لكونه كذباً منافياً للحكمة^(٢) لكن الحكيم قد نفاه فنفيه^(٣) دليل على انتفائه^(٤) وإلا لم يكن الحكيم حكيماً .

وأما النقل فلقوله تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾^(٥) ولقوله تعالى : ﴿ إنما إلهكم إله واحد ﴾^(٦) وأمثال ذلك .

فإن قيل : موجد الحوادث جوهر أم عرض^(٧) ؟
فالجواب : ليس بجوهر^(٨) ولا عرض .

فإن قيل : ما الدليل على أنه تعالى ليس بجوهر ؟

فالجواب : الدليل على ذلك أن الجوهر إما جوهر فرد أو خط أو سطح أو جسم وكل واحد منها مفقّر حادث والباري تعالى ليس بمفقّر لكونه واجب الوجود لذاته وليس بحادث لكونه قديماً .

فإن قيل : ما الدليل على أنه تعالى ليس بعرض ؟

(١) ن : أم متعدد .

(٢) ل : وهو مناف للحكمة .

(٣) ل : + له .

(٤) ل : نفيه .

(٥) محمد صلى الله عليه وآله : ١٩ / ٤٧ . وليست هذه الآية في نسخة ل .

(٦) الكهف : ١٨ / ١١٠ ، الانبياء : ٢١ / ١٠٨ ، فصلت : ٦ / ٤١ .

(٧) ل : جوهر وعرض أم لا .

(٨) ل : لا جوهر .

فالجواب : الدليل على ذلك ان العرض مفتقر الى غيره فيكون ممكناً
وواجب الوجود ليس بممكن فلا يكون عرضاً.

فإن قيل : موجد الحوادث في محل او^(١) جهة ام لا؟

فالجواب : ليس في محل ولا في جهة .

فإن قيل : ما حد المحل وما حد الجهة؟

فالجواب : المحل عبارة عن التحيز^(٢) الذي تحمله الاعراض . والجهة

هي المتعلق للاشارة^(٣) الحسية ومقصد المتحرك الايني .

فإن قيل : ما الدليل على انه تعالى ليس في محل ولا في جهة؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لو حل في محل او جهة لكان مفتقراً

إليهما^(٤) فلا يكون واجب الوجود لذاته وقد ثبت انه تعالى واجب الوجود لذاته
فلا يكون في محل ولا في جهة .

فإن قيل : موجد الحوادث متحد بغيره ام لا؟

فالجواب : ليس متحداً بغيره .

فإن قيل : ما حد الاتحاد؟

فالجواب :^(٥) الاتحاد صيرورة شيئين شيئاً واحداً من غير زيادة ولا

نقصان .

فإن قيل : ما الدليل على ان الله تعالى لا يتحد بغيره؟

فالجواب : الدليل على ذلك من وجهين : اما الاول فلان الاتحاد غير

(١) ن : + في .

(٢) ل : الحيز .

(٣) م : متعلق الاشارة .

(٤) ن : + ولكان محدوداً بهما .

(٥) ن : + صورة .

معقول. واما الثاني فلان الواجب لو اتحد بغيره لكان ذلك الغير اما واجباً او ممكناً فان كان واجباً لزم تعدد الواجب وهو محال. وان كان ممكناً^(١) صار الواجب ممكناً هذا خلف.

فإن قيل: موجد الحوادث مركب ام لا؟

فالجواب: ليس بمركب.

فإن قيل: ما الدليل على انه تعالى ليس بمركب؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه لو كان مركباً لافتقر الى جزئه، وجزؤه غيره، فيكون مفتقراً الى غيره فيكون ممكناً.

فإن قيل: موجد الحوادث مرثي بحاسة البصر ام لا؟

فالجواب: ليس^(٢) بمرثي بحاسة البصر.

فإن قيل: ما الدليل على انه تعالى ليس بمرثي بحاسة البصر؟

فالجواب: الدليل على ذلك ان المرثي بحاسة البصر لا بد^(٣) وان يكون في جهة والله تعالى منزّه عن الجهة فلا يكون مرثياً بحاسة البصر^(٤).

فإن قيل: موجد الحوادث غني عن غيره ام محتاج^(٥)؟

فالجواب: ^(٦) غني عن غيره وغيره مفتقر اليه^(٧).

فإن قيل: ما الدليل على ذلك؟

(١) ن وم: + فالحاصل بعد الاتحاد ان كان واجباً صار الممكن واجباً هذا خلف وان كان ممكناً.

(٢) ل: + انه.

(٣) ل ون: - و.

(٤) ل: - فلا يكون... البصر.

(٥) ل: ام مفتقر الى غيره، ن: وغيره مفتقر اليه ام لا.

(٦) م: ليس بمحتاج الى غيره وغيره محتاج اليه.

(٧) ل: غير مفتقر الى غيره.

فالجواب: الدليل على ذلك انه واجب الوجود لذاته وغيره ممكن الوجود لذاته فوجوب وجوده يقتضي استغناءه عن غيره وامكان غيره يقتضي افتقاره اليه .

الفصل الثاني

في العدل

فإن قيل : موجد الحوادث عدل حكيم ام لا ؟
فالجواب : عدل حكيم .

فإن قيل : ما حد العدل الحكيم ؟

فالجواب : العدل الحكيم هو الذي لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب .

فإن قيل : ما حد القبيح وما حد الواجب ؟

فالجواب : القبيح هو الذي ^(١) يذم فاعله في الدنيا ويعاقب في الآخرة

ويمدح تاركة في الدنيا ويثاب في الآخرة . والواجب هو الذي يمدح فاعله في

الدنيا ويثاب في الآخرة ويذم تاركة في الدنيا ويعاقب في الآخرة .

فإن قيل : ما الدليل على انه تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخل

بواجب ؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لو لم يكن كذلك لكان ناقصاً - تعالى

(١) ل : الفعل الذي .

الله عن ذلك علواً كبيراً - وايضاً لو جاز عليه فعل القبيح لجاز عليه الكذب
فيرتفع الوثوق عن وعده ووعيده ويرتفع^(١) الاحكام الشرعية فينقض^(٢)
الغرض^(٣) المقصود من بعثة الانبياء والرسل .



الفصل الثالث

في النبوة

فإن قيل : حكمة الله تقتضي نصب الانبياء والرسول ام لا ؟
فالجواب : تقتضي ذلك وتوجبه .

فإن قيل : ما حد النبي وما حد الرسول ؟

فالجواب : النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر اعم من ان يكون له شريعة كمحمد - عليه السلام - او ليس له شريعة كيحيى - عليه السلام -^(١) مأموراً من الله تعالى بتبليغ الاوامر والنواهي الى قوم ام لا^(٢) . والرسول هو الانسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة من البشر^(٣) وله شريعة اما مبتدئة كآدم - عليه السلام - او تكملة لما قبلها كمحمد - صلى الله عليه وآله -^(٤) مأمور^(٥) من الله تعالى بتبليغ الاوامر

(١) ل ون : - له شريعة . . . كيحيى عليه السلام .

(٢) ك : - ام لا .

(٣) ل وك ون : بشر .

(٤) ك ول ون : - وله شريعة اما . . . كمحمد صلى الله عليه وآله .

(٥) م ول ون : مأموراً .

والنواهي الى قوم .

فإن قيل : ما الدليل على ان نصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لطف واللفظ واجب في الحكمة

فنصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة^(١) .

فإن قيل : ما حد اللطف؟

فالجواب : اللطف هو ما يقرب المكلف معه من^(٢) الطاعة ويبعد عن

المعصية ولا حظ له في التمكين ولم^(٣) يبلغ الاجاء .

فإن قيل : ما الدليل على ان اللطف واجب في الحكمة؟

فالجواب : الدليل على وجوبه توقف غرض المكلف عليه فيكون

واجباً في الحكمة وهو المطلوب .

فإن قيل : من نبي هذه الامة؟

فالجواب : محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف

صلى الله عليه وآله .

فإن قيل : ما الدليل على نبوته؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده

وكل من ادعى النبوة وظهر المعجز على يده فهو^(٤) نبي حقاً .

فإن قيل : ما حد المعجز؟

فالجواب : المعجز هو الامر الخارق للعادة المطابق للدعوى المقرون

بالتحدي المتعذر على الخلق الاثيان بمثله .

(١) ل : - فنصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة .

(٢) ل وم ون : الى .

(٣) ل : ولا .

(٤) ك ون : فيكون نبياً .

فإن قيل : بما علمتم انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده؟
فالجواب : علمنا ذلك بالتواتر، فانه لا يشك احد في ان رجلاً اسمه
محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ظهر بمكة وادعى
النبوة.

واما ظهور المعجز على يده - صلى الله عليه وآله - فاكثر من ان يحصى
حتى ضبط المسلمون له الف معجزة^(١)، من جملتها: القرآن، وانشقاق
القمر^(٢)، وحنين الجذع^(٣)، ونبوع الماء من بين اصابعه^(٤) وختم^(٥) الحصى في
كفه^(٦)، وشكايه البعير^(٧)، وسلام^(٨) الغزاة^(٩)، وكلام الذئب^(١٠)، وكلام
الذراع المسمومة^(١١)، واشباع الخلق الكثير من الطعام^(١٢) القليل^(١٣)، واحياء

(١) ل ون : معجز.

(٢) تفسير القمي ٢/ ٣٤٠، صحيح البخاري باب سؤال المشركين ان يرهم النبي صلى الله
عليه وآله آية فاراهم انشقاق القمر، فتح الباري ٦/ ٤٩٤.

(٣) سنن الترمذي باب ٢٨ ح ٣٧٠٦ ج ٥/ ٢٥٤، صحيح البخاري باب علامات النبوة في
الاسلام، فتح الباري ٦/ ٤٧١.

(٤) سنن الترمذي باب ٣١ ح ٣٧١٠ ج ٥/ ٢٥٦، صحيح البخاري باب علامات النبوة في
الاسلام، فتح الباري ٦/ ٤٥٧.

(٥) ل : حتم.

(٦) اعلام الوري ص ١٨٠، روضة الواعظين ص ٦٣. مناقب آل ابي طالب ١/ ٩٠.

(٧) اعلام الوري ص ٢٨.

(٨) ن : كلام.

(٩) اعلام الوري ص ٢٦.

(١٠) اعلام الوري ص ٢٥ و ١٨٠.

(١١) ك ول : المسموم. امالي الصدوق مجلس ٤٠ ح ٢ ص ١٨٦، السيرة النبوية ٣/ ٣٥٢،
تاريخ اليعقوبي ٢/ ٥٧.

(١٢) م : طعام، ل : الزاد اليسير.

(١٣) سنن الترمذي باب ٣٠ ح ٣٧٠٩ ج ٥/ ٢٥٥، صحيح البخاري باب علامات النبوة فتح =

الميت^(١)، والاخبار بالغيب^(٢) وامثال ذلك.

فإن قيل: ما الدليل على ان كل من ادعى النبوة وظهر المعجز على يده فهو نبي؟

فالجواب: هذه مقدمة ضرورية لا تفتقر الى دليل لكننا ننبه عليها فنقول: المعجز فعل الله تعالى وهو قائم مقام التصديق ومن صدقه الله تعالى فهو صادق لاستحالة ان يصدق الله الكذاب.

فإن قيل: هذا النبي الذي اثبتموه معصوم ام لا؟

فالجواب: معصوم من اول عمره الى آخره^(٣) عن^(٤) السهو والنسيان والذنوب الكبائر والصغائر^(٥) عمداً وسهواً.

فإن قيل: ما حد العصمة؟

فالجواب: العصمة لطف^(٦) يفعله^(٧) الله تعالى بالملكف بحث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما.

فإن قيل: ما الدليل على انه معصوم من اول عمره الى آخره؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه لو عهد منه في سالف عمره سهواً او نسيان لارتفع الوثوق عن اخباراته ولو عهد منه خطيئة لنفرت العقول من متابعتة فتبطل فائدة البعثة.

= الباري ٦/ ٤٦٠.

(١) اعلام الورى ص ١٣٩.

(٢) سنن الترمذي باب ١٠٨ ح ٣٨٦٢ ج ٥/ ٣٢٣ وص ٣٣٣.

(٣) ل: آخر عمره.

(٤) ل: من.

(٥) ك: صغيرة وكبيرة، ن: كبائر وصغائر، ل: من كبائر وصغائر.

(٦) ك: فعل.

(٧) ل: يفعل.

فإن قيل : هل علمتم من دينه انه خاتم الانبياء^(١) ام لا؟

فالجواب : علمنا ذلك من دينه صَلَّى الله عليه وآله .

فإن قيل : بما^(٢) علمتموه .

فالجواب : علمنا ذلك بالقرآن^(٣) والحديث . اما القرآن فقوله تعالى :

﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ ابَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾^(٤) .

واما الحديث فقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي »^(٥) .

* * *

(١) ن وم : الرسل .

(٢) ل وك : بم .

(٣) ك : من النص من القرآن .

(٤) الاحزاب : ٤٠ / ٣٣ .

(٥) تفسير فرات الكوفي ص ١٦٠ ، معاني الاخبار ص ٧٣ ، سنن الترمذي باب ٩١ ح ٣٨١٤

ج ٥ / ٣٠٤ ، سنن ابن ماجه ج ١ / ٤٥ ح ١٢١ .

الفصل الرابع

في الإمامة

فإن قيل : حكمة الله تعالى^(١) تقتضي نصب الامام^(٢) وتوجيهه ام لا؟

فالجواب : الحكمة تقتضي ذلك^(٣) وتوجيهه .

فإن قيل : ما حد الامام؟

فالجواب : الامام هو الانسان الذي له رئاسة عامة في امور الدين

والدنيا نيابة عن النبي عليه السلام .

فإن قيل : ما الدليل على ان الامامة واجبة في الحكمة؟

فالجواب : الدليل على ذلك انها لطف واللفظ واجب في الحكمة

على الله تعالى فالامامة واجبة في الحكمة .

فإن قيل : هل يشترط في الامام ان يكون معصوماً ام لا؟

(١) ك ول : الحكمة .

(٢) ن : امام .

(٣) ك : نصب الامام .

فالجواب : يشترط العصمة في الامام كما^(١) تشترط^(٢) في النبي عليه السلام .

فإن قيل : ما الدليل على ان الامام يجب ان يكون معصوماً؟

فالجواب : الدليل على ذلك من وجوه :

الاول : انه لو جاز عليه الخطأ لافتقر الى امام آخر يسدده وننقل^(٣)

الكلام اليه ويتسلسل او يثبت المطلوب .

الثاني : انه لو فعل الخطيئة فاما ان يجب الانكار عليه^(٤) او لا فان

وجب الانكار عليه سقط^(٥) محله من القلوب ولم يتبع^(٦) والغرض من نصبه

اتباعه^(٧) . وان لم يجب الانكار عليه سقط وجوب النهي عن المنكر وهو باطل .

الثالث : انه حافظ للشرع فلو لم يكن معصوماً لم يؤمن عليه الزيادة

فيه والنقصان منه .

فإن قيل : من امام هذه الامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فالجواب : علي بن ابي طالب عليه السلام .

فإن قيل : بما^(٨) علمتم انه الامام؟

فالجواب : علمنا^(٩) بالنص المتواتر من الله - عز وجل - ومن رسول

(١) ك : + انها .

(٢) ك : شرط .

(٣) ن : ينقل .

(٤) ك : عليه الانكار .

(٥) ن : تسقط .

(٦) ل وك وم : فلم يتبع .

(٧) ك : فينتقض الغرض .

(٨) ك ول : بم .

(٩) ل : + ذلك .

الله صلى الله عليه وآله .

اما الذي ^(١) من الله تعالى فمثل قوله تعالى : ﴿أَنبَأَ وَلِيكُمْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ ^(٢) . ومثل قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ^(٣) . ومثل قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ^(٤) . ومثل قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَظْهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَضَلَحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٥) . ومثل قوله تعالى : ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ ^(٦) . وامثال ذلك .

واما الذي ^(٧) من رسول الله - صلى الله عليه وآله - فمثل قوله : «انت خليفتي من بعدي» ^(٨) «انت وصي وقاضي ديني» ^(٩) «سلموا عليه بامرة المؤمنين» ^(١٠) «اقضاكم علي» ^(١١) «تعلموا منه ولا تعلموه» ^(١٢) «اسمعوا له» ^(١٣)

(١) ل : اما من عند الله .

(٢) المائدة : ٥٥/٥ .

(٣) المائدة : ٦٧/٥ .

(٤) المائدة : ٣/٥ .

(٥) التحريم : ٤/٦٦ ليست هذه الآية في نسخة ل .

(٦) آل عمران : ٦١/٣ .

(٧) ل : واما من الرسول .

(٨) عيون اخبار الرضا عليه السلام ج ٢/٥٩ ح ٢٢٩ .

(٩) ن : وانت قاضي ديني . عيون اخبار الرضا عليه السلام ج ٢/٦١ ح ٢٤٣ ، مناقب آل أبي طالب ٤٧/٣ .

(١٠) الكافي ١/١٣١ ، تلخيص الشافي ٤٥/٢ .

(١١) الايضاح لفضل بن شاذان ص ٢٣١ و ٣١٤ .

(١٢) ل : منه .

(١٣) (١٢)

واطيعوا»^(١) «من كنت مولاه فعلي مولاه»^(٢) «انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي»^(٣) «اللهم آتني»^(٤) «باحب خلقك اليك يأكل معي»^(٥) «هذا الطير»^(٦) «انا مدينة العلم وعلي بابها»^(٧) «نعم الراكبان هما وابوهما خير منهما»^(٨) «لاعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار»^(٩) ومثل اخائه^(١٠) وتزويجه بابنته^(١١) وتعميمه بعمامته^(١٢) وركوبه على ناقته^(١٣) وامثال ذلك.

فإن قيل : من الامام بعد علي عليه السلام؟

-
- (١) ك ول : أطيعوه . التوحيد / ٣١١ ، بحار الأنوار ١١٣ / ٣٨ ، ١٣٢ وج ٢٣ ص ٢٩٨ .
 (٢) تفسير فرات الكوفي / ١٦٠ ، معاني الاخبار / ٦٣ ، عيون اخبار الرضا عليه السلام ٤٧ / ٢ ح ١٨٣ ، سنن ابن ماجه ٤٥ / ١ ح ١٢١ .
 (٣) تفسير فرات الكوفي / ١٦٠ و ٨٢ ، معاني الاخبار / ٧٣ ، سنن ابن ماجه ٤٥ / ١ ح ١٢١ ، سنن الترمذي باب ٩١ ح ٣٨١٤ ج ٥ / ٣٠٤ .
 (٤) ن وم : اثنتي .
 (٥) ك وم : + من .
 (٦) ك ول : الطائر .
 (٧) سنن الترمذي باب ٨٦ ح ٣٨٠٥ ج ٥ / ٣٠٠ .
 (٨) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٦٦ / ٢ ح ٢٩٨ .
 (٩) مناقب آل ابي طالب ٣ / ٣٨٨ ، ذخائر العقبين ص ١٣٠ .
 (١٠) تفسير فرات الكوفي ص ١٦٠ ، السيرة النبوية ٣ / ٣٤٩ ، سنن ابن ماجه ٤٥ / ١ ح ١٢١ ، صحيح البخاري باب مناقب علي بن أبي طالب فتح الباري ج ٧ / ٥٨ .
 (١١) تفسير فرات الكوفي / ٦٨ ، سنن الترمذي ج ٥ / ٣٠٠ ح ٣٨٠٤ . ن : اخاه .
 (١٢) تفسير فرات الكوفي ص ٨٢ و ١٥٧ .
 (١٣) ل وك : تعممه ، مجمع البيان ٨ / ٣٤٣ ، مناقب آل أبي طالب ٣ / ١٣٥ ، بحار الأنوار ٢٠ / ٢٠٣ ، ٤٢ / ٣٢ .
 (١٤) الكافي ١ / ٢٣٧ و بحار الأنوار ج ٤٢ / ٣٢ .

فالجواب: ولده^(١): الحسن ثم^(٢) الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي الباقر ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي التقي الجواد ثم علي بن محمد الهادي ثم الحسن بن علي العسكري ثم الخلف القائم المهدي صلوات الله عليهم اجمعين.

فإن قيل: ما الدليل على امامة كل واحد من هؤلاء المذكورين؟

فالجواب: الدليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله نص عليهم نصاً متواتراً بالخلافة مثل^(٣) قوله عليه السلام: «ابني هذا الحسين امام ابن امام اخو امام ابواثمة تسعة تاسعهم قائمهم يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٤)^(٥). ومثل قوله صلى الله عليه وآله في حق القائم عليه السلام^(٦): «للم يبق من الدنيا الا ساعة واحدة لطول الله تلك الساعة حتى يخرج رجل من ذريتي اسمه كاسمي وكنيته ككنيتي»^(٧) يملأ الارض قسطاً

(١) ل: ولداً.

(٢) ل: و.

(٣) ك: ومثل.

(٤) ل ون: جوراً وظلماً.

(٥) عيون اخبار الرضا عليه السلام ٥٢/١ ح ١٧، كمال الدين ٢٦٢/١، الخصال ٤٧٥/٢

ح ٣٨، الاختصاص ص ٢٠٧ ح ١ باب ٦٧، مناقب آل أبي طالب ٢٩٥/١، كشف الغمة

٤٢١/٣، ارشاد القلوب للديلمي ٢٣٣/٢ انوار الملكوت ص ٢٣٠، كنز العمال ٩٨/٧

و ٦٤٤/١١ و ٥٩٠.

(٦) ل: - في حق ...

(٧) ل: كنيته.

وعدلاً كما ملئت ظلماً^(١) وجوراً^(٢) ويجب على كل مخلوق متابعتة^(٣) . ولأن كل امام منهم نص على من بعده نصاً متواتراً بالخلافة ولائهم - صلى الله عليهم - ظهر عنهم^(٤) معجزات وكرامات خارقة للعادة لم تظهر على يد غيرهم كعجن^(٥) الحضا وختمه^(٦) وامثال ذلك .

فإن قيل : من امام هذا الزمان؟

فالجواب : القائم المنتظر المهدي محمد^(٧) بن الحسن العسكري صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين .

فإن قيل : هو موجود ام سيوجد؟

فالجواب : هو موجود من زمان ابى الحسن العسكري عليه السلام لكنه مستتر الى ان يأذن الله تعالى له بالخروج^(٨) فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً^(٩) .

فإن قيل : ما الدليل على وجوده؟

فالجواب : الدليل على ذلك ان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم والا لحلا الزمان من امام معصوم مع انه لطف واللفظ واجب على الله تعالى

(١) ن : جوراً وظلماً .

(٢) ن وم : - و . اعلام الوري ٤٢٧ و ٤٣٥ ، مسند احمد الحنبل ١ / ٣٧٧ . منتخب الاثر / ١٥٣ .

(٣)

(٤) ك : ظهرت منهم .

(٥) ل : كمعجز .

(٦) ك : حتمه .

(٧) م : م ، ح ، م ، د .

(٨) ل وك : في الخروج .

(٩) ل ون : جوراً وظلماً .

في كل زمان .

فإن قيل : ما وجه استتاره؟

فالجواب : وجه استتاره لكثرة العدو وقلة الناصر . وجاز ان يكون لمصلحة خفية استأثر الله تعالى بعلمها .

فإن قيل : قد تقدم ان الامامة لطف واللفظ واجب على الله تعالى فاذا كان الامام مستتراً كان الله تعالى مخلاً بالواجب - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فالجواب : اللطف الواجب على الله تعالى في الامام هو نصبه وتكليفه بالامامة ، والله تعالى قد فعل ذلك فلم يكن مخلاً بالواجب وانما الاخلال بالواجب من قبل^(١) الرعية فانهم يجب عليهم ان يتابعوه^(٢) ويمثلوا اوامره ونواهيه ويمكنوه من انفسهم . فحيث لم يفعلوا ذلك كانوا مخّلين بالواجب فهلاكهم من قبل انفسهم .

فإن قيل : ما الطريق الى معرفته حين ظهوره بعد استتاره عليه السلام؟

فالجواب : الطريق الى ذلك ظهور المعجز على يده^(٣) .

* * *

(١) ك : من جهة .

(٢) ك : يبايعوه .

(٣) م : بيده .

الفصل الخامس

في المعاد

فإن قيل : كل من اتصف^(١) بالحياة هل يعاد بعد الموت ام لا ؟
فالجواب : كل من اتصف بالحياة يعاد بعد الموت .

فإن قيل : ما الدليل على ذلك ؟

فالجواب : الدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون﴾^(٢) . واخبار الصادق عليه السلام . فان العقل دل^(٣) على اعادة من له عوض او عليه عوض . والنقل دل على اعادة الجميع .

فإن قيل : كل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله من سؤال القبر، ومنكر ونكير، ومبشر وبشر^(٤)، وحشر الابدان والنفوس، والميزان، وتطابير

(١) ل : متصف .

(٢) الانعام : ٣٨/٦ .

(٣) ن وم : العقل والنقل دالان .

(٤) ل : نذير .

الكتب، وشهادة الجوارح، والصراط، والجنة وما وعد الله فيها من النعيم الدائم الذي لا ينقطع ابداً، والنار وما وعد الله فيها من العقاب^(١) الدائم الذي لا ينقطع ابداً، وشفاعة محمد صلى الله عليه وآله لاهل الكبائر والكوثر الذي يسقي منه امير المؤمنين عليه السلام العطاش من المؤمنين حق ام لا^(٢)؟
فالجواب: حق لا يشك^(٣) فيه احد^(٤) من المؤمنين.

فلان قيل: ما الدليل على ان كل ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله فهو حق؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه عليه الصلاة والسلام معصوم وكل ما^(٥) اخبر به المعصوم فهو حق والا لم يكن المعصوم معصوماً فكل^(٦) ما اخبر به النبي صلى الله عليه وآله فهو حق.

وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه المقدمة ولنختتمها بآية من كتاب الله العزيز وهي:

﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين﴾^(٧).



(١) ك: العذاب والعقاب.

(٢) ل: ام باطل.

(٣) ك: لا شك.

(٤) ك: لاحد.

(٥) ن: فكل.

(٦) م: وكل.

(٧) الصافات: ٣٧ / ١٨٠ - ١٨٢. م: + والله اعلم بالصواب.

الكتاب

في مُقَدِّمَاتِ الْأُصُولِ

[في علم الكلام]

مِنْ لُقَمَاتِي

الْإِمَامِ الشَّيْخِ الْهَيْدِ

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى:

من زقني علّم التوحيد في صِغري ، وعَلّمني الفقه في طفولتي ، وأنار لي طريق الحياة في كِبَري .

فربّاني على حُبِّ المعرفة ، وعلى التدقيق والتحقيق فيما أتعلّم .

وبذّر في نفسي الإخلاص وحُسن النية في العمل .

وشوّقني إلى السّهر والجدّ في طلب السعادة الأخروية .

فسلامُ الله عليه من أبٍ رحيم ، ومن معلّمٍ أمينٍ ، ومن مرشدٍ إلى خير هُدي .

إلى سيّدي الوالد رضوان الله عليه .

أهدي هذا العمل .

المحقّق

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - موضوع الكتاب :

من الواضح أنّ كلّ فنّ وعلمٍ تبتني مسائله وبحوثه على مصطلحاته الخاصة، مضافاً إلى حاجته العامة إلى اللغة التي يُكتبُ ذلك العلمُ، أو يتكلّم طالبوه بها.

وقد بينَ العلماءُ طَرَفاً من وَجْه الحاجة إلى «الألفاظ» في مفتاح كتب المنطق، حيث جعلوه: «زيادة الطالب بصيرةً في العلم».

لكنّ الحاجة - بنظري - أعمقُ من مجرد زيادة البصيرة، بل هي ماسّة جداً، إذ بدون الوقوف على المصطلحات الخاصة لأيّ علم، لا يمكن أن يفهم ذلك العلمُ، بل تكونُ لغة كتابه عَجْباء بالنسبة إلى الجاهل بتلك المصطلحات، حتّى لو كان عارفاً باللغة التي كُتِبَ بها العلم.

والسرّ في ذلك: أنّ المصطلحات تمّ التواضع عليها بين أصحاب الفنّ، متجاوزين المفهوم اللغويّ، فهي ذات أوضاع جديدة، وغريبة عن

المعنى اللغوي المتعارف فهمه بين أهل تلك اللغة، وهي خاصة بأهل ذلك الفن، ولا تُعرف إلا من جهتهم، ولا يدخلها القياس، ولا يمكن تأويلها بأي شكل، فهي كلغة أجنبية لمن لم يطلع على وضعها، فالعلم بالوضع من أهم شرائط معرفة اللغة.

والعلم بهذه الأوضاع لا يحصل إلا من جهة أصحاب كل فن، والمؤلفين فيه، والواقفين على أسرارهم.

وهذه الحاجة، وتلك الضرورة، عامتان في كل العلوم والفنون، ولكن، كلما كان العلم أوغل في النظرية والعقلانية، كانت الحاجة أمس، والضرورة ألح، لتعقد المعاني المرادة وصعوبتها الأكثر.

وعلم الكلام الإسلامي، هو من العلوم النظرية التي احتوت على مصطلحات خاصة، ودقيقة، فمن الواضح - إذن - حاجته إلى معرفة مصطلحاته لطالبي مسائله ومعارفه، وبالأخص للمبتدئين في الطلب.

وقد أوضح الشيخ الطوسي هذه النقطة بكل جلاء، فقال:

«... الألفاظ المتداولة بين المتكلمين، وبيان أغراضهم منها؛

فلهم مواضع مخصوصة، ليست على موجب اللغة، ومن نظر في كتبهم وكلامهم ولا يعرف مواضعاتهم لم يحظ بباطل، وإذا وقف على مرادهم ثم نظر - بعد ذلك - في ألفاظهم حصلت بُغيته، ونمت مُنيته...».

جاء ذلك في افتتاح كتابه الذي شرح فيه المصطلحات الكلامية،

وسماه بـ «المقدمة...» كما سيأتي.

والشيخ المفيد سبق كل الكلاميين في تأليف كتاب يتكفل شرح

المصطلحات الكلامية، وهو هذا الكتاب الذي نقدم له، ونقدمه محققاً.

فسماه «النكت في مقدمات الأصول».

ومع أن العنوان يعبر عن صدق كون الكتاب «مقدمة» لعلم أصول الدين، إذ هو يتكفل شرح المصطلحات المستعملة في ذلك العلم، وبدون هذا الشرح لا يمكن تحصيل مسائله ومعارفه، فهو بحق «مقدمة للأصول».

إلا أن الشيخ لم يقتصر على هذه المقدمة، وإنما أدرج في الكتاب بحوثاً عن نفس الأصول أيضاً، فذكر الأدلة على كل القضايا الأساسية في العلم.

وقد هدف الشيخ المفيد إلى نفس الهدف الذي ذكره الشيخ الطوسي بأفضل شكل، مع أن كتابه يتميز بأمور:

فأولاً: قد جعله الشيخ على أبسط شكل ممكن وأوضحه، توصلاً إلى ما أشار إليه في ديباجته من «إرشاد المبتدئين» فعبارته واضحة تناسب مدارك الناشئين الذين يطلبون هذا العلم، خالياً من التعقيد والغموض.

وثانياً: وضعه الشيخ على شكل محاورات بين السائل والمجيب، فيطرح سؤالاً بعنوان: «إن قال»، ويُجيب عليه بعنوان: «فقل»، ويتمتع هذا الأسلوب من الفوائد التربوية للناشئين ما يوحى إليهم بواقعية المعلومات المطروحة على ساحة الحوار، ويتميز بحيوية التجاوب، مالا يخفى أثره.

وثالثاً: إن الألفاظ المشروحة مرتبة على حسب ترتيب الأبواب والبحوث المعروضة في المناهج والكتب الكلامية، حيث بدأ بتعريف «النظر، والدليل، والعقل، والعلم...» وهي المستعملة في الأبواب الأولى، ثم يتدرج مع الأبواب والبحوث حتى المعاد.

والمؤلفات التي وُضعت لتوضيح المصطلحات - ومنها الكلامية - كثيرة في التراث الإسلامي، إلا أن الأعمال الشيعية القديمة في هذا

المجال، والتي خُصِّصت لشرح الألفاظ الكلامية، هي:

١ - هذا الكتاب:

ويعتبر أقدم جهد في هذا المجال.

٢ - المقدمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام:

للشيخ الطوسي، طبعت بتحقيق الاستاذ محمد تقي دانش بزوه، ونشر ضمن (الرسائل العشر) للشيخ الطوسي.

٣ - الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلمين من

الإمامية:

للقاضي أشرف الدين صاعد بن محمد، البريدي الآبي (ق ٦) طبع

بتحقيق الشيخ حسين علي محفوظ الكاظمي، في بغداد ١٩٧٠ م.

٢ - نسخ الكتاب

لم تختلف المصادر، ولا المهرسون، في نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد، وهذا ما يؤكد أسلوب الكتاب ونقسه وجرس كلماته وجمله.

ثم إن الشيخ قد ذكر بعض هذه التعاريف والحدود، في كتابه

«أوائل المقالات» باب «اللطيف من الكلام»، بعين ما ذكره هنا.

وهذا يدل على أن مؤلف الكتابين هو الشيخ المفيد. وقد أشرنا في

الهوامش إلى تلك التعاريف ومحل وجودها.

كما أن النسخ التي اعتمدناها في تحقيق الكتاب متفقة على نسبته إلى

الشيخ المفيد، وهي:

١ - نسخة مكتبة بادليان في مدينة أوكسفورد: في مجموعة تضمّنت

عدّة كُتِب وأراجيز كلاميّة، كتبها أحمد بن الحسين بن العوديّ، الأسديّ الحليّ، وفرغ من كتابتها في الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٤٠).

وهي نسخة كاملة، جيّدة، مضبوطة، إلّا أنّ الرطوبة أثّرت فيها، فلم نتمكن من قراءة بعض الكلمات - من المصوِّرة التي عندنا - لذلك. ونسمّيها بـ «الأصل».

٢ - نسخة محفوظة في مكتبة آية الله السيّد الحكيم قدس سرّه، وعنها فيلم في مكتبة جامعة طهران (دانشگاه).

وهي جميلة الخط، وعليها علامات التصحيح، وبلاغ المقابلة في آخرها، وقد ترك الكاتب فراغاتٍ كتَب فوقها أو إلى جانب الصفحات كلمة «بياض» للدلالة على نقص أصلها المنقولة عنه.

وهي خالية من اسم الكاتب وتاريخ النسخ. ونرمز إليها بالحرف (ك).

٣ - نسخة مكتبة السيّد الروضاتيّ دام فضله:

ضمن مجموعة كتبها جدّه السيّد محمّد الموسوي الأصفهانيّ. ونرمز إليها بالحرف (ضا).

٣ - عملنا في الكتاب:

١ - قُمنا باستخلاص النصّ المضبوط، من النسخ الثلاث، متّبعين طريقة التلفيق بينها، إلّا أنّنا أكّدنا التركيز على ما جاء في «الأصل» لما تتمتع به نسخته من القِدَم، والضَبْط، والكمال.

٢ - وضعنا مكان ما لم نتمكن من قراءته في النسخ نقاطاً ثلاثاً بَدَلَ كل كلمة، فإن بالإمكان معرفة عدد الكلمات المشوّهة في مصوِّرة الأصل، ولعلّ الوقوف على نفس النسخة، يُساعد على قراءة بعض هذه الكلمات فيكون بالإمكان كتابتها في مواضعها من طبعتنا هذه.

٣ - قطعنا النص، ونقطناه، بما يُساعد على يُسر فهمه، ووضح عبارته.

٤ - رَقَمْنَا الكتابَ على عدد المحاورات الواردة فيه، فكلّ سؤال وجواب، يُعتبر فقرةً مستقلةً، وبذلك تسهل الاستفادة من الكتاب بسرعة ودقة.

٥ - وضعنا للكتاب فهرس متنوّعة، تزيد في يُسر مراجعته وتقرب فائدته إلى القارئ الكريم.

وأخيراً:

فنحمد الله على توفيقه، ونسأله الرضا عنا بفضلله وإحسانه إنه ذو الجلال والإكرام.

وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء، وعلى الأئمة الكرام من آلِهِ الأتقياء، وسلّم تسليماً.

حرّر في يوم الاثنين السادس والعشرين من

شهر محرم الحرام سنة ألف وأربعمائة

وثلاث عشرة هجرية

وكتب

السيد محمّد رضا الحسيني

الجلالي

كَانَ النَّكْتُ فِي مُقَدِّمَاتِ الْأَصُولِ مِنْ أَمْلَاءِ الشَّيْخِ الْأَجَلِ
 الْمُتَمِّدِ إِلَى عِنْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّعَمَانِ الْحَامِلِ إِلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ وَارِضَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِاللَّهِ التَّوَكُّلُ وَالْعَصْمَةُ وَاتَّعَمُّونَ
 أَمَّا نَعَمْ فَإِنَّ أَكْرَمَ الْوَحِيدِ أَنْ تَتَحَوَّلَ أَلْسِنَتُهُمْ فِي إِشْرَافِ الْمُنْهَدِ بِرَأْيِهِمْ
 أَوْ بِرَأْيِ رَأْيِهِ نَوَالٍ عَلَى غِيَاكِ الْمَكْلُوفِ بِكَانَ بِرَيْدِ خَلَاكَ أَنْ سَأَلَ
 سَائِلٌ فَقَالَ مَا أَوَّلُ فِرَاضِ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ الْمَكْلُوفِينَ فَمِنْ لَدُنْهِ النَّظَرُ فِي أَدَلَّتِهِ
 مَا قَالَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَسْجُدُ قَدْرُ مَعْرِفَتِهِ وَلَا يَسْتَبِيلُ
 إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ فِي أَدَلَّتِهِ وَهَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ
 الْمَعْرِفَةِ بِالنَّظَرِ لِعِلْمِ الْمَكْلُوفِ بِالَّذِي عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فَرِشٌ بِالْإِيمَانَةِ
 بِمَعْنَى الْإِلْفَاكِ فِي مُقَدِّمَاتِ النَّظَرِ وَمَا لَدُنْهُ الْأَعْرَاضُ فَإِنَّ قَالَ مَا النَّظَرُ
 فَقَالَ هُوَ اسْتِعْمَالُ الْعَقْلِ فِي الْوَسْوَاسِ إِلَى الْعَوَائِدِ عِبَارَةٍ لَدُنْ الْحَاضِرِ فَإِنْ قَالَ
 وَمَا لَدُنْ عِبَارَةٍ فَقَالَ هُوَ أَنْ تَبْظُفَرَ لِلنَّفْسِ لِاسْتِغْنَائِهَا بِطَرَفِهَا فَإِنْ قَالَ
 فَمَا النَّظَرُ أَمْ غَيْرُهَا فَقَالَ هُوَ بِعَيْنِهِ فَإِنْ قَالَ فَإِذَا كَانَ هُوَ بِعَيْنِهِ فَلَمْ
 يَسْتَوِ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ يَقَعُ النَّفْسُ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ شَيْئًا أَنْ يَلْغِيَانِ فِي الْمَعْرِفَةِ
 أَوْ أَنْ اخْتَلَفَا وَالْعَمَانَةُ وَالْعَمَلُ بِهَا وَهَذَا غَيْرُ شَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيلِ

باب الزكاة في الأموال
في الأموال

بسم الله الرحمن الرحيم

وباشد التوفيق والعصمة والهدى
فان أكثر الموصفين انشؤوا كالأهمل في ارشاد المبتدئين
في اول فرائض الله تعالى على عباده المكلفين فكانوا يترددون
في مسائل فقالوا اولها وضوء الله على راسه
التقوى ادلتنا بما الدليل على ذلك
سبحانه قد فرغ من معرفته ولا سبيل الى معرفته الا بالشارح
فما دللنا وهذا السبيل صحيح غير انه لا بد فيه من المعونة
بأنظر ليعلم المكلف بالذي عليه من ذلك ففرض
الا انه عن معاذي الا لفاظ في هذه المسائل النظر
الآخر ان كان قال في نقلها استعمال العرف في

الامر

كتاب النكت في فقهنا
الاصول من املاية
ابن ابي ابراهيم
محمد بن محمد بن
الحارث بن محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم
وبالله التوفيق والعصمة والعون انما جند فان اكر الموصل
افتحو كلامهم في ارشاد المبشرين بالقول في اول فرائض الله
نعالى على عباده المكلفين فكان ترتيب ذلك ان سالت
سائل فقال ما اول فرض الله على عباده المكلفين قبل النظر
في ادلته فان قال ما الدليل على ذلك فقل لانه سبحانه قد فرض
معرفة ولا سبيل للمعرفة الا بالنظر في ادلته وهذا الكلام صحيح
عزائره لا بد منه من المعرفة بالنظر بعلم المكلف الذي عليه من
ذلك فرض باب الايمان عن معاني الانفاذ في
مقدّمات النظر وما هي من الاعراض فان قال ما النظر فقل
هو استعمال العقل في الوصول الى الخائب باعتبار دلالة الى
فان قال ما الاعتبار فقل هو الفكر فيما ظهر للنفس
لاستفاد ما بطن منها فان قال فما اذا كان هو هو بعينه
فلم نسرموه على وجهين فقل يقع التفسير له على وجهين نضاً
بل يتفقان في المعنى وان اختلفا في العبارة والكشف لا يضا
وهذا غير منكر عند اهل التحصيل فان قال ما العقل فقل
العقل بمعنى يتميز به من معرفة الشيطان ويتميز عقلاً لانه
عن المقهات فان قال ما العلم فقل هو الاعتقاد للشي
على ما هو بمرح مكنون النفس به فان قال ما هو مكنون

النفس

اسم تبارك وتعالى انما هو لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
 ذلك لمن يشاء ونزل من قبل ان يعلم بكم ان يشاء حكمه
 اما ان يشاء بكم وما ارسلناك عليهم رسلنا وما انبئهم ذلك
 من الايات فان قال هل لمسمع ذلك امرين دليل
 عن الجنة ثم فعل نعم قوله ثم يخرج صوت من النار بعد ما يقبرون
 ونحو ما قوله عليه واله السلام اخبرني شفاعتي لاهل الكبار
 من امي وما اشبه هذين من الاخبار فان قال فاعط هذا
 الاصل الذي تطلع على العفو دون الوقف على ما قد
 في المقال نقل ما قد عرفت على ما قد عرفت ان كان
 الوقف على كل عاص في الد ... وليس في القطع

في الجملة على عفو عن مريم لا يعرف عينا
 قطعا على ما كان الوقف فيه

من الاغنياب
 ثم الكفاية محمد بن
 العائز والعلامة على
 خذ خلفه محمد بن
 الطاهر بن

بسم الله الرحمن الرحيم
 احمد الله على نعمته واعتصم من خلافه ومعينه واحو
 به من خطبه ونقته وصلى الله على صفوة من بريته محمد بن
 والا صفياء البرية من عمرته وسلم كثيرا ما بعد احوال الله تعالى

من نسخة الوقف في النسخ
 والمختار له ومن نسخة
 منها ومن الاغنياب
 في الاصول في الوقف
 العدل والنسب والاعطاف
 من نسخة الوقف في النسخ
 والمختار له

بسم

كِتَابُ
النُّكْتِ
فِي مَقَدِّمَاتِ الْأُصُولِ

[فِي عِلْمِ الْكَلَامِ]

مِنْ إِمْلَاءِ

الْشَيْخِ الْأَجَلِّ الْمَفِيدِ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنِ النُّعْمَانِ

الْحَارِثِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَرْضَاهُ^(١)

(١) «وَأَرْضَاهُ» لَمْ تَرُدْ فِي «ضَاءٍ» وَمِنْ قَوْلِهِ: «فِي مَقَدِّمَاتِ...» إِلَى آخِرِهِ، غَيْرَ وَاضِحٍ فِي مَصَوْرَةِ «كَ».

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق، والعِصْمَةُ، والعَوْنُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإن أكثر الموحدين افتحوا كلامهم في إرشاد المبتدئين بالقول في أول فرائض الله تعالى على عباده المكلفين، فكان ترتيب ذلك أن سأل سائل:

[١]

فقال: ما أول فرض الله على عباده المكلفين؟

قيل له: النظر في أدلته.

[٢]

فإن قال: ما الدليل على ذلك؟

فقل^(١): لأنه - سبحانه - قد فرض معرفته، ولا سبيل إلى معرفته إلا

بالنظر في أدلته.

وهذا الكلام صحيح، غير أنه لا بُدَّ فيه من المعرفة بالنظر، ليعلم

المكلف: ما الذي عليه من ذلك فرض؟

(١) في «ك»: قيل، بدل: (فقل).

باب
الإبانة عن معاني الألفاظ في مقدمات
النظر وماهية الأغراض.

[٣]

فإن قال: ما النظر؟
فقل: هو استعمال العقل في الوصول إلى الغائب، باعتبار دلالة
الحاضر.

[٤]

فإن قال: وما الاعتبار؟
فقل: هو الفكر فيما ظهر للنفس لاستفادة ما بطن عنها.

[٥]

فإن قال: فهو النظر أم غيره؟
فقل: هو هو بعينه^(١).

(١) الفقرة [٥] لم ترد في «ضا».

[٦]

فإن قال: فإذا كان هو هو بعينه^(١) فلم فسّرتموه على وجهين؟
فقل: لم يقع^(٢) التفسير له على وجهين يتضادان، بل يتفقان في
المعنى، وإن اختلفا في العبارة، والكشف، والإيضاح، وهذا غير منكّر
عند أهل التحصيل.

[٧]

فإن قال: ما العقل؟
فقل^(٣): العقل معنى يتميز به من معرفة المستنبطات^(٤)، ويسمى
عقلاً؛ لأنه يعقل عن المقبّحات^(٥).

[٨]

فإن قال: ما العلم؟
فقل: هو الاعتقاد للشيء على ماهو به، مع سكّون النفس المعتقد
بها^(٦).

(١) من بداية الفقرة إلى هنا لم يرد في «ك».

(٢) في «ض»: يقع، بدون: (لم).

(٣) أضاف في «ك»: قيل، والجواب كله مشوش في «الأصل».

(٤) في «ض»: الشيطان! وبقي الكلام فيه مغلوط وناقص.

(٥) لاحظ في وجه تسمية (العقل): المقلّعة للطوسي (ص ٨٣) وفيه أيضاً وفي الحدود لابن

سينا (ص ١١) رقم (٢١) والحدود لابن صاعد الآبي (ص ٢٢) رقم (٩٧) كلام عن

تعريف العقل وإطلاقاته العديدة.

(٦) لم يرد (المعتقد بها) في «ض» بل فيه: (اليه...) كذا ترك فراغاً بقدر كلمة.

[٩]

فإن قال: ماهو سكون النفس الذي أشرت إليه؟
 فقل: هو معنى يحصل للقدرة على نفي الشبه له في ضد الاعتقاد،
 لحصوله من جهة النظر والحجة.

[١٠]

فإن قال: ما الجهل؟
 فقل: هو الاعتقاد للشيء على غير ماهو به.

[١١]

فإن قال: ما المعرفة؟
 فقل: هي التفقه^(١).

[١٢]

فإن قال: فيجب على هذا الأصل: أن يكون كل عالم عارفاً،
 معتقداً.
 فقل: لا يجب^(٢) ذلك، لأنه ليس حد العالم أن يكون له علم، وقد
 يكون عالم مستغنياً عن معنى يعلم به.

(١) (التفقه) موضعه بياض في «ضا» وهو مشوه في «الأصل» ولعله: (الاعتقاد).

(٢) كذا يقرأ في «الأصل» وموضع (لا يجب) بياض في «ك و ضا».

[١٣]

فإن قال: ما الشك؟ .
 فقل: هو توقف النفس فيما عرّيت من اعتقاده على ما هو به، وعلى
 غير ما هو به.

[١٤]

فإن قال: ما اليقين^(١)؟ .
 فقل: هو قطع النفس على ما تبينته^(٢) ووضح لها.

[١٥]

فإن قال: ما الحق؟ .
 فقل: ما عَضِدَ مُعْتَقِدُهُ البرهان.

[١٦]

فإن قال: ما الباطل؟ .
 فقل: ما خَذَلَ مُعْتَقِدُهُ البيان.

[١٧]

فإن قال: ما الصحيح^(٣)؟ .
 فقل: هو الحق عيناً.

(١) كلمة (اليقين) غير واضحة في «الأصل وك».

(٢) كذا ظاهر «ضا» وفي «ك»: ينه، والكلمة مشوهة في «الأصل».

(٣) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل وك».

[١٨]

فإن قال: ما الفاسد^(١)؟
فقل: هو الباطل عيناً.

[١٩]

فإن قال: ما الصدق؟
فقل: هو الخبر بالشيء على ما هو به.

[٢٠]

فإن قال: ما الكذب؟
فقل: هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به.

[٢١]

فإن قال: ما الخبر؟
فقل: هو ما أمكن فيه الصدق والكذب.

[٢٢]

فإن قال: ما الحسن؟
فقل: هو ما كان فعله للعقول ملائماً.

(١) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل وك».

[٢٣]

فإن قال: ما القبيح؟ .
فقل: هو^(١) ما كان فعله للعقول مخالفاً.

[٢٤]

فإن قال: ما الدليل؟ .
فقل: هو المعتبر في إدراك ما طلبت النفس إدراكه.

[٢٥]

فإن قال: [ما الحجة]^(٢) .
فقل: هي الدليل عيناً.

[٢٦]

فإن قال: ما الشبهة؟ .
فقل: هي ما يحصل للنفس من باطل تخيلته حقاً.

[٢٧]

فإن قال:؟ .
..... عن جهة الحق^(٣).

(١) (هو) لم ترد في «ضا».

(٢) كذا استظهرنا ما بين المعقوفين، ومحملها بياض في «ك و ضا» وفي «الأصل» طمس وتشويه من هنا الى ابتداء الفقرة [٢٨]، عدا بعض الكلمات.

(٣) هذا هو الباقي من هذه الفقرة، والباقي بياض في «ضا» ومشوه في «الأصل»، ولكنها لم ترد مطلقاً في «ك».

[٢٨]

فإن قال: ما الشيء؟
فقل: هو الموجود.

[٢٩]

فإن قال: ما الموجود^(١)؟
فقل: هو ما صحَّ التأثيرُ به أو فيه.

[٣٠]

فإن قال: ما المعدوم؟
فقل: هو ما لا يصحُّ التأثيرُ به أو فيه^(٢).

[٣١]

فإن قال: ما الحَدَثُ؟
فقل: هو الكَوْنُ بعد العَدَمِ.

(١) علّق في «الأصل وك» هنا بعنوان «نسخة» ما نصّه: قيل: هو الثابت العين في الوجود، والمعدوم: هو المتفني العين الخارج عن الوجود ولاحظ أوائل المقالات للمؤلف، فقد أورد هذا التعريف - الوارد في الهامش - بعينه (ص ١٢٦): القول في المعدوم. ولاحظ المقدمة للطوسي (ص ٦٦) فقد أورد ما في هذا الهامش، وأورد ما في المتن بعنوان: قيل.
(٢) كذا في «ك»، وفي الأصل (أولا فيه) ولعلّها: ولا فيه. ولم ترد هذه الفقرة في «ضا».

[٣٢]

فإن قال: ما القِدَمُ؟ .
فقل: هُوَ الوجودُ في الأزل^(١).

[٣٣]

فإن قال: ما الجسمُ؟ .
فقل: هو ذو الطُول والعَرْض والعُمق^(٢).

[٣٤]

فإن قال: ما الجوهرُ؟ .
فقل: هو ما تألفت منه الأجسام^(٣).

[٣٥]

فإن قال: ما العَرَضُ؟ .
فقل: هو ما احتاج في وجوده إلى غيره، ولم يكن له لبثٌ كلبث
الأجسام^(٤).

(١) في «ك»: الآزال.

(٢) لاحظ: أوائل المقالات (ص ١٢٣).

(٣) لاحظ: أوائل المقالات (ص ١١٧).

(٤) لاحظ: أوائل المقالات (ص ٤ - ١٢٥).

[٣٦]

فإن قال: ما الاجتماع؟ .
فقل: هو ما تتألف^(١) به الجواهر.

[٣٧]

فإن قال: ما الافتراق؟ .
فقل: هو ما انفصلت به الجواهر.

[٣٨]

فإن قال: ما المماسّة؟ .
فقل: هي الاجتماع عينا.

[٣٩]

فإن قال: ما المباينة؟ .
فقل: هي الافتراق عينا.

[٤٠]

فإن قال: ما الحركة؟ .
فقل: هي ما قطعت به الجواهر مكانين^(٢).

(١) كلمة (تتألف) مشوّهة في «الأصل» وفي «ضا»: يتفق.

(٢) في «ضا» بدل (مكانين): في مكان بوقتين، وهو ذيل ما يأتي في الفقرة [٤١] التالية، فما بين الموضعين ساقط من «ضا».

[٤١]

فإن قال: ما السكون؟
فقل: هو ما لبثت به الجواهر في مكانٍ بوقتٍين.

[٤٢]

فإن قال: ما العالم؟
فقل: هو السماء، والأرض، وما فيهما، وما بينهما، من الجواهر والأغراض^(١).

[٤٣]

فإن قال:^(٢) من الأجناس؟
فقل: جنسين^(٣) لا ثالث لهما، يتضمَّن كل واحدٍ منهما أجناساً.

[٤٤]

فإن قال: ماهما؟
فقل: هما المتقدم ذكرهما من الجواهر والأغراض.

* * *

(١) ذكر المؤلف هذا التعريف بعينه في أوائل المقالات (ص ١٢٧) وقال: ولا أعرف بين أهل التوحيد خلافاً في ذلك.

(٢) كلمات مشوّهة في «الأصل» وموضعها بياض في «ك و ضاء».

(٣) كذا بالياء في النسخ كلّها!.

باب
الكلام في حَدَثِ العالمِ
وإثبات مُحَدِّثِهِ والإبانة عن صفاته

[٤٥]

فإن قال: ما الدليل على حَدَثِ العالمِ؟
فقل: تغيُّرُ أجزائه، واحتمالُها الزيادة والنقصان.

[٤٦]

فإن قال: ما وَجْهُ دلالة ذلك، والبرهانُ عليه؟
فقل: لأنَّه لو كان قديماً لاختصَّ في القِدَمِ بصفة^(١)، واستحال
خروجه عنها، لفساد تعلق العَدَمِ بالقديم والبُطلان.

(١) في «ك»: بطابقة.

[٤٧]

فإن قال: ما الدليل [على وجوب المحدث له] ^(١).
 فقل: ما أوجب في البدائه ^(٢) للكتابة كاتباً، وللبناء بانياً، وللمساحة
 ماسحاً ^(٣).

[٤٨]

فإن قال: ما الدليل على وجوده؟
 فقل: ما في العقول من استحالة فعل من غير [صنع أحد له] ^(٤)،
 ووجوده، وعلمه، وحياته، فهو من معدوم - ليس بشيء - أشد استحالة.

[٤٩]

فإن قال: لم لا يجوزُ عدمه بعد الوجود؟
 فقل: لقدمه، إذ القديم بالوجود أولى منه بالعدم.

(١) كذا نستظهره من «الأصل» ويفيده الجواب، وفي «ك وضا» موضع ما بين القوسين فراغ، وكتب في هامش «ك»: بياض.

(٢) في «ك» البداية، وكذا كلما تكررت الكلمة فيما يلي.

(٣) (وللمساحة ماسحاً) ليست في «ضا» وهي مشوّهة في «الأصل».

(٤) كذا قرأنا «الأصل» وموضعه في «ك» بياض، وفي «ضا»: (جاحد له . . .) وفراغ بقدر كلمة واحدة.

[٥٠]

فإن قال: ما الدليل على أنه قديم؟
 فقل: لأنه يتأتى منه ما لا يتأتى منا لحدثنا^(١) بالجواهر، والأجناس
 المخصوصة من الأغراض.

[٥١]

فإن قال: ما الدليل على أنه حي؟
 فقل: اقتضاء ما في العالم من آثار قدرته، والقادر في مقتضى العقول
 يجب أن يكون حياً.

[٥٢]

فإن قال: ما الدليل على أنه قادر؟
 فقل: تعلق الأفعال به، مع تعذرها - في البدائه - على العاجز،
 واستحالة وقوعها على طريق الابتداء من الميت.

[٥٣]

فإن قال: ما الذي يدل على أنه عالم؟
 فقل: ما في أفعاله من الإتيان، والتظافر^(٢) على الاتساق، وتعذر ما
 كان بهذه الصفة - في البدائه - على الجاهل.

(١) كذا ظاهر «الأصل» وفي «ك» بدل (منها لحدثنا) من الحدث نا، وفي «ض»: من
 الحدث.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» ويقتضيه التعدي بعلى، لكن في «ك» النظام، وفي «ض»:
 الت... ، كذا مبتورة الآخر.

[٥٤]

فإن قال: ما الدليل على أنه سميع؟ .
فقل: ما ثبت من حياته مع تعريه من الآفات.

[٥٥]

فإن قال: ما الدليل على أنه بصير؟ .
فقل: ما تقدم من دلالة السمع.

[٥٦]

فإن قال: ما الدليل على أنه حكيم؟ .
فقل: ما ثبت من غناه، وعلمه بقبح القبيح.

[٥٧]

فإن قال: ما الدليل على غناه؟ .
فقل: ما ثبت من قدمه، واستحالة الحاجة في صفة القديم^(١).

[٥٨]

فإن قال: ما الدليل على صدقه^(٢)؟ .
فقل: ما ثبت من حكمته، وغناه عن القبيح.

(١) في «ضا»: القدرة، بدل (القديم).

(٢) كذا في «ضا» وموضع (صدقه) بياض في «ك»، والكلمة مشوّهة في «الأصل».

[٥٩]

فإن قال: ما الدليل على أنه غير ظالم^(١)؟
فقل: ما ثبت من غناه في الحكمة^(٢)، [ولأن الظلم قبيح]^(٣).

[٦٠]

فإن قال: ما الدليل على أنه جواد كريم؟
فقل: ما دل على أنه حكيم رحيم.

* * *

-
- (١) كلمة (ظالم) مشوّهة في «الأصل»، وكان في «ك و ضاء» مكانها: غير فقير، ويقرب ما أثبت أن المصنف ذكر صفة الغنى سابقاً، ولم يذكر صفة العدل.
- (٢) الجواب إلى هنا في «ك»، لكن في «ضاء» وظاهر «الأصل»: قد أثبت في غناه في الحكمة.
- (٣) كذا الظاهر وهو مشوّه في «الأصل»، لكن في «ك و ضاء» ولا تعظيم!.

باب الكلام في نفي التشبيه

[٦١]

فإن قال: ما الدليل على أنه لا يشبه خلقه؟
فقل: ما في الاشتباه^(١) من دلالة الحدث بالاتفاق، وقد ثبت أنه
قديم.

[٦٢]

فإن قال: ما الدليل على أنه لا يذرك بالابصار؟
فقل: ما استحالة من اشتباهه بخلقه، وإيجاب الرؤية الاشتباه.

[٦٣]

فإن قال: أين دلالة السمع على ذلك؟
فقل: قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ
اللطيفُ الخبير﴾ [الآية (١٠٣) من سورة الأنعام: ٦].

(١) في «ضاء»: الاشباه.

[٦٤]

فإن قال: ما الدليل على أنه عالم لنفسه؟
فقل: استحالة جريان الجهل عليه، ووجوب جوازه على سائر ما
عَلِمَ بمعنى من الموجودات.

[٦٥]

فإن قال: ما الدليل على أنه قادر لنفسه؟
فقل: ما دَلَّ على كونه بها عالماً.
وكذلك في باب الحياة.

[٦٦]

فإن قال: ما الدليل على أن كلامه مُحَدَّث؟
فقل: ما فيه من آية الحَدَثِ، من التفصيل والنظام.

* * *

بَابُ الكلام في التَّوْحِيدِ

[٦٧]

فَإِنْ قَالَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ فِي الْإِلَهِيَّةِ وَاحِدٌ؟ .
فَقُلْ: اسْتِحَالَةٌ تَعْلَقُ النِّقْصَ بِمُسْتَحِقِّ الْإِلَهِيَّةِ، وَجُوبُهُ فِيهَا
زَاد... ^(١) الْمَعْنَى عَلَى الْوَاحِدِ.

[٦٨]

فَإِنْ قَالَ: فَمَا وَجْهُ وَجُوبِهِ فِيهَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ؟ .
فَقُلْ: هُوَ ^(٢) مَا لِلْعُقُولِ مِنْ وَجُوبِ التَّسَاوِي - إِذْ ذَاكَ - بَيْنَهُمَا، أَوْ
بَيْنَهُمْ، فِي الْقُدْرَةِ [أ] وَالتَّفَاضُلِ:
وَلَوْ تَسَاوَيَا، لَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَتَى رَامَ ضِدًّا مَا رَامَ صَاحِبَهُ
إِيْقَاعَهُ، امْتِنَاعًا، وَتَكَافُثًا فِي الْمَنَعِ، فَعَدَمَ مُرَادُهُمَا جَمِيعًا، وَذَلِكَ غَايَةُ
النِّقْصِ.

وَلَوْ تَفَاضَلَا، لَكَانَ الْمَفْضُولُ - بِالْبَدَائِهِ - نَاقِصًا.

(١) فِي «الْأَصْلِ» كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوعَةٍ، وَفِي «ضَاءٍ»: زَادَ عَلَى الْمَعْنَى.

(٢) كَذَا ظَاهِرُ «الْأَصْلِ» وَلَيْسَ (وَهُوَ) فِي «ضَاءٍ»، وَفِي «كَ» فَقُلْ: الْعُقُولُ.

بَابُ الكلام في الرسالة

[٦٩]

فإن قال: ما الدلالة على جواز بعثه بالرُّسل^(١) عليهم السلام؟
فقل: قُدرته على ذلك، واستحالة تعذُّره عليه.

[٧٠]

فإن قال: ما الدليل على حُسن بعثه^(٢) بالرُّسل^(٣)؟
فقل: ما في ذلك من اللُّطف للخلق.

[٧١]

فإن قال: ما الدليل على أن فيها لُطفًا للخلق؟
فقل: وجودها فيما سَلَفَ بالصحيح من السَّمْع.

(١) كذا في «الأصل» وفي «ضأ»: بعثه الرُّسل، وفي «ك»: بعثه الرُّسل.
(٢) كذا في «ضأ» وفي «الأصل»: بعثته، وفي «ك»: بعثه.
(٣) كذا في الأصل، وفي «ك و ضأ»: الرسل.

[٧٢]

فإن قال: ما الدلالة على وجودها^(١) من السَّمْع؟
فقل: تواتر الأخبار بها ظهر على كثير من مدَّعيها من العَجْزِ في نفسه
بالنَّظَرِ إلى رسه^(٢) بالعقل.

[٧٣]

فإن قال: ما الدليل على نبوة محمد عليه السلام؟
فقل: ما قهر به العرب، والعجم، والخاصة، والعامة، من القرآن.

[٧٤]

فإن قال: ما وجه دلالة القرآن؟
فقل: وجهها التحدي الواقع بسائر الفصحاء والبلغاء، وعجزهم
عن معارضته بمثله في النظام.

[٧٥]

فإن قال: ومن أي وجه حصل عجزهم عنه؟ وما الحجّة في ذلك
والبرهان؟
فقل: برهان ذلك عدولهم عن المعارضة إلى السيف الذي هو أشقُّ
على الأنفس من سائر أجناس الكلام.

(١) كتب في «ضا» وجوها، وفوقه «وجودها».

(٢) كذا في «الأصل وضا» وفي «ك»: رسه، غير منقوط في الجميع، ولعله من الريب.

بَابُ الكلام في الإمامة

[٧٦]

فإن قال: ما الدليل على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؟
فقل: ما وقع من استخلافه عليه وآله السلام له بحضرة الأنام.

[٧٧]

فإن قال: وما الدليل على أنه استخلفه، وجعله بعده الإمام؟
فقل: تواتر الشيعة بأمره عليه السلام جماعة من أصحابه بالسلام عليه بإمرة المؤمنين تهنئة له بالمقام^(١).

(١) انظر كتاب اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين للسيد علي بن طاوس الحلبي، وقد ألفه لجمع ما ورد بتلقيب أمير المؤمنين عليه السلام بهذا اللقب، وانظر خاصة الأبواب (٤ و ٣٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٩ و ٧٠ و ١١٥) فقد ذكر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله من رواية بريدة بن الحصيب الأسلمي، وفي الباب (١٢٨) كنا نسلم، وفي الباب (١١٦) عن أسامة، وفي الأبواب (١١٣ و ١٤٩) عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الأبواب (٦٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١١٧) عن الصادق (ع). وانظر كتاب التحصين الذي استدرك فيه على كتاب اليقين.

[٧٨]

فإن قال: وما الذي يؤمن من غلط الشيعة، وإن كانوا متواترين في هذا الزمان؟

فقل: الذي آمن من غلط المسلمين فيما نقلوه من معجزات الرسول عليه السلام، وفرائضه، وسننه، وأحكامه وكانوا متواترين به في هذا الزمان.

[٧٩]

فإن قال: ما الدليل على إمامة الحسن والحسين عليهما السلام؟
فقل: دلالة إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

[٨٠]

فإن قال: ما الدلالة على إمامة التسعة من ولد الحسين عليهم السلام؟
فقل: ما تقدم ذكره في إمامة علي والحسن والحسين عليهم السلام، من التواتر في الأخبار.

[٨١]

فإن قال: فهل لك - مع ذلك - أخبار في إمامتهم، على الإجماع والاتفاق؟
فقل: أجل، إن معي في ذلك ما ليس فيه اختلاف.

[٨٢]

فإن قال: هَلُمَّ به، على التفصيل للبيان.
 فقل: قد أجمع أهل الإسلام على أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 نَصَبَ عليّاً عليه السلام يَوْمَ غدير خُم، في رجوعه من حَجَّةِ الْوَدَاع، لِلأُمَّةِ
 جَمْعاً، ثُمَّ واجَهُهُمْ بِالخُطَاب، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(١).
 فَأَوْجَبَ لَهُ مَا لِنَفْسِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، وَشَرِيفِ الْمَقَامِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ
 أَهْلِ اللِّسَانِ أَنَّ «المولى» عبارة - في اللغة - عن «السيد المطاع».

(١) أجمعت الأمة على تواتره:

قال الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص ١٩٤) رقم (٢٣٢): حديث
 «من كنت مولاة فعلي مولاة» أورد من حديث... ثمانية عشر نفساً [وذكر أسماءهم]
 وعدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنهم سمعوا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يقوله، وعن اثني عشر رجلاً [وسمى منهم اثنين] وعن
 بضعة عشر رجلاً [وسمى منهم واحداً]... وورد أيضاً من حديث [أربعة
 اشخاص].

وفي رواية لأحمد: أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثون صحابياً
 وشهدوا به لعلي [عليه السلام]...

ومن صرح بتواتره - أيضاً -: المناوي في (التيسير) نقلاً عن السيوطي، وشارح
 (المواهب اللدنية) وفي (الصفوة) للمناوي: قال الحافظ ابن حجر: حديث «من كنت
 مولاة فعلي مولاة» خرجه الترمذي، والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن
 عُقْدَةَ في (مؤلف) مفرد، وأكثر أسانيداً صحيحاً أو حسن.

أقول: خرجه من أعلام العامة أصحاب الصحاح والسنن: الترمذي (٦٣٣/٥)
 رقم (٣٧١٣) والنسائي في خصائص علي عليه السلام (ص ٩٦ و ٩٩ / بالارقام ٧٩
 و ٨٣) وأحمد في مسنده (٨٤/١) ومواضع أخرى، والحاكم في المستدرک على الصحيحين
 (١٠٩/٣ و ١١٠ و ١١٦) وابن أبي شيبه (٥٩/١٢) رقم (١٢١٢١).

وأما الشيعة، فقد صرح بتواتره الإمامية:

= قال الكراجكي : قد اختص هذا الخبر بما لم يشركه فيه سائر الأخبار، فمن ذلك أن الشيعة نقلته وتواترت به، وقد نقله - أيضاً - أصحاب السير نقل المتواترين به، يحمله خلف منهم عن سلف، وضمّنه جميعهم الكتب بغير إسناد معين، كما فعلوا في إيراد الوقائع الظاهرة والحوادث الكائنة التي لا تحتاج في العلم بها إلى سماع الأسانيد المتصلة. انظر الشافي للمرتضى (٢/٢٦١) ولاحظ دليل النصّ بخبر الغدير، المنشور في مجلة (تراثنا) العدد ٢١ ص ٤٣٣.

وأما الزيدية، فقد صرّحوا بتواتره:

قال الأمير الناصر الحسين بن محمد: قد ذكر الطبري خبر يوم الغدير، وطرقه من خمس وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاب الولاية، وذكر ابن عقدة خبره، وأفرد له كتاباً وطرقه من مائة طريق وخمس طرق...، ولا شك ولا إشكال في بلوغه حدّ التواتر، وحصول العلم به، والأمة بين محتجّ به على الإمامة، ومتأول فيه. ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة (ص ١٩١ - ١٩٢) وأورده الحاكم الحسكاني من طرق في شواهد التنزيل (في سورة المائدة ذيل الآية ٦٧) وقد أفرد لجمع طرقه كتاباً قال: وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب (دعاة الهداة إلى أداء حقّ الموالاة) من تصنيفي في عشرة أجزاء، وذكره ابن طائوس الحلبي في كتبه كالأقبال والطرائف وقال: إنّه كان في اثني عشر كراساً، مجلداً. لاحظ خزانة ابن طائوس (ص ٣٥) رقم (١٩٠).

وأما الإسماعيلية:

فقد أورده القاضي النعمان بطرق ثم قال: فالخبر عن قيام رسول الله صلى الله عليه وآله بغدير خمّ بولاية عليّ صلوات الله عليه... وما قال في ذلك ممّا ذكره من ولايته أيضاً من مشهور الأخبار، وما رواه الخاصّ والعام، شرح الأخبار (ج ١ ص ١٠٥).

وأما الخوارج:

فعل قلة عدد المتتمين إلى مذهبهم، ممن يعتدّ بنقلهم ورأيهم، وقلة المصادر المتوفرة من كتبهم، فإنّ السيّد المرتضى بعد أن صرح بقوله: ما نعلم أنّ فرقة من فرق الأمة ردّت هذا الخبر واعتقدت بطلانه، قال: ... وأما الخوارج: فما يقدر أحد على أن يحكي عنهم دفعاً لهذا الخبر، أو امتناعاً من قبوله، وهذه كتبهم ومقالاتهم موجودة معروفة، =

وأجمعوا - أيضاً - على أنه قال لعلي عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).
فأوجب بذلك له الخلافة من بعده، وأوضح به عن استخلافه إماماً.

= وهي خالية من رد الخبر. الشافي، للمرتضى (٢/٢٦٤).
أقول: وبذلك ثبت إجماع الأمة بكافة مذاهبها على ورود الخبر وقبوله، وبلوغه رتبة من الشهرة تفوق حد التواتر المصطلح، فلا ينكره إلا مكابر، أو شاذ، أو جاهل بطرق العلماء والمحدثين في تعاملهم مع الأحاديث.
وقد جمع أسماء رواة الحديث من الصحابة، مع ذكر مصادر رواياتهم، فبلغ بهم (١٦٧) شخصاً محقق صحيفة الرضا عليه السلام في ذيل الحديث. برقم (١٠٩) ص (١٧٢ - ٢٢٤).

وأما عن دلالة الحديث على الإمامة فقد أشبع العلماء الكلام، ومنهم شيخنا المفيد في كتبه الكلامية، وخاصة رسالته في أقسام المولى ورسالة في معنى المولى.
(١) معروف بحديث المنزلة، اعترف المحدثون بتواتره وشهرته: فالكتاني من العامة، أورده من حديث ثلاث عشرة نفساً [وذكر أسماءهم] وقال: وقد تتبّع ابن عساكر طريقه في جزء فبلغ غدد الصحابة فيه نيفاً وعشرين، وفي (شرح الرسالة) للشيخ جسوس رحمه الله ما نصّه: حديث «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» متواتر، جاء عن نيف وعشرين صحابياً، واستوعبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة. نظم المتناثر (ص ١٩٥) رقم (٢٣٣).

وقد رواه أصحاب الصحاح والسنن: كالبخاري في صحيحه (٤/٢٠٨) و (٥/١٢٩) ومسلم في صحيحه (٢/٣٦٠) وأحمد في مسنده (١/١٧٣) ومواضع عديدة أخر.

وقال السيد الشريف المرتضى: إن علماء الأمة مطبقون على قبوله... والشيعه تتواتر به، وأكثر رواة الحديث يرويه، ومن صنّف الحديث منهم أورده من جملة الصحيح، وهو ظاهر بين الأمة شائع، كظهور سائر ما تقطع على صحته من الأخبار.
الشافي، للمرتضى (٣/٨).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ - فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا - : «إِبْنَايَ هَذَانِ إِمَامَانِ، قَامَا أَوْ قَعَدَا»^(١).

وهذا في الإمامة من أوضح المقال.

ولم يختلفوا في أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «الْأَئِمَّةُ بَعْدِي عَدَدُهُمْ عَدَدُ نُبِيَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا».

بالظاهر الصحيح من الأخبار^(٢).

= وقال الأمير الناصر: خبر المنزلة هو مُجمع على صحته وغير مختلف في ثبوته. ينابيع النصيحة (ص ١٩٥).

وقال القاضي النعمان: وهذا - أيضاً - خبر مشهور، قد جاء من طرق شتى، وثبت. شرح الأخبار (١/٩٧).

(١) رواه الصدوق في علل الشرائع (١/٢١١) من حديث الحسن عليه السلام والخزاز في كفاية الأثر (ص ١١٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري، والمفيد في الإرشاد (ص ٢٢٠) وابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب (٣/٣٩٤) وقال: أجمع عليه أهل القبلة. ورواه الأمير الناصر في ينابيع النصيحة (ص ٢٣٧) وقال: ولا شبهة في كون هذا الخبر مما تلقته الأمة بالقبول، وبلغ حد التواتر. وأرسله في حاشية شرح الأزهار (٤/٥٢٢) عن (الرياض) ورواه السيد مجد الدين في التحف شرح الزلف (ص ٢٢).

وقال بعض مولفي الزيدية - بعد أن نقل الخبر واحتج به؛ فان قال قائل: لم قلت: إن هذا الخبر قد وقع العلم بصحته فيصح الاحتجاج به؟ قيل له: لما بيناه فيما تقدم، وهو: أن كل خبر ظهر بين أهل العلم على اختلاف مذاهبهم واختلاف أقوالهم... وكان جماعتهم بين مستدل بظاهره وبين متأول له... ولم يُحك عن أحد منهم دفعه، كان ذلك إطباقاً منهم على تلقيه بالقبول. كتاب الزيدية، المنسوب إلى صاحب (ص ١٥٥).

(٢) نصوص حديث: «... اثنا عشر خليفة...» أوردها البخاري في صحيحه (١٠١/٩) الكتاب ٢٣ باب (٥١) الاستخلاف، ومسلم في صحيحه (١٤٥١/٣) =

[٨٣]

فإن قال: فإن الشيعة أنفسهم تفرق في الإمامة على مذاهب وأقوال، فكيف يصح لنا ما ذكرتموه مع الاختلاف^(١)؟
فقل: يصح ذلك على الوجه الذي يصح في تأويل القرآن، وما ثبت الآيات، وإن كان أهل فرقه^(٢) يختلفوا^(٣)... في المعجزات، وبما يثبت به أعلام النبي عليه السلام خاصة، وفرائضه، وسننه، وأحكامه، وإن كان بين المسلمين فيها اختلاف.

* * *

= كتاب الامارة، باب (١) الناس تبع قريش، والترمذي في سننه (الصحيح) (٤٥/٢)
طه الهندي ما جاء في الخلفاء، ثم رواه من تلاهم من المحدثين في المجاميع الحديثية، وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه في كتاب (لذة العيش، بجمع طرق حديث الأئمة من قريش).

واقراً بحثاً قيماً عن الحديث في كتاب (الخلفاء الاثنا عشر) للعلامة السيد محمد علي البحراني الموسوي، ولاحظ كتابنا (تدوين السنة الشريفة).

(١) من قوله: (فكيف...) الى هنا، ورد هكذا في «ك»، وهو مشوه في «الأصل»، وفي «ضا»: في كون... ما ذكرتموه من الاختلاف.

(٢) من أول الجواب إلى هنا لفقناه من «ك وضا» وهو مشوه في «الأصل»، وفي «ك»: يصلح، بدل (يصح) الثانية.

(٣) كذا ظاهر «الأصل»، وفي «ك وضا» فريقه.

(٤) كذا في «الأصل»، ثم تشويش وفي «ضا» (يختلفوا) وبعده بياض وفي «ك»: (مختلفين).

بَابُ الكلام في الوَعْدِ والوَعِيدِ

[٨٤]

فإن قال: ما الدليل على أن المطيع مُستَحِقُّ بطاعته للثواب؟
فقل: ما ثبت من حُسْنِ فِعْله، وثبت - في البدائه - من وجوب المَدْحِ
على ما حَسُنَ من الأفعالِ .

[٨٥]

فإن قال: ما الدليل على أن العاصي مُستَحِقُّ بمعصيته للعقاب؟
فقل: ما ثبت من قُبْحِ فِعْله، وصَحُّ - في البدائه - من حُسْنِ الذَّمِّ
على ما قُبِحَ من الأفعالِ .

[٨٦]

فإن قال: ما الدليل على جواز العفو عن مُرتكب كبيرة من الموبقات؟ .

فقل: ما حسن من العفو في العقول عمن وجب عليه عقاب افتقر إلى إزالته الصفح والغفران^(١).

[٨٧]

فإن قال: ما الدليل على صحة الوقف في أصحاب الكبائر من أهل المعرفة والصلاة؟ .

فقل: عدم الدلالة من الجهات التي لو كانت لوجدت فيها، على فعل المستحق لهم، على القطع والثبت^(٢).

[٨٨]

فإن قال: هل مع ذلك حجة أخرى توجب الوقف أو بيان؟ .

فقل: أجل، إن معه لأكثر^(٣) الحجج والبيّنات، وهو القرآن.

(١) اقرأ ما يفيد هذه الفقرة في الفصول المختارة (ص ٤٠ - ٤١).

(٢) اقرأ عن هذه الفقرة أوائل المقالات (ص ٥٢ و ١٠٢)، واقرأ الفقرات التالية [٨٩ -

[٩٢].

(٣) كذا في النسخ، ولعله: أكبر.

[٨٩]

فإن قال: أين وردَ في ذلك من القرآن؟
 فقل: قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية (٤٨) و (١١٦) من سورة النساء (٤)].
 وقوله عز وجل: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَاءُ يَرْحَمَكُم أَوْ إِنَّ يَشَاءُ يُعَذِّبَكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الآية (٥٤) من سورة الاسراء (١٨)].
 وما أشبه ذلك من الآيات...^(١).

[٩٠]

فإن قال: هل (نُقِلَ لك)^(٢) في هذين الأمرين شيء عن النبي صلى الله عليه وآله؟
 فقل: نعم.
 قوله صلى الله عليه وآله: «لَتُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا تَصِيرُونَ حَمِيًّا»^(٣) وفحماً^(١).

(١) في «الأصل» هنا كلمة مشوّهة، ووضع مكانها في «ضا» فراغاً بقدر كلمة، وكتب في «ك»: بياض.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» وهو مشوش، وكان في «ك» موضعه: بياض، وفي «ضا» جاءت العبارة هكذا: هل لك مع ذلك في الأمرين دليل عن النبي (ص).

(٣) كذا في «ك»، وفي هامشه عن نسخة «حما» وهذا أقرب إلى «الأصل» المشوّه، وموضع الكلمة فراغ في «ضا».

(٤) لم نثر على الحديث في المصادر المتوفرة، ولكن ورد في مسند أحمد (ج ٣ ص ٤٨) بلفظ: «يخرج الناس من النار بعد ما احترقوا وصاروا فحماً فيدخلون الجنة...» من حديث أبي سعيد، وعن البخاري في صحيحه: «يخرج من النار قوم بالشفاعة كأنهم النغاري» أورده =

وقوله عليه وآله السلام: «ادْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»^(١).
وما أشبه هذين من الأخبار.

= المناوي في كنوز الحقائق بهامش الجامع الصغير (١٩٦/٢). وهذا المعنى أحاديث كثيرة في مصادر العامة.

(١) الحديث بلفظ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، أورده السيوطي عن أحمد في المسند، وعن أبي داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک (٦٩/١) عن جابر وأنس والطبراني في الكبير عن ابن عباس، والخطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة. الجامع الصغير (٤٠/١).

وعن ابن عبد البر في (الاستذكار): إثبات الشفاعة ركن من أركان اعتقاد أهل السنة، وقد ذكرت في (التمهيد) كثيراً من أقاويل الصحابة والتابعين في ذلك، . . . ، والأحاديث فيها متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله، صحاح ثابتة، وحديث جابر: شفاعتي لأهل الكبائر. . . وقال صلى الله عليه وآله وسلم: إني ادْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي.

انتهى كلام ابن عبد البر، وقد نقله الزرقاني في شرح الموطأ مختصراً.
وقال ابن تيمية: قد ثبت بالسنة المستفيضة بل المتواترة واتفاق الأمة أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم الشافع. . .

ثم اتفق أهل السنة أنه يشفع في أهل الكبائر. لاحظ نظم المتناثر ص ٢٣٧.

[٩١]

فإن قال: فعلى هذا الأصل الذي^(١) قاطع على العفودون الوقف،
على ما قدّمت في المقال؟.

فقل: معاذ الله، ما قطعت على ما وقفت فيه، إذ كان الوقف في كل
عاصٍ في الد...^(٢).

وليس في القطع في الجملة على عفٍ عن مَبْهَم لا يُعرف عَيْنًا، قطعاً
على ما كان الوقف فيه من الأغيان^(٣).

[تَمَّ الكتاب]

* * *

(١) كذا في النسخ، إلا أن الكلمة غير واضحة في «الأصل»، وكان فوقها (ظ) ولعل الكلمة:
فأنت.

(٢) كذا في النسخ، وموضع الفراغ مشوّه في «الأصل»، وبياض في النسختين.

(٣) كتب في هامش «ك»: بلغ قبلاً.

نهايات النسخ

جاء في آخر نسخة «الأصل» ما نصّه :
تَمَّ الْكِتَابُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
الطَّاهِرِينَ .

فرغ من نسخه أفقر عباد الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي عفا الله
عنه ، يوم السبت الرابع والعشرين من شهر شعبان من سنة أربعين وسبعمئة .

وجاء في آخر نسخة «ك» :
والحمد لله ربّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين .

وجاء في آخر نسخة «ضا» :
تَمَّ الْكِتَابُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
الطَّاهِرِينَ .

ويقول محقق الكتاب :
قد فرغت ، بتوفيق الله الملك الوهاب ، من تحقيق هذا الكتاب ،
عصر يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ألف

وأربعمئة وثلاث عشرة للهجرة، في مدينة قم المقدسة.
والحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة وصلى الله على محمد وعترته
الطاهرة.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي



الفهارس^(١)

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الأعلام غير مؤلفي المصادر .
- ٤ - فهرس الكتب غير المصادر .
- ٥ - فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة .
- ٦ - فهرس المصادر .
- ٧ - فهرس المحتوى .

(*) مرتبة على ارقام الفقرات، وما وقع في هوامشها يوضع أمامه الحرف (هـ)، عدا ما وقع منها في المقدمة فهو على الصفحات مع الحرف (ص) قبله .

١ - فهرس الآيات الكريمة

السورة ورقمها	الآية ورقمها	الفقرة
النساء (٤)	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٤٨) و (١١٦).	٨٩
الأنعام (٦)	﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١٠٣).	٦٣
الإسراء (١٧)	﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَاءُ يَرْحَمَكُمُ أَوْ إِنَّ يَشَاءُ يُعَذِّبُكُمْ﴾ (٥٤).	٨٩



٢ - فهرس الأحاديث الشريفة

- الأئمة من بعدي عددهم عدد نقيباء موسى عليه السلام اثنا عشر إماماً. ٨٢ وهـ.
- إبنائي هذان إمامان قاما أو قعدا. قاله (ص) للحسن والحسين (ع) ٨٢ وهـ.
- أدخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي. ٩٠
- أمر النبي (ص) جماعة من أصحابه بالتسليم على عليّ (ع) بإمرة المؤمنين تهنئة له بمقام الإمامة ٧٧
- أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي. ٨٢ وهـ
- لتخرجون من النار بعدما تصيرون حميماً وفحماً. ٩٠
- مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ ٨٢



٣ - الاعلام غير المؤلفين للمصادر

- أبو أيوب الأنصاري : هـ ٨٢
 أحمد بن الحسين بن العودي (كاتب نسخة) : ص ٨ و ٤٩
 أسامة بن زيد : هـ ٧٧
 أصحاب رسول الله (ص) : هـ ٧٧
 أمير المؤمنين (ع) : هـ ٨٠ / ٧٩
 الباقر ابو جعفر (ع) : هـ ٧٧
 بريد بن الحنصيص الأسلمي : هـ ٧٧
 التسعة من ولد الحسين (ع) : هـ ٨٠
 الحسن (السيوط) (ع) : هـ ٨٠ / ٧٩
 الحسين (السيوط) (ع) : هـ ٨٠ / ٧٩
 حسين علي محفوظ : ص ٧
 الرُّسُل (ع) : هـ ٧٠ / ٦٩
 الرسول (ص) : هـ ٧٧ / ٧٨ / ٨٢ وهـ
 الشيخ الطوسي : ص ٦
 الشيخ المفيد : ص ٦ و ٧ و ٨
 الصادق (ع) : هـ ٧٧
 صاعد بن محمد البريدي الآبي : ص ٨
 علي بن أبي طالب (أمير المؤمنين) (ع) : هـ ٧١ و ٨٢ وهـ

٧٣	محمد (الرسول صلى الله عليه وآله):
ص ١٠ و ٥٧	محمد رضا الحسيني الجلاي (محقق الكتاب):
ص ١٩	محمد بن محمد بن النعمان:
ص ٩	محمد الموسوي الاصفهاني (كاتب نسخة):
٨٩/٨٣	النبي (الرسول) (ص):



٤ - الكتب غير المصادر

- الاستذكار لابن عبد البر: ٩٠ هـ
- الاقبال لابن طاوس: ٨٢ هـ
- تدوين السنّة الشريفة (لمحقّق الكتاب): ٨٢ هـ
- التمهيد لابن عبد البر: ٩٠ هـ
- التيسير للمناوي: ٨٢ هـ
- حديث المنزلة جزء لابن عساكر: ٨٢ هـ
- الحدود والحقائق للآبي البريدي: ص ٧
- دعاة الهداة الى أداء حق الموالاة للحسكاني: ٨٢ هـ
- رسالة في أقسام المولى للمفيد: ٨٢ هـ
- رسالة في معنى المولى للمفيد: ٨٢ هـ
- الرياض (من كتب الزيدية): ٨٢ هـ
- شرح الرسالة للشيخ جسوس: ٨٢ هـ
- الصفوة للمناوي: ٨٢ هـ
- الطرائف لابن طاوس: ٨٢ هـ
- القرآن (كتاب الله): ٨٩/٨٨/٧٤/٧٣
- كتاب ابن عقدة في الغدير: ٨٢ هـ
- لذة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش، لابن حجر: ٨٢ هـ
- المواهب اللدنية: ٨٢ هـ

٦٦ النكت في مقدمات الأصول

ص ٥ و ٧	المقدمة في المدخل الى صناعة الكلام للشيخ الطوسي:
ص ٨	نسخة مكتبة بادليان (من كتابنا):
ص ٩	نسخة مكتبة الحكيم - النجف:
ص ٩	نسخة مكتبة الروضاتي - اصفهان:
ص ٦	النكت في مقدمات الاصول (كتابنا هذا):
ص ٨٢	الولاية للطبري:



٥ - فهرس المصطلحات والفرق والألفاظ الخاصة

٣٨/٣٦	الاجتماع :
٨١	الاجماع والاتفاق :
٢٠	الأزل :
٦٢/٦١	الاشتباه (التشبيه) :
٨٧	أصحاب الكبائر :
٤	الاعتبار :
٨٢ هـ	الاسماعيلية :
٣٩/٣٧	الافتراق :
٨٢	أهل الإسلام :
٦	أهل التحصيل :
٨٢	أهل اللسان :
٧٧	إمرة المؤمنين :
٧٦	الإمامة :
٨٢ هـ	الإمامية :
٧٦	إمامة أمير المؤمنين (ع) :
٦٧	الإلهية :
١	أول ما فرض الله :
١٨/١٦	الباطل :

٨٥/٨٤/٦٨/٥٣/٥٢/٤٧	البدائنه (جمع بديهه):
١٥	البرهان:
٥٥	بصير (من صفات الباري):
٧٠/٦٩	بعثه الرسل:
٨٣	تأويل القرآن:
٧٤	التحدّي (في إعجاز القرآن):
٦١ قبل	التشبيه:
٨٠/٧٢	تواتر الأخبار:
٧٧	تواتر الشيعة:
٦٧	التوحيد:
٣٣	الجسم:
٦٠	جواد (من صفات الباري):
٨٦	جواز العفو عن مرتكب الكبائر:
٣٤	الجوهر:
١٠	الجهل:
٢٥/٩	الحُجّة (الدليل):
٨٢	حُجّة الوداع:
٦٦/٦١/٣١	الحدث:
٤٥	حدث العالم:
٤٠	الحركة:
٢٢	الحسن:
٢٧/١٧/١٥	الحق:
٥٦	حكيم (من صفات الباري):
٥١	حيّ (من صفات الباري):
٢١	الخبر:

٦٩	للشيخ المفيد
٨٢ هـ	الخوارج :
٢٥/٢٤	الدليل :
٦٢	الرؤية (لله سبحانه) :
٦٩	الرسالة (النبوة) :
٨٢ هـ	الزيدية :
٤١	السكون :
٩/٨	سكون النفس :
٧٢/٧١/٦٣	السمع (دليل النص) :
٥٤	سميع (من صفات الباري) :
٢٦	الشبهة :
١٣	الشك :
٢٨	الشيء :
٨٧/٧٧/٨٣/٨٢ هـ	الشيعة :
١٧	الصحيح :
٢١/١٩	الصدق :
٥٨	صدق الباري تعالى :
٥٩	الظلم (نفيه عن الباري) :
٨٥	العاصي مستحق للعقاب :
٤٢	العالم :
٥٣	عالم (من صفات الباري) :
٦٤	عالم لنفسه (الله تعالى) :
٥٩ و هـ	العدل (غير ظالم) :
٣٥	العرض :
٥١/٤٨/٢٣/٢٢/٧/٣	العقل (العقول) :
٨	العلم :

٥٧	غنى الباري جلّ شأنه :
١٨	الفاسد :
٢/١	فرض (من الله) :
٤	الفكر :
٥٢/٥١	قادر (من صفات الباري) :
٦٥	قادر لنفسه (الله تعالى) :
٢٣	القيح :
٦١/٥٧/٥٠/٤٩/٤٦/٣٢	القدم (القديم) :
٨٧/٨٦	الكبرة من الموبقات :
٢١/٢٠	الكذب :
٦٠	كريم (من صفات الباري) :
٦٦	كلام الباري تُحدّث :
٦٢	لا يُدرك بالابصار :
٧١/٧٠	اللطف للخلق :
٣٩	المباينة :
٨٣/٧٨	المسلمون :
٨٤	المطيع مستحق للثواب :
٨٣	المعجزات :
٧٨	معجزات الرسول (ص) :
٣٠/٢٩ هـ	المعدوم :
٢	المعرفة :
٢/١	المكُلف (المكُلفون) :
٣٨	المهاسّة :
٢٨ و هـ	الموجود :
٨٢	المولى (دلالة لفظه) :

٧١	 للشيخ المفيد
٧٢	نبوة محمد صلى الله عليه وآله :
٩/٣/٢/١	النظر:
٢٦/٢٤/١٤/١٣/٩/٨/٤	النفس:
٦٨/٦٧	النقص (مستحيل على الإله):
٦٨/٦٧	الواحد (الإله):
٢٩ هـ	الوجود:
٤٧	وجوب الباري:
٤٨	وجود الباري:
٨٤	الوعد والوعيد:
٩١/٨٨/٨٧	الوقف في حكم أصحاب الكبائر:
١٤	اليقين:
٨٢	يوم غدیر خمّ:



٦ - فهرس المصادر والمراجع

- أوائل المقالات في المذاهب المختارات :
- للشيخ المفيد، محمد بن محمد النعمان (ت ٤١٣) علّق عليه الشيخ فضل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية - الطبعة الثالثة - النجف ١٣٩٣ هـ.
- التحف شرح الزلف في سيرة الأئمة الزيدية :
- للسيد مجد الدين بن محمد المؤيدي حفظه الله، الطبعة الأولى.
- تراثنا :
- نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم السنة الخامسة - قم ١٤١٠ هـ.
- التحصين زاد على كتاب اليقين :
- لابن طاوس علي بن موسى الحلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين ١٤١٠ هـ.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير :
- للسيوطي جلال الدين (ت ٩١١).
- طبع عبد الحميد حنفي - مصر - القاهرة.
- الحدود :
- لابن سينا الحسين بن عبد الله، حقّقته امليه ماري جواشون.
- طبع مع ترجمة فارسية في مؤسسة سروش - طهران ١٣٢١.
- الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلمين من الامامية :

للقاضي صاعد بن محمد البريدي الآبي (ق ٦) تحقيق الدكتور الشيخ حسين علي محفوظ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٠ م.

- خصائص الامام علي عليه السلام:

للنسائي.

- الخلفاء الاثنا عشر:

للسيد محمد علي البحراني الحائري، دام ظله.

مطبعة أهل البيت (ع) كربلاء.

- دليل النصّ بخبر الغدير على إمامة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام:

للعلمة الكراجكي القاضي محمد بن علي (ت ٤٤٩).

طبع في نشرة تراثنا، العدد (٢١) السنة الخامسة ١٤١٠ هـ.

- الزيدية:

المنسوب الى صاحب بن عباد (ت ٣٨٥) تحقيق الدكتور ناجي حسن.

الدار العربية للموسوعات - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- السنن:

الترمذي محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق ابراهيم عطوة عوض.

دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- السيد علي بن طاوس حياته ومؤلفاته وخزانة كتبه:

للشيخ محمد حسن آل ياسين.

مقال نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد (١٢) سنة ١٣٨٤ هـ.

- الشافي في الإمامة:

للسيد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦) حققه السيد

عبد الزهراء الخطيب، مؤسسة الصادق (ع).

- شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار:

للقاضي النعمان بن محمد المصري التميمي (ت ٣٦٣) تحقيق السيد محمد الحسيني

الجلالي.

- مؤسسة النشر الاسلامي - قم - ١٤١٢ هـ.
- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل :
- للحاكم الحسكاني عبيد الله الحذاء النيسابوري (ق ٥)، حققه الشيخ محمد باقر المحمودي دام ظله، الطبعة الأولى - بيروت.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- صحيفة الرضا عليه السلام:
- تحقيق مؤسسة المهدي (ع) - قم - ١٤٠٨ هـ.
- الصواعق المحرقة :
- لاحمد بن حجر الهيثمي المكي (ت ٩٧٤).
- المطبعة الميمنية - مصر ١٣١٢ هـ.
- علل الشرائع :
- للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن عليّ القمي (ت ٣٨١).
- المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨٥ هـ أعادت نشره مكتبة الداوري - قم.
- الفصول المختارة من العيون والمحاسن :
- ما اختاره السيّد الشريف المرتضى من آمالي المفيد.
- الطبعة الرابعة، مكتبة الداوري ١٣٩٦ بالأوفست عن الطبعة الحديرية - النجف.
- القرآن الكريم :
- بخط عثمان طه السوري، الدار الشامية للمعارف - دمشق - ١٤٠٣ هـ.
- كفاية الأثر في النظر، على الأئمة الإثني عشر:
- للشيخ أبي القاسم علي بن محمد الخزّاز القمي الرازي (ق ٤) انتشارات بيدار - قم ١٤٠١ هـ.
- كنوز الحقائق :
- لعبد الرؤوف المناوي طبع بهامش الجامع الصغير للسيوطي.
- المستدرك على الصحيحين :

للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥) طبعة حيدرآباد - الهند.

- مسند أحمد:

طبعة مصر في (٦) مجلدات، أعادته بالأوفست دار الفكر - بيروت.

- المصنف:

لابن أبي شيبه أبي بكر.

الدار السلفية - بومباي الهند.

- مقدمة في المدخل إلى صناعة الكلام:

للشيخ الطوسي محمد بن الحسن (ت ٤١٠) حققه محمد تقي دانش بزوه.

طبع ضمن (الرسائل العشر) للطوسي من منشورات جامعة المدرسين برقم (٢٠٨) بلا تاريخ.

- مناقب آل أبي طالب:

لابن شهر آشوب الشيخ محمد بن علي المازندراني (ق ٥).

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر:

لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية - مصر ١٩٨٣ هـ.

- اليقين بإمرة مولانا أمير المؤمنين:

لابن طاوس، علي بن موسى الحلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.

- بنابيع النصيحة في العقائد الصحيحة:

لشرف الدين الناصر، أبي عبد الله الحسين بن محمد بخط الشيخ أحمد محمد حجر، دار مكتبة الخبر - صنعاء - اليمن.



٧ - فهرس المحتوى

٣	الاهداء
١٠ - ٥	تقديم
٥	١ - موضوع الكتاب
٨	٢ - نسخ الكتاب
٩	٣ - عملنا في الكتاب
١٩	مقدمة الكتاب
٢٠	الفقرة [١] أول ما فرض الله؟
٢٠	الفقرة [٢] دليل أنه النظر

باب الإبانة عن معاني الألفاظ في مقدمات النظر وماهية الأغراض

٢١	الفقرة [٣] تعريف النظر
٢١	الفقرة [٤] تعريف الاعتبار
٢١	الفقرة [٥] النظر هو الاعتبار
٢٢	الفقرة [٦] وجه تسميته بإسمين
٢٢	الفقرة [٧] تعريف العقل

٢٢	الفقرة [٨] تعريف العلم
٢٣	الفقرة [٩] تعريف سكون النفس
٢٣	الفقرة [١٠] تعريف الجهل
٢٣	الفقرة [١١] تعريف المعرفة
٢٣	الفقرة [١٢] هل يجب أن يكون العالم معتقداً؟
٢٤	الفقرة [١٣] تعريف الشك
٢٤	الفقرة [١٤] تعريف اليقين
٢٤	الفقرة [١٥] تعريف الحق
٢٤	الفقرة [١٦] تعريف الباطل
٢٤	الفقرة [١٧] تعريف الصحيح
٢٥	الفقرة [١٨] تعريف الفاسد
٢٥	الفقرة [١٩] تعريف الصدق
٢٥	الفقرة [٢٠] تعريف الكذب
٢٥	الفقرة [٢١] تعريف الخبر
٢٥	الفقرة [٢٢] تعريف الحسن
٢٦	الفقرة [٢٣] تعريف القبيح
٢٦	الفقرة [٢٤] تعريف الدليل
٢٦	الفقرة [٢٥] تعريف الحجّة
٢٦	الفقرة [٢٦] تعريف الشبهة
٢٦	الفقرة [٢٧] تعريف . . . ؟
٢٧	الفقرة [٢٨] تعريف الشيء
٢٧	الفقرة [٢٩] تعريف الموجود
٢٧	الفقرة [٣٠] تعريف المعدوم
٢٧	هامش الفقرة [٣٠] تعريفات أخرى للموجود والمعدوم
٢٧	الفقرة [٣١] تعريف الحدث

٢٨	الفقرة [٣٢] تعريف القَدَم
٢٨	الفقرة [٣٣] تعريف الجسم
٢٨	الفقرة [٣٤] تعريف الجوهر
٢٨	الفقرة [٣٥] تعريف العَرَض
٢٩	الفقرة [٣٦] تعريف الاجتماع
٢٩	الفقرة [٣٧] تعريف الافتراق
٢٩	الفقرة [٣٨] تعريف المماسّة
٢٩	الفقرة [٣٩] تعريف المُباينة
٢٩	الفقرة [٤٠] تعريف الحركة
٣٠	الفقرة [٤١] تعريف السكون
٣٠	الفقرة [٤٢] تعريف العالم
٣٠	الفقرة [٤٣] تعريف شيئين؟
٣٠	الفقرة [٤٤] ما هما؟

باب الكلام في حَدَث العالم وإثبات مُحدثه والإبانة عن صفاته

٣١	الفقرة [٤٥] الدليل على حَدَث العالم
٣١	الفقرة [٤٦] وجه الدلالة على ذلك؟
٣٢	الفقرة [٤٧] الدليل على وجوب المحدث للعالم
٣٢	الفقرة [٤٨] الدليل على وجود المحدث للعالم
٣٢	الفقرة [٤٩] لا يجوز العدم على الخالق
٣٣	الفقرة [٥٠] الدليل على أَنّه تعالى قديم
٣٣	الفقرة [٥١] الدليل على أَنّه تعالى حيٌّ
٣٣	الفقرة [٥٢] الدليل على أَنّه تعالى قادرٌ

- ٣٣ الفقرة [٥٣] الدليل على أنه تعالى عالمٌ
- ٣٤ الفقرة [٥٤] الدليل على أنه تعالى سميعٌ
- ٣٤ الفقرة [٥٥] الدليل على أنه تعالى بصيرٌ
- ٣٤ الفقرة [٥٦] الدليل على أنه تعالى حكيمٌ
- ٣٤ الفقرة [٥٧] الدليل على أنه تعالى غنيٌ
- ٣٤ الفقرة [٥٨] الدليل على أنه تعالى صادقٌ
- ٣٥ الفقرة [٥٩] الدليل على أنه تعالى عدلٌ
- ٣٥ الفقرة [٦٠] الدليل على أنه تعالى جوادٌ كريمٌ

باب الكلام على نفي التشبيه

- ٣٧ الفقرة [٦١] الدليل على أنه تعالى لا يشبه خلقه
- ٣٧ الفقرة [٦٢] الدليل على أنه تعالى لا يُدرك بالأبصار
- ٣٧ الفقرة [٦٣] دلالة السمع على نفي الرؤية
- ٣٨ الفقرة [٦٤] الدليل على أنه تعالى عالم بنفسه
- ٣٨ الفقرة [٦٥] الدليل على أنه تعالى قادرٌ بنفسه
- ٣٨ الفقرة [٦٦] الدليل على أن كلامه تعالى مُحَدَّث

باب الكلام في التوحيد

- ٣٩ الفقرة [٦٧] الدليل على أنه تعالى واحد
- ٣٩ الفقرة [٦٨] لزوم النقص لو زاد على واحد

باب الكلام في الرسالة

- الفقرة [٦٩] الدليل على جواز بعثة الرسل ٤١
 الفقرة [٧٠] الدليل على حُسن بعثة الرسل ٤١
 الفقرة [٧١] الدليل على أن في الرسالة لطفًا للمخلوق ٤١
 الفقرة [٧٢] الدليل على وجود الرسالة ٤٢
 الفقرة [٧٣] الدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ٤٢
 الفقرة [٧٤] وجه دلالة القرآن ٤٢
 الفقرة [٧٥] الدليل على عجز العرب عن معارضة القرآن بمثله ٤٢

باب الكلام في الإمامة

- الفقرة [٧٦] الدليل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ٤٣
 الفقرة [٧٧] الدليل على استخلاف النبي (ص) له ٤٣
 مصادر أمر النبي (ص) أصحابه بالتسليم على الامام علي (ع)
 بإمرة المؤمنين هـ ٤٣
 الفقرة [٧٨] ما الذي يؤمن من الغلط في الباب ٤٤
 الفقرة [٧٩] الدليل على إمامة الحسن والحسين عليهم السلام ٤٤
 الفقرة [٨٠] الدليل على إمامة التسعة من ولد الحسين عليهم السلام ٤٤
 الفقرة [٨١] الاخبار على إمامة الأئمة على الإجماع ٤٤
 الفقرة [٨٢] تفصيل الأدلة على الإمامة ٤٥ - ٤٦
 الاستدلال بحديث غدير خم على الإمامة ٤٥
 مصادر حديث «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ» هـ ٤٥ - ٤٧
 الاستدلال بحديث المنزلة ٤٧

- ٤٧ هـ مصادر حديث المنزلة
 ٤٨ الاستدلال بحديث: ابنائ هذان إمامان قاما أو قعدا
 ٤٨ هـ مصادر هذا الحديث
 ٤٨ الاستدلال بحديث الأئمة من قریش اثنا عشر إماماً
 ٤٨ هـ مصادر هذا الحديث
 ٤٩ الفقرة [٨٣] افتراق الشيعة في الإمامة

باب الكلام في الوعد والوعيد

- ٥١ الفقرة [٨٤] الدليل على أَنَّ المطيع مستحقٌّ للثواب
 ٥١ الفقرة [٨٥] الدليل على أَنَّ العاصي مستحقٌّ للعقاب
 ٥٢ الفقرة [٨٦] الدليل على جواز العفو عن مرتكب الكبيرة من الموبقات
 ٥٢ الفقرة [٨٧] الدليل على صحة الوقف في احكام أصحاب الكبائر
 ٥٢ الفقرة [٨٨] حجة أخرى على الوقف
 ٥٣ الفقرة [٨٩] ما دلَّ على ذلك من آيات القرآن
 ٥٣ الفقرة [٩٠] ما نقل في ذلك عن النبي (ص)
 ٥٤ هـ مصادر حديث الشفاعة
 ٥٥ الفقرة [٩١] هل انتقلت من الوقف الى القطع
 ٥٨ - ٥٧ نهايات النسخ
 ٥٩ الفهارس
 ٦١ فهرس الآيات الكريمة
 ٦٢ فهرس الأحاديث الشريفة
 ٦٣ فهرس الأعلام غير مؤلفي المصادر
 ٦٥ فهرس الكتب غير المصادر
 ٧١ - ٦٧ فهرس المصطلحات والفرق والألفاظ الخاصة

٧٥ - ٧٢	فهرس المصادر والمراجع
٨٢ - ٧٨	فهرس المحتوى

﴿سبحان ربّ العزّة عما يصفون
وسلامٌ على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين﴾.

* * *

الحجج الجاهلية

في مُحَالَفاتِ الْمُعْتَرِلةِ مِنَ الْعَدْلِيَّةِ
وَالْفَرَقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ
مِنْ لُغَمَائِي

الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

عَرَضَ وَرَوَاهُ
السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى
أَبِي الْقَاسِمِ، الْمَوْسَوِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ،

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا الرسول الأمين ،

وعلى الأئمة الطاهرين من آل الطيّبين .

تقديم :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وعلى الأئمة من آله حُجج الله .

ويَعُدُّ :

في عام (١٤٠٨) طبع هذا الكتاب بتحقيقي في العدد السادس عشر من نشرة « تراثنا » الفصلية ، التي تُصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، في مدينة قم المقدسة .

وكنت قد اعتمدتُ في تحقيقه على ثلاث نسخ ، وقدمتُ له مقدمة مُشبهة احتوتُ على : دعوة لإحياء الذكرى الألفية لوفاة مؤلفه الشيخ المفيد رحمه الله (٤١٣ - ١٤١٣) .

واحتوت على حديث عن أقسام التعاليم الإسلامية ، ونشوء الفرق الكلامية ، والخلط بين المذاهب ، ونبذة عن حياة الشيخ المفيد قدس الله سره ، وعن هذا الكتاب .

ولقد قَبِضَ الله مَنْ حَقَّقَ الرغبة وَلَبَّى الدعوة لإحياء الذكرى الألفية ، فرغَبَ إليَّ في إعادة طبع هذا الكتاب ، ضمن ما عزم على نشره من تراث الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) .

ولقد تمّ تصميم القائمين على هذا الأمر أن يُعيد نشره ثانية ،
بصورة مستقلة .

فقمْتُ بقراءة ثانية للكتاب ، مع اعتماد نسختين أُخريَيْن منه
في العمل ، وتقديم كلمة قصيرة عن موضوع الكتاب ، ونسبته ،
ونسخه ، ومنهج العمل فيه .

آملًا أن يحوزَ رضا المراجعين الفضلاء .

ولله الحمدُ في الأولى والآخرة ، إنه وليّ التوفيق ، وهو نِعْمَ
المولى ، ونِعْمَ النصير .

وكتبَ

السيد محمد رضا الحسيني

في ٢٥ رجب المرجب ١٤١٢

المقدمة

١ - على الاعتبار

يُعتبر القرنُ الرابع الهجريّ - عند بعض الدارسين حول التاريخ الإسلامي - عهداً مميّزاً بأهميّة خاصّة من بين القرون التي سبقتة ولحقته . وربما يكون بين أسباب ذلك أنّه القرن الذي سبقته ثلاثمائة عام ، كانت كافيةً لأن ترسو فيها الأُمّة على شاطئ الاستقرار والأمان ، في السياسة والقانون والعقيدة ، بعد أن مرّت بالتجارب العديدة واللازمة والمتفاوتة في أشكال الحكم وأنظمتها ، وفي المدارس الفقهيّة ومناهجها ، وفي الآراء والعقائد ونظريّاتها ، كما كان المفروض أن يتمّ الازدهار على كافّة الأصعدة ، بعد أن جرّب كل أصحاب القدرات والمهارات المهنيّة والصناعيّة والعمليّة حظوظهم ، وحتى بعد أن امتلأ اصحاب الشهوات والأهواء من أمنيّاتهم ورغباتهم التي حصلوا عليها ، بعد أن عانت الأُمّة وعاشت كلّ الآلام والآمال ، ووقفت على كلّ التجارب ، وحن لها أن تقتنع على الشكل النهائي والأفضل ، والذي يتمثل فيه « الحقّ الإسلامي » الذي تنتمي إليه الأُمّة بكاملها ، على اختلاف أهوائها ومذاهبها ، والعنوان الكبير الذي لا يزال له الهيبة والرسم ، وإلى وُدّه وحُبّه تتسابق كلّ الفئات ، وكلّ يدّعي وصلاً به ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى : نجد في هذا القرن خاصّة ، الزمان الذي تكاملت فيه مصادر المعرفة الإسلاميّة ، وجمعت وضبطت ، بحيث لم

يشذ عن حیطة الدارسين ما يُعذرونَ بجهله .

وملاحظة أخرى تعتبر هامة : أنّ الثقافات غير الإسلامية ، أصبحت تُظهر نشاطاً خاصاً بعد أن تمادى بالأمة البُعْدُ عن التعاليم الإسلامية ، فتردّت في مهاوي الفراغ العقائديّ ، والفساد الخلقي ، والضعف العسكريّ ، فوجدت تلك الثقافات منافذاً للتسلّل إلى المجتمع الإسلاميّ ، مستغلّين ذلك ، إلى جانب السماح الإسلاميّ المتبني لمبدأ « لا إكراه في الدين » .

ولقد حاولت المذاهب والفرق المختلفة من اتخاذ المواقع المحددة ، للحفاظ على نفسها وعلى المتمين إليها ، فرسمت لأنفسها الحدود العقيدية ، حسب مناهجها الفكرية ، كما حصل للمذهب السنيّ على يد منظره العقيدّيّ أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠) الذي حدّد معالم « العقيدة الأشعرية » في مؤلفاته ، فطلّت ملتزماً بها ، عند أهل السنة حتى اليوم !

وبالنسبة إلى مذهب الشيعة ، فإنّ هذا القرن كذلك كان مميّزاً ومهمّاً :

في بداياته واجهت الطائفة مسألة غيبة الإمام عليه السلام بشكل جديد ، وهو أمر - وإن سبقت له أمثلة - إلا أنّها في هذه المرة كانت أدقّ ، وأوسع مدوّى .

وفي هذا الظرف بالخصوص كانت النصوص الشرعية المباشرة قد تكاملت ، ولم يتوقّع بعد ذلك صدور نصّ جديد ، بفرض الغيبة الكبرى للإمام عليه السلام الذي يعتبر مصدراً ممتداً للتشريع .

وعندها أقدم واحد من كبار علماء الشيعة في ذلك العصر ،
بتجميع كافة ما توفّر من النصوص المعتمدة ، للمعرفة الإسلامية ، وهو
الإمام أبو جعفر الكلينيّ محمّد بن يعقوب الرازيّ (ت ٣٢٩) الذي ألف
كتاب (الكافي) فاعتبر مجدداً للإسلام في مطلع القرن الرابع الهجريّ ،
وكذلك عمّد الاعلام من معاصريه بتأليف النصوص وتجميعها ،
لتكون نواة لاستنباط الأحكام ، والتفريع على أساسها .

ومن هذا ارتأينا في بعض بحوثنا أن يُسمّى هذا العصر بعصر
« تحديد النصوص » .

ومن ناحية سياسيّة : فإنّ هذا القرن شهد انفراجاً امام الطائفة
الشيعة ليُظهروا قابليّاتهم على الساحة ، وتمكّن العديد من أبنائها
بجهودهم من الفوز بمواقع هامة ، والاحتواء على حقائب وزارية
- باصطلاح عصرنا - أو تولّي إمارات البلدان الكبرى في الدولة العباسيّة ، كما
تغلّبت بعض الطوائف الشيعة على مقاطعات من الامبراطورية
الاسلامية بالنضال والحرب ، كما كان بالنسبة إلى الزيدية في اليمن ،
والفاطميين في المغرب .

وكان لهذا ، ولوجود الأمراء الشيعة ضمن الدولة المتمثلة في نظام
الخلافة العباسيّة في بغداد - كالحمدانيين في الموصل وحلب الشهاب
والبويهيين في الريّ وفارس وأصبهان - أثره الفعّال في انعطاف السياسة
الحكوميّة السنيّة - ظاهراً - تجاه الطائفة الشيعة والمذهب الشيعي ،
وانتخاذ مواقف أكثر مرونة ، أو ديمقراطيّة - إن صحّ التعبير - .

وتمكّن الشيعة في ظلّ هذه الظروف من التنفّس والتواجد في
الساحة بحريّة ، بالرغم من المشاغبات الطائفية التي كان يُثيرها الجهلة

من العوام ، او بتدخل بعض المتعصبين من علماء السوء أو المغفلين ، وحتى بفعل الحكام المنتهزين للفرص .

فكان على علماء المذهب أن يعلنوا عن مواقفهم الصريحة والمحددة تجاه المسائل المعروضة على الساحة ، ويدافعوا بكل ما أوتوا من قوة ، كي يتموا الحجة على من لا يعرف ، ويدحضوا اتهامات المفرضين ، فكان أن انبرى أعلام الطائفة ببياناتهم وتأليفاتهم ، بعرض تفاصيل العقائد الحقّة ، وبصورتها المتكاملة والمتطورة ، في هذا القرن .

والذي تزعم هذه الحركة الخطيرة ومع اتمّ الصلاحية وكلّ العزم وأشدّ القوة ، هو الشيخ الامام أبو عبدالله المفيد محمد بن محمد بن النعمان ، البغداديّ ، العكبريّ (ت ٤١٣)

لقد تمكّن هذا الشيخ العظيم من تحديد ما يجب اعتقاده للشيعة الإمامية ، مميّزاً لعقائدهم الحقّة من بين مقالات الفرق الشيعية الأخرى .

أما الفرق غير الشيعية ، فإنّ له معها مواقف حاسمة في مجالسه ، ومناظراته ، وبحوثه ، وكتبه ، حول المواضيع المطروحة على الساحة يومئذ ، وهي معروفة من خلال قائمة مؤلفاته وعناوين مناظراته .

والحقّ أنّ الشيخ المفيد ، قد استفاد من الأوضاع التي عاصرها ، والتي كانت ملائمة الى حدّ ما ، في المجالات السياسية والاجتماعية والعلمية ، فائدة كبيرة وفخمة ، وبجودة ودقّة فائقة حتى اعتبر - بحق - مُرسي قواعد المذهب ، ومشيد صرح الدين ورافع أعلام الحقّ ، ومناصر المؤمنين ، فله على كلّ الطائفة « منّة » مدني القرون .

إنه تمكن - بقُدرته الفائقة في العلم والبيان ، وموقعه الرفيع بين
أعلام الأُمَّة - من تشييد اصول المذهب ، والاستدلال على عقائده الحقّة
بأقوى ما لدى المسلمين من أدلّة معتمده على مصادر المعرفة من قرآن ،
وحديث ، وإجماع ، ومناهج عقلية ، ومسالك عرفيّة مسلمة ، وعلى
أسس علمية رصينة ، بعد ان كانت قد غمرتها ترسّبات سياسات
الخلافة الظالمية ، وتعصّبات الطائفية الجاهلية ، وتعديّات الأعداء
الحاقدين ، فصُمّت الأذان عن سماعها ، وعمّيت قلوب وعقول عن
تعلّلها والانتعاش بحقّها .

فكان الشيخ المفيد البطل الذي اقتحم أهوال الميدان ، فأعلنَ عن
حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام في الدين ومعارفه ، وفي الدنيا
وولايتها ، وفي الآخرة وشفاعتها .

ولقد قام الشيخ بهذا كلّهُ ، إلى جانب ما كانَ يتمتعُ به من مرجعيّة
عامّة في الأحكام ، وموسوعيّة تامّة في العلوم ، وبتدبير وحنكة ، وإلى
جانب ما كانَ يبذله من جهود جبّارة في تربية جيل من الأعلام ، فكان
العملاقان : السيّد المرتضى ، والشيخ الطوسي من تلامذة مدرسته
العظيمة .

فلكلّ ذلك استحقّ بجدارةٍ وسام « التجديد » في مطلع القرن
الخامس ، وأكرم به^(١) .

(١) للتوسّع ، لاحظ الحضارة الاسلاميّة في القرن الرابع ، لادم متر ، وأوائل المقالات ،
المقدمة بقلم الزنجانيّ ، والكشكول للشيخ البحراني (١ / ٢٨٣) ومقدمة شرح عقائد
الصدوق ، للسيّد الشهرستاني .

٢ - أقسام التعاليم الإسلامية

تنقسم تعاليم الإسلام إلى قسمين رئيسيين :

الأول : الأحكام الشرعية المرتبطة بتحديد أفعال المكلفين من عبادات ومعاملات ، والحكم عليها بأحد الأحكام الخمسة .

الثاني : العقائد ، والالتزامات الفكرية للإنسان المسلم .

وقد اختلفت الفرق والمذاهب الإسلامية في تحديد مصادر هذه التعاليم .

أما القسم الأول :

فقد قال قوم بأن مصدره هو خصوص الطرق المقررة من قبل الشارع نفسه ، ولا يمكن أن يتدخل العقل - بأي شكل - في تحديد التكليف الشرعي ، وهؤلاء هم « المحدثون » .

وقال قوم بأن مصدره هو الطرق المقررة : إن وجدت ، وإلا فإن الدليل العقلي يكشف عن وجود التزام شرعي على طبقه ، وهم « المجتهدون » .

ومحل تفصيل هذين القولين ، بما لهما من الخصوصيات ، والمضاعفات ، واللوازم ، هو علم أصول الفقه .

وأما القسم الثاني :

فقد تكفل ببيان مسائله علم (الكلام) لكن المسلمين اختلفوا
اختلافاً كبيراً في تحديد مصدر أساسي لهذا العلم ، بعد اتفاقهم على أن
مسائله جزء من أهمّ تعاليم الإسلام .

وبذلك يمكن القول بأنّ من المجمع عليه بين الأئمة وجود بذور
علم الكلام مع بزوغ الإسلام ومنذ بداية ظهوره ، فإنّ من مهمّات
المسائل الكلامية ، هي مسألتا « التوحيد » و « النبوة » وهما من
المعتقدات التي أكد عليها الإسلام منذ البداية .

فيتّضح خطأ من آخر عهد نشوء علم الكلام إلى عهد متأخر^(٢) .

وإذا قارنا بين العلوم الإسلامية ، وجدنا أنّ علم الكلام ، أكثرها
أهميّة من حيث ما يحتويه من بحوث عميقة ضرورية ، كما هو أسبق رتبة
من غيره ، وأشرف موضوعاً ، لأنّه يبحث عن أساس ما على المسلم من
التزامات فكرية وعقائد ، من المبدأ ، والمعاد ، وما بينهما ، وعلى ذلك
تبتني كلّ تصرفاته وشؤون حياته الدنيوية والأخروية^(٣) .

وبالرغم من اتّحاد المسلمين على عهد الرسالة في الالتزام بما يتعلّق
بالقسمين من تعاليم الإسلام معاً ، فإنّ عنصراً جديداً طرأ بعد وفاة
الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم ، فأدّى إلى حدوث خلاف بينهم ، وهو
« الخلافة » وسبّب البحث حولها انقسام الأئمة إلى فرقتين :

(٢) الرسائل العشر - للشيخ الطوسي - : المقدمة ص ١١٦ ؛ وقارن : تاريخ المذاهب
الإسلامية - لأبي زهرة - : ١٥٤ .

(٣) لاحظ : تلخيص المحصل - للمحقّق الطوسي - : ١ .

١ - الفرقة الأولى : تقول بوجوب الإمامة على الله تعالى ، كما هو الاعتقاد في النبوة ، وأنَّ الإمام يتعين بتعيين الله تعالى ، وهم « الشيعة » .
وعلى رأيهم يكون بحث الإمامة ، من صميم المباحث الكلامية .

٢ - الفرقة الثانية : تقول بأنَّ الإمامة واجب تكليفي على الأمة ، فيجب على المسلمين كافة تعيين واحد منهم لأن يلي أمر الأمة ، وهؤلاء هم « العامة » .

وعلى رأيهم يكون بحث الإمامة ، من مباحث الأحكام الشرعية ، وهذا النزاع مع أنه لم يمسّ - ظاهراً - العقائد المشتركة التي كانت على عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان الإنسان بها مسلماً إلا أنه أدنى إلى تصديق الحق الذي كانوا عليه في ذلك العهد ، وسبب بُعد إحدى الفرقتين عن الأخرى ، فوجود مدرستين منفصلتين ، لكلٍ منهما طريقتهما الخاصة في التدليل والتحليل ، إلى حدٍ دخل بحث الإمامة في صلب مباحث علم الكلام ، بعد حين^(٤) .

ولئن كانت العقائد الإسلامية في بداية عصر الإسلام محدودة كماً ، وواضحة سهلة كيفاً ، لتحدها بالتوحيد والتنزيه ، وإثبات الرسالة بالمعاجز المشهودة عيناً ، والوعد والوعيد ، فإنها كانت تعتمد على القرآن المجيد كنصّ ثابت ، وعلى السُّنة النبوية كنصّ حيّ ، فقد كانت بعيدة عن البحوث المعقّدة المطروحة على طاولة علم الكلام فيما بعده من الفترات ، كما أن تلك البحوث لم تمسّ تلك الأصول الواضحة ،

(٤) لاحظ : المقالات والفرق - للأشعري القمي - : ص ٢ وبعدها ، وخاندان نوبختي :

٥ - ٧٦ ، وقارن : تاريخ المذاهب الإسلامية - لأبي زهرة - : ٢٠ و ٢٥ و ٨٨ .

ولم تؤثر عليها بشيء^(٥) .

وطُرحت في العقود الأولى لتأريخ الإسلام ، بحوث كلامية مستجدة ، كانت مسرحاً للنزاعات الفكرية بين المسلمين ، أدت بالتالي إلى تأسيس مدارس كلامية متعددة ، ومن أهم تلك البحوث :

١ - الجبر والاختيار ، وما يرتبط بمبحث العدل .

٢ - القضاء والقدر .

٣ - صفات الله تعالى ، وما يرتبط بمبحث التوحيد .

٤ - الإيمان ، والفسق ، وارتكاب المعاصي ، وما يرتبط بمبحث

المعاد .

وغير ذلك مما لم يطرح من ذي قبل ، أو كان مطروحاً بشكل بدائي جداً ، من دون تفصيل .

ومع ذلك ، فإن هذه البحوث - أيضاً - لم تُثر اختلافاً يؤدي إلى حدوث فرق مذهبية منفصلة ، إلا بعد فترة ، وإن لم تتجاوز القرن الأول الهجري^(٦) على الأكثر .

(٥) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠ و ١١٤ .

(٦) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠٩ و ١٤٨ .

٣ - نشوء الفرق الكلامية

واختلف المسلمون في تحديد المصادر الأساسية للتعالم الإسلامية في مجال العقائد ، فكانوا فرقا ثلاثاً :

١ - فرقة تقول بأن المصدر الوحيد هو النص الشرعي ، من الكتاب والسنة ، وأن المسائل الاعتقادية توقيفية ، فلا يتجاوزون ما ورد في النصوص موضوعاً ، وتعبيراً ، ولا يتصدون لشرح ما ورد فيها أيضاً ، ولا لتوضيحه أو تأويله ، ويلتزمون بعقد القلب على تلك الألفاظ بما لها من المعاني التي لم يفهموها ولم يدركوها^(٧) .

٢ - وفرقة تقول بأن المصدر هو النص ، لكن ما ورد فيه من ألفاظ وتعابير لا بد من حملها على ظواهرها المنقولة ، لا المعقولة ، والالتزام بها على أساس التسليم بما ورد النص بتفسيره ، وقد التزم بهذا من ليس له حظ من العلوم العقلية ، وهم « أصحاب الحديث »^(٨) .

٣ - وفرقة تقول بأن طريق المعرفة بالعقائد الحقّة والمسائل الكلامية هو العقل ، إذ به يعرف الحق ، ويميز عن الباطل ، ولا منافاة بين الشرع والعقل في ذلك ، فالنص إنما يرشد إلى الحق الذي يدل

(٧) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ١٢ - ٢١٣ .

(٨) تلبس إبليس - لابن الجوزي - : ١١٦ .

عليه العقل ، ولو ورد ما ظاهره منافٍ لما قرّره العقل ، فلا بُدَّ من تأويل ذلك الظاهر إلى ما يوافق العقل ويدركه^(٩) .

فالفرقة الأولى : تسمّى من العامّة بـ « السلفية » وهم « المقلّدة » من الشيعة .

والفرقة الثانية : تسمّى من العامّة بـ « الأشاعرة » وهم « الأخباريّة » من الشيعة .

والفرقة الثالثة : تسمّى من العامّة بـ « المعتزلة » وهم « الفقهاء » المجتهدون من الشيعة .

ويلاحظ في كلّ فرقة ، شَبَهٌ كبير بين شيعتها ، وبين العامّة منها .

فالسلفية من العامّة ، يشبهون في المحاولات الفكرية والالتزامات العقائدية المقلّدة من الشيعة .

والأشاعرة من العامّة - وهم أهل الحديث عندهم - يقربون في الطريقة والأسلوب من الأخبارية الذين هم أهل الحديث من الشيعة .

والمعتزلة من العامّة ، تشبه طريقتهم في التفكير والاستدلال طريقة الفقهاء المجتهدين من الشيعة .

وقد يتصوّر البعض أنّ الفرق بين شيعة كل فرقة وبين العامّة منها ، هو مجرد الاختلاف في الإمامة ، وتعيين أشخاص الأئمة ، ذلك الخلاف الأول الذي أشرنا إليه .

(٩) تاريخ المذاهب الإسلامية : ١٤٨ و ١٤٩ .

لكنَّ الواقع أنَّ الخلاف بين الشيعة والعمامة من كل فرقة واسع ،
مضافاً على ذلك الخلاف في الإمامة والإمام .

فالفرقة الأولى :

يعتمد العمامة منهم - وهم « السلفية »^(١٠) - على ما جاء في
الكتاب والسنة من العقائد ، وإذا تعذر عليهم فهم شيء من النصوص
توقفوا فيه ، كما أنهم يلتزمون بالنصوص حرفياً ، فيكررون ألفاظها ،
ويفوضون أمر واقعها إلى الشرع .

وكانوا يقفون من « علم الكلام » المصطلح ، موقفاً سلبياً ،
فكان مالك بن أنس يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أحبَّ
الكلام إلا فيما تحته عمل ... أما الكلام في الدين وفي الله تعالى
فالكفُّ أحبُّ إليَّ »^(١١) .

وكان يقول زعيمهم أحمد بن حنبل : « لستُ صاحب كلام ،
ولأننا مذهبي الحديث »^(١٢) .

لكنَّ الشيعة من هذه الفرقة ، وهم « المقلدة »^(١٣) كانوا
يأخذون العقائد من الكتاب وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، مع

(١٠) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ٢١٢ - ٢١٣ .

(١١) الاعتصام - للشاطبي - : ٢ / ٢ - ٣٣٤ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٦٢٤ - ٦٢٥ .

(١٢) المنية والأمل - المطبوع باسم « طبقات المعتزلة » لابن المرتضى - : ١٢٥ ، وانظر :
مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٧ - ٥٠٨ ، ٦٧٩

(١٣) لاحظ عن « المقلدة » : الفصول المختارة : ٨ - ٧٩ ، وتصحيح الاعتقاد - للمفيد - :
٢١٩ ، ٢٢٠ طبعة النجف ، وعدة الأصول - للطوسي - ١ / ٧ - ٣٤٨ .

ما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من الاستدلالات ، وفيها الكثير مما لم ينله السلفية من العامة لبعدهم عن الأئمة عليهم السلام .

لكن المقلدة والسلفية يشتركون في أنهم لا يحاولون الاستدلال على شيء خارج عن النص ، ولا يجتهدون في المزيد من البحث والفكر فيما يرتبط بالعقائد .

والفرقة الثانية :

فأهل الحديث من العامة ، هم « الأشاعرة » يلتزمون بالعقائد التي تدل عليها النصوص ، ويفسرونها حسب ما تدل عليها العبارات من الظواهر المفهومة لهم ، وبما يدركونه من المحسوسات ، حتى ما ورد فيها من أسماء الأعضاء المضافة إلى اسم الله ، كاليد ، والرجل ، والعين ، والوجه ، ولم يلجؤوا إلى تأويل ذلك عن ظاهره^(١٤) ولذلك يُسمون بـ « المشبهة » .

ويختلف الأشاعرة عن السلفية في تجويز هؤلاء البحث في الكلام ، وقد كان أبو الحسن الأشعري - وهو زعيم الأشاعرة ومؤسس مذهبهم - من أوائل الراديين على دعوة ابن حنبل رئيس السلفية في النهي عن الكلام ، إذ تصدّى له في كتاب بعنوان « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » قال فيه : « إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس ما لهم ، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ، ومالوا إلى التخفيف والتقليد ، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال

(١٤) تاريخ الفرق الإسلامية - للغرابي - : ٢٩٧ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية - لأبي زهرة -

وزعموا أن الكلام . . . بدعة وضلالة ، ثم تصدّئ لردّهم بقوة^(١٥)

أما أهل الحديث من الشيعة ، وهم « الأخبارية » فيعتقدون بلزوم متابعة ما ورد في النصوص والاعتماد عليها ، لكنهم يعتمدون على ما ورد في حديث أئمة أهل البيت عليهم السلام من تأويل وتفسير لتلك النصوص ، كما يتبعون ما ورد عنهم من الاستدلالات العقلية ، ولذلك فإنهم يؤوّلون النصوص التي ظاهرها إثبات اليد والوجه والعين لله تعالى ، وينفون التشبيه ، تبعاً لأهل البيت عليهم السلام^(١٦) .

قال الشيخ الكركي (ت ١٠٧٦) - وهو من الأخبارية المتأخرين - عند البحث عن التقليد في أصول الدين : « والحق أنه لا مخلص من الحيرة إلاّ التمسك بكلام أئمة الهدى عليهم السلام ، إمّا من باب التسليم ، لمن قلبه مطمئن بالإيمان ؛ أو بجعل كلامهم أصلاً تُبنى عليه الأفكار الموصلة إلى الحق ، ومن تأمل نهج البلاغة ، والصحيفة الكاملة ، وأصول الكافي ، وتوحيد الصدوق ، بعين البصيرة ، ظهر له من أسرار التوحيد والمعارف الإلهية ما لا يحتاج معه إلى دليل ، وأشرق قلبه من نور الهداية ما يستغني به عن تكلف القول والقليل^(١٧) .

ويشترك الأشاعرة من العامة والأخبارية من الشيعة ، في رفض المحاولات العقلية ، والاحتجاجات الخارجة عن النصّ .

(١٥) وردت الرسالة كاملة في : مذاهب الإسلاميين - للبديوي - ١ / ١٥ - ٢٦ .

(١٦) أنظر : مقدّمة « التوحيد » للصدوق : ص ١٧ ، طبعة طهران .

(١٧) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار : ١ - ٣٠٢ .

والفرقة الثالثة :

فالمعتمدون على العقل من العامة ، وهم « المعتزلة » يفترون
عن « الفقهاء » من الشيعة ، في جهات عديدة كما سيأتي ، وإن اتركوا
في اعتمادهم على العقل كمصدر للعقائد .

٤ - الخلط بين المذاهب

والتشابه الكبير بين الشيعة من كل فرقة والعامّة منها ، أصبح منشأً لآتهام كلٍ منهما بالأخذ من الآخر ، أو للخلط بين كل من المذهبين ، أو نسبة آراء كل منهما إلى الآخر ، باعتبار أنّ منهجهما الكلاميّ واحد ، ويلتزمان في الفكر بمصدر واحد^(١٨) .

وعلى أساس من هذا الخلط ، قد يسوّي البعض بين أهل الحديث من العامّة ، وبين أهل الحديث من الشيعة ، باعتبار اعتمادهم على الحديث مصدراً للمعتقدات الكلاميّة ، غفلةً عن الفوارق المهمّة الأخرى التي ذكرناها .

فإنّ أهل الحديث من العامّة ، يرفضون التأويل في النصوص ، بينما أهل الحديث من الشيعة يلتزمون بالتأويل بالمقدار الموجود في أحاديث أهل البيت عليهم السلام .

والتزامهم بالتأويل - ولو بهذا المقدار منه - سبّب اتهامهم بأنهم من المعتزلة ، لأنّ هؤلاء أيضاً يلتزمون بتأويل الظواهر ، غفلةً عن أنّ المعتزلة يختلفون عن أهل الحديث من الشيعة في جهات عديدة - بعد الإمامة - أهمّها اختلاف المنهج الفكري ، حيث يعتمد أهل الحديث من

(١٨) أنظر : مقدّمة « أوائل المقالات » - بقلم الزنجاني - ١٢ طبعة النجف .

الشيعة على النصوص ، بينما المعتزلة يلتزمون بالعقل مصدراً للفكر والعقيدة ، كما ذكرنا .

وقد تُكال هذه التُّهم عن علم بالواقع ، وعمد للأمر ، لغرض تشويه سمعة الفرقة المتهمة ، أو إثارة الفتن والإحـن بين المذاهب المختلفة .

ومن ذلك الخلط بين المعتزلة وهم العامة من الفرقة الثالثة ، وبين الفقهاء وهم الشيعة .

فمن لم يحدّد المناهج الفكرية ، ولم يقف على أصول الانقسامات المذهبية ، قد يتهم جمعاً من المعتزلة بالتشيع ، لما يجد من وحدة المنهج والفكر الكلامي بينهما ، واعتمادهما على العقل كمصدر للعقيدة^(١٩) .

وقد يتهم التشيع بالاعتزال ، على ذلك الأساس نفسه .

والمعتزّون المغرضون ، لا يفرّقون بين التهمتين ، تهمة الاعتزال بالتشيع ، أو تهمة التشيع بالاعتزال ، فأيتهما حصلت تحقّق غرضهم ، من ضرب الفريقين ، لأنهم يجدونها - معاً - معارضين لمنهجهم الكلامي ، وملتزماتهم الفكرية .

وهذا ما وقع - مع الأسف - في تاريخ الفكر الاسلامي ، حيث عمد بعض الأشاعرة ، إلى إلقاء تلك التُّهم ، بغرض التشويش على سمعة المعتزلة تارة ، وعلى سمعة الشيعة أخرى .

(١٩) أنظر : الملل والنحل - للشهرستاني - ٨٥/١ ، ومنهاج السُّنة - لابن تيمية الحنبلي - ١ / ٣١ طبعة بولاق .

مع أنّ الأشاعرة هم الذين يشتركون مع المعتزلة في أصل المذهب ، وهو الالتزام بمنهج الخلافة على طريقة العامة ، وبذلك يتعدون عن التشيع في أصل المعتقد .

وكذلك يتهم بعض الشيعة من الأخباريين ، الفقهاء من الشيعة بالاعتزال ، باعتبار اتّخاذهم كلّهم العقل مصدراً للفكر .

ناسين أن التشيع يفترق عن الاعتزال في أصل الإمامة - قبل كل لقاء - كما يفترق عنه في كثير من المسائل الفكرية المهمة .

وأن مجرد التقاء التشيع مع الاعتزال في بعض المواضع والنقاط ، كالتوحيد ، والعدل ، ليس معناه اتّحادهما في كل شيء ، فضلاً عن أن يكون التشيع مأخوذاً من الاعتزال ، أو أن يكون الاعتزال مأخوذاً من التشيع !

والغريب أنّ أشخاصاً كباراً من متكلمي الشيعة نسبوا إلى الاعتزال مثل الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣٠٠)^(٢٠) !

مع أنّه قد ألف كتاباً باسم « النقض على المنزلة بين المنزلتين »^(٢١) . والمنزلة بين المنزلتين من أهم عناصر الفكر المعتزلي ، وهو رابع الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال^(٢٢) .

قال الشيخ المفيد : « المعتزلة لقب حدث لها عند القول بالمنزلة

(٢٠) لاحظ : طبقات المعتزلة - المنية والأمل - لابن المرتضى .

(٢١) رجال النجاشي : ٥٠ ، خاندان نوبختي : ١٣١ .

(٢٢) أنظر : مذاهب الإسلاميين - للبدوي - ١/٦٤ - ٦٩ ، والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة : ١٢٦ وبعدها .

بين المنزلتين^(٢٣) فمن وافق المعتزلة فيما تذهب إليه من المنزلة بين المنزلتين كان معتزلياً على الحقيقة ، وإنْ ضَمَّ إلى ذلك وفاقاً لغيرهم من أهل الآراء^(٢٤) .

وقد تصدَّى جمع من متكلمي الشيعة لردِّ هذا الاتهام ودفع تهمة أخذ مذهب الشيعة من المعتزلة ، وبيَّنوا الفرق بين المذهبين ، وفي مقدِّمتهم الإمام الشيخ المفيد (ت ٤١٣) فقد أورد في كتبه المختلفة أبواباً ذكر فيها الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، ومن ذلك ما ورد في كتابه « أوائل المقالات » بعنوان :

باب القول في الفرق بين الشيعة والمعتزلة فيما استحقَّت به اسم الاعتزال^(٢٥) .

وباب في ما اتَّفقت الإمامية فيه على خلاف المعتزلة ممَّا أجمعوا عليه من القول في الإمامة^(٢٦) .

وقد ردَّ الشيخ المفيد في كتب خاصة على آراء المعتزلة وكبار أهل الاعتزال مثل كتاب « نفص فضيلة المعتزلة »^(٢٧) .

ونقوضه على معتزلة البصرة :

كأبي بكر الأصمَّ (ت ٢٣٦) وأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣) وأبي

(٢٣) أوائل المقالات : ٤٠ طبعة النجف .

(٢٤) أوائل المقالات : ٤٢ .

(٢٥) أوائل المقالات : ٣٨ .

(٢٦) أوائل المقالات : ٤٨ .

(٢٧) أنظر عن هذا الكتاب ، وما يلي من النقوض على المعتزلة ، الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ المفيد من كتاب « أندیشه های کلامی شیخ مفید » : ٣٤ - ٦٦ .

هاشم ابن الجبائي (ت ٣٢١) وأبي عبدالله البصري (ت ٣٦٧) .
وردوده على معتزلة بغداد :

كجعفر بن حرب أبي الفضل الهمداني (ت ٢٣٦) وأبي القاسم
البلخي الكعبي (ت ٣١٩) وعلي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبي
الطيب (ت بعد ٣٥١) .

وكتابنا هذا « الحكايات » - الذي تقدّم له - خاصّ لعرض عدد
كبير من مخالفات المعتزلة ، والردّ عليها ، وبيان آراء الشيعة فيها .
كما ردّ عليهم في أثناء كتبه الأخرى ، فانظر « الإفصاح » في
« عدّة رسائل » ، ص ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٧ .

والرسالة الساروية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٠ ، المسألة (١١) .
والمسائل الصاغانية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٩ .

وقد كتب من أئمة الزيدية عبدالله بن حمزة المنصور بالله (ت
٦١٤) كتاب « الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال » كما
أورد ذلك السيّد محمد الدين المؤيدي ، في مقدّمة كتاب الشافي ، ص ٩ .
و « حكاية الأقوال العاصمة عن الاعتزال في بيان الفرق بين
الشيعة والمعتزلة » في أربعة فصول ، لأبي عبدالله حميدان بن يحيى
القاسمي الحسني الزيدي ، يوجد في دار الكتب المصرية ، ضمن
المجموعة ٣٤ ، قسم النحل ، [الذريعة ٧ / ٥٢] .

وهناك محاولات حديثة قيّمة للردّ على هذه التهمة ، قام بها
مؤلفون معاصرون .

مثل ما جاد به العلامة المحقق المرحوم السيد هاشم معروف الحسني العاملي الصوري في كتاب « الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة » المطبوع^(٢٨).

وجعل مارتين مكدرموت من جامعة شيكاغو الأمريكية هدفه من كتابه « الآراء الكلامية للشيخ المفيد » التحقيق في أوجه الشبه والاختلاف بين آراء الشيخ المفيد ، وبين آراء المعتزلة^(٢٩).

(٢٨) أنظر : خاصة ص ٢٧٩ - ٢٥١ وهي خلاصة الكتاب .

(٢٩) أندیشه های کلامی شیخ مفید : ٥ .

٥ - موضوع الكتاب :

يتركز البحث في الكتاب في الردّ على المعتزلة وتسفيه آرائهم الشاذّة عن جماعة المسلمين ، والتي ينفردون بها عن جميع الأئمة ، ويتصدّى للذين يتهمون الشيعة بالأخذ من المعتزلة ، مع وجود البؤن الشاسع بين التشيع والاعتزال في أصول المنهج الكلامي الذي يتبعه كل من المذهبين .

ومع أنّ المتعمدين لإلقاء هذه التّهم - وهم الأشاعرة - هم الذين يشتركون مع المعتزلة في أصول المذهب الواحد ، كالالتزام بمنهج الخلافة على طريقة العامّة ، دون الإمامة بالنصّ .

ولو كان مجرد الالتقاء بين المذهبين في شيء من الآراء والأفكار والنظريات دليلاً على أخذ أحدهما من الآخر ، أو اتّحادهما في الفكر والنظر ، لكان الأشاعرة هم الآخذون من المعتزلة ، لاتّفاقهم في مسألة الخلافة ، وأنّها من واجبات الأئمة ، بينما هذا من أهمّ ما افرقت به العامّة عن المسلمين الشيعة .

وقد ركّز الشيخ المفيد في هذه (الحكايات) على أنّ المعتزلة بعيدون عن الشيعة في كثير من أصول معتقداتهم وفروع ملتزماتهم ، وأنّ نسبة التشيع إلى الاعتزال منشؤها الخطأ ، وعدم المعرفة ، أو قلة الدين ، والغرض الحاقدهم .

وَعَرَضَ كَثِيرًا مَّا أَجْمَعْتَ عَلَيْهِ الْمَعْتَزَلَةَ ، مَّا لَا تُقَرِّهُ الشَّيْعَةُ .
 ثُمَّ ذَكَرَ الْجَوَابَ عَنْ بَعْضِ التُّهَمِ الَّتِي اشْتَرَكَ الْعَامَّةُ - مَعْتَزَلَةُ
 وَأَشَاعِرَةُ - فِي تَوْجِيهِهَا إِلَى التَّشْيِيعِ وَالشَّيْعَةِ . وَأَثْبَتَ بِالنُّصُوصِ عِرَاقَةَ
 الْقَدَمِ الشَّيْعِيَّةِ فِي الْإِلْتِزَامِ بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ الْمَعْتَمَدِ عَلَى الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ ،
 فِي ظَلِّ التَّوْجِيهِاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمُسْتَلْهِمَةِ مِنْ تَعَالِيمِ النَّبِيِّ وَالْأُئِمَّةِ
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَالَّتِي جَاءَتْ بِهَا النُّصُوصُ الْحَدِيثِيَّةُ الْمَعْتَمَدَةُ ، بَعْدَ
 الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْأَمْرَ بِالتَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ ، وَالنَّظَرَ وَالْبَصَرَ .

٦ - نسبة الكتاب إلى المفيد :

اتفقت القرائن الخارجية والداخلية على نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد رحمه الله :

فمن الأولى :

- عدم نسبته ، أو شيء مما فيه إلى شخص آخر ولو السيد المرتضى الذي ورد اسمه في صدر الكتاب ، وهو الذي رواه ، فلم يُنسب - ولو احتمالاً - إلا إلى الشيخ .

- وضعه مع كتب الشيخ وآثاره في أكثر نسخ المتوفرة ، فتارة مع أوائل المقالات ، وأخرى مع الفصول المختارة بعنوان (فصل من حكايات الشيخ المفيد) وأما النسخ المستقلة فهي معنونة باسمه كلها .

ومن الثانية :

- وجود اسم الشيخ أو كنيته في بداية الكتاب ونهايته بعنوان صاحب الحكايات ، وأنها مسموعة منه ومروية بطريقه ، وفي أثناء الكتاب يكرر السيد المرتضى - الراوي لها - قوله : سمعت الشيخ ، و : قلت له ، وقال أبو عبد الله ، مما لا ريب في إرادة المفيد منه .

- ثم إن جميع ما في الكتاب من آراء ونظريات علمية هو من آراء

الشيخ المعروفة ، ولم تُنقل عن غيره .

- وقد جاء في المتن ذكر كتابين للمؤلف هما « الأركان في دعائم الدين » و « الكامل في علوم الدين » وهما مذكوران في فهرست كُتب المفيد دون غيره .

- ابتداء الأحاديث الواردة في الكتاب بمشايخ المفيد المعروفين ، والروايات المذكورة منها ما لم ينقل إلا بواسطة الشيخ المفيد .
- وأخيراً : فإنَّ نَفْسَ هذا الكتاب وأُسْلُوبَهُ ، ليسَ إِلَّا نَفْسُ الْمُفِيدِ وَأُسْلُوبُهُ ، وهو معروف لدى المتداولين لتراثه ، والمأنوسين بأعماله .

ولكن يبدو وجود ما يُعارض هذا الفرض :

مثل : ابتداء الكتاب بذكر السيّد الشريف المرتضى وقوله : سمعتُ الشيخ ، وهو في مواضع عديدة يقول : قلتُ للشيخ ، أو : قال الشيخ ، ويطرحُ الأسئلة ، وينقل الاعتراضات ، ويستدعي الإجابة عليها من الشيخ .

وكلّ هذا يقتضي أن يكونَ العملُ للسيّد ، وإن كانت الإجابة للشيخ ومن أقواله ، وأفكاره ورواياته .

ومثل : وجود هذه الحكايات ، وبعنوان (فصل من حكايات الشيخ المفيد) وبرواية السيّد المرتضى ، مُلحقاً بكتاب « الفصول المختارة » للسيّد .

وهذا يقتضي أن يكون فصل الحكايات ، واحداً من الفصول الكثيرة التي اختارها السيّد الشريف وجمعها في ذلك الكتاب .

- ومثل : أنَّ عنوانَ (الحكايات) لم يرد في قائمة مؤلفات

الشيخ المفيد ، لا عند القدماء ، ولا عند المتأخرين ، سوى ما ذكره الشيخ الطهراني في الذريعة (٥١ / ٧ رقم ٢٦٩) والظاهر أنه اعتمد على ما وجدته في بعض النسخ المتأخرة .

أقول : ولدفع هذه المعارضات ، لا بُدَّ من التأمل في أمور :
فأولاً : إنَّ المادَّةَ العلميَّةَ التي تشكِّل قوام الكتاب ، إنما هي من عبارة الشيخ المفيد وإنشائه .

فلا يمكن أن ينسبَ الكتابُ إلى غيره ، بينما جميعُ محتواه من كلامه وفكره .

وثانياً : إنَّ الكتابَ وإنَّ الحِقَّ بالفصول المختارة ، في بعض نسخه ، إلاَّ أنه ملحقٌ كذلك بكتاب أوائل المقالات ، الذي يشبهه في موضوعه في نسخٍ أخرى ، وهو موجود - مستقلاً - في بعض النسخ أيضاً .

وثالثاً : إنَّ الشيخَ ابنَ إدريس الحليَّ ، إنما نقل من هذا الكتاب ، رواياتٍ ، في ما استطرفه في آخر السرائر ، وعنون لمصدرها بـ (العيون والمحاسن ، للمفيد) وهذا يدلُّ على كون (الحكايات) من (العيون والمحاسن) المعلوم النسبة إلى المفيد .
وربَّما يكون المرتضى هو الذي جمع فوائد الشيخ المفيد بعنوان (الفصول المختارة) وألحق بها (الحكايات) كفصل منها ، وإنَّ كتاب (العيون والمحاسن) ليس إلاَّ هذه (الفصول ...) التي جمعها السيّد .

وبهذا يُفسَّر وجود آثار السيّد المرتضى بوضوح ووفرة في هذه

الفصول وهذه الحكايات ، فهو الذي رواها ونقلها عن الشيخ ، وهو الذي عرض عليه الأسئلة المختلفة ، ودفع الشيخ إلى الإجابة عنها ، وهو الذي طلب منه أن يُثبت الروايات ، وأخيراً فهو الذي جمع بين شتات هذه الأجوبة والمقالات والحكايات والروايات .

ومن مجموع ما أوردنا ظهر لنا أن الأنسب في حل أمر نسبة الكتاب هو :

- ١ - أن الكتاب ليس للمرتضى ، قطعاً ، بل هو روايه .
 - ٢ - أن الكتاب لم يكتبه الشيخ المفيد بيده وقلمه ، وإنما هو منقول عنه شفهاً ، ومروي عنه سماعاً .
 - ٣ - إذن : فالكتاب هو من إملاء الشيخ المفيد ، وبيانه ، أجاب فيه عن أسئلة عرضها عليه تلميذه السيد المرتضى .
- ومن شأن الأمالي والأجوبة ، أن ينسب الكتاب الحاوي لها إلى الشيوخ المعلمين ، أو العلماء المجيبين ، لا إلى غيرهم من المستملين أو الكاتبين للأمالي ، أو السائلين ، أو الجامعين للأجوبة ، إلا باعتبارات أخر غير معتمدة علمياً في فن الفهرسة المنهجية .

٧ - نسخ الكتاب :

إنّ هذا الكتابُ عُني به النُّسخ ، فمنهم من ألحقه بكتاب « الفصول المختارة » باعتباره فصلاً منه ، وعلى منهجه في التأليف ، والبحث ، ولعلّ المرتضى نفسه هو الذي وضعه هناك .

ومنهم من ألحقه بكتاب « أوائل المقالات » لالتحامها موضوعاً ، ومحتوىً ، فكلاهما يتصدّيان للمعتزلة ، ويحتويان على بيان الفرق بين التشيع والاعتزال فكرياً وعقائدياً .

ومنهم من جعله مستقلاً ، باعتبار اشتماله على حكايات تشكّل في نفسها وحدة متكاملة ، فأفردتها بالاستنساخ .

وهذا الهدف الأخير هو الذي بعثنا على إفراد الكتاب بالعناية والتحقيق والتوثيق ، لكونه فريداً في بابهِ ، وجديراً بكلّ رعاية وعناية .

وقد توفّرت لديّ نسخ كثيرة منه ، إلّا أنّي اعتمدتُ بعضها ، للاكتفاء بها في الوصول إلى الهدف ، وتيسّر الوقوف عليها في مثل الظروف الراهنة ، وهي :

١ - النسخة المطبوعة (مط) :

طبعت ملحقة بكتاب « الفصول المختارة من العيون

والمحاسن « المطبوع في النجف الأشرف ، بالمطبعة الحيدرية ،
سنة ١٣٧٠ هـ ، وقد أعادته بالأفست مكتبة الداوري في قم سنة
١٣٩٦ هـ .

ويقع كتاب « الحكايات » في الصفحات (٢٧٩ - ٢٨٩) منه ،
بعنوان « فصل من الحكايات » .

وهي من أجود النسخ ، ورمزنا إليها برمز « مط » .

٢ - مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مج) :

نسخة منضمة إلى « الفصول المختارة » وتليها رسالة الشيخ
المفيد حول حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » .

وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي - في طهران ،
برقم (٥٣٩٢) وفي هامش آخر صفحة منها : « بلغت المقابلة
بعون الله » .

وجاء في آخر الرسالة المذكورة :

اتفق فراغه عصر يوم الخميس الحادي
والعشرين من شهر جمادى . . . سنة السادسة
والعشرين بعد الألف على يد أقل عباد الله وأخوهم
إلى رحمة ربه عيسى بن إبراهيم بن عبد الله لحسا منشأ
ومولداً

وقد رمزنا إليها بـ « مج » .

٣ - مخطوطة السيد النجوميّ (ن) :

ملحقة بكتاب « أوائل المقالات » للشيخ المفيد .

وهو ضمن مجموعة في مكتبة السيد الحجة النجوميّ ، في مدينة كرمانشاه (باختران) من محافظات الجمهورية الإسلامية .

وقد سمّاه مفرسها باسم « الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، والفصل بين العدليّة منهما »^(١) كما ذكر بهذا الاسم كتاب في قائمة مؤلفات المفيد^(٢) .

ولكنّه ليس إلّا كتاب أوائل المقالات .

وقد رمزنا إليها بـ (ن) .

٤ - مخطوطة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام (ضا) :

ملحقة بكتاب (أوائل المقالات) أيضاً ، ضمن مجموع برقم

(٧٤٥٤) .

وفي آخرها :

« تمت الحكايات عن الشيخ أبي عبدالله المفيد

قدّس الله روحه ، كتبه العبد الفقير عبد العزيز نجل

المرحوم سعيد النجار ، في سنة الألف والمائتين وثمانين

(١) دليل المخطوطات ، للسيد أحمد الحسيني (ج ١ ص ٢٦١) .

(٢) أمالي المفيد : المقدّمة (ص ٢٢) .

من هجرة سيّد الأولين والآخرين ، وصلى الله عليه وعلى أولاده الطاهرين .

ولقد فرغت من تنسيخ هذه النسخة الشريفة في خمس ليالٍ بقين من شعبان سنة ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين من الهجرة في مشهد مولاي أمير المؤمنين عليه السلام ، وأنا العبد محمد حسين بن زين العابدين الأروميهي عفا الله عن جرائمهما .

وقد رمزنا إليها بـ « ضا » .

هـ - مخطوطة السيّد الروضاتي (تي) :

في مكتبة العلامة الحجّة السيّد محمد علي الروضاتي الأصفهاني دام علاه مجموعة قيمة ، بخط جدّه السيّد محمد الأصفهاني الجهارسوقي ، جاء في آخرها :

« تَمَّت الحكايات عن الشيخ أبي عبد الله المفيد قدس الله سرّه ، نقلاً عن خط أحمد بن عبد العالي الميسري العاملي ، وكتب العبد محمد الموسوي حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً .

وقد رمزنا إليها بـ « تي » .

والنسختان « مط » و « مج » متفقتان في الأكثر ، كما أنّ النسخ البواقي : « ن » و « ضا » و « تي » متفقات كذلك ، في إيراد النص .

٨ - العمل في الكتاب :

تحدّد عملنا في الكتاب بما يلي :

١ - التحقيق :

اعتماداً على النسخ المذكورة ، قمنا باستخلاص النصّ الموثوق به ، على أساس التلفيق بينها .

ولم نُهمل ما جاء في النسخ ، إذا خالف ما اخترناه للمتن ، لدقّة البحث ، واحتمال احتوائها على معنىٍ يَخْتَلُ النصّ بإهماله ، أو ربّما يُستفاد منها أمر ، أو تصلح للقريّة على آخر .

وقد أضفت على النصّ ما وجدته ضرورياً واضعاً له بين المعقوفين للتمييز .

٢ - التقطيع :

عمدنا إلى النصّ ، فقَسَمناه إلى عشر فقرات ، تضمّ كلّ فِقرة معلومات مترابطة ، وحكاية لمطالب متكاملة .

والهدف من ذلك تحديد ما عرض في الكتاب ، كما أنّ فيه تسهيلاً لضبط المعلومات ويسر المراجعة والفهرسة .

٣ - التوثيق والتعزيد :

وقمنا بتوثيق ما جاء في النصّ من الآراء والعقائد ، بالتوضيح والتخريج ، كما أرجعنا إلى مزيد من المصادر تعزيداً لما جاء في النصّ .

والهدف تقريب المسافة للمراجعين ، تمهيداً لسبيل المقارنة والتوسع ، واختصاراً للوقت والجهد .

والله هو المسؤولُ أن يبلغَ بهذا العمل ما أملناه ، وأن يُسبغ علينا رضاه ورأفته وبرّه ، وأن يوفّقنا لخدمة الحقّ وأهله ، وأن يُصلح نيّاتنا وأعمالنا ، ويجعلها في سبيله ، وأن يتغمّد والدينا وأساتذتنا ومشايخنا بالرحمة والرضوان ، إنّه قريب مجيب .

والحمد لله رب العالمين .

الحكايات

متن الكتاب

[بسم الله الرحمن الرحيم]

فصل من حكايات الشيخ المفيد أبي عبدالله

محمد بن محمد بن النعمان^(١)

قال (السيد)^(٢) الشريف ؛ أبو القاسم ؛ علي بن الحسين ،
الموسوي (أيده الله)^(٣) :

(١) أضاف في « ضا » على العنوان : « عليه الرحمة والرضوان » .

(٢) ما بين القوسين ورد في « ن » و « تي » .

(٣) ما بين القوسين ورد في « مط » .

[ثلاثة أشياء لا تُعَقَل]

سمعتُ الشيخَ أبا عبد الله (أدام الله عزّه)^(١) يقولُ :
ثلاثةُ أشياء لا تُعَقَل ، وقد اجتهدَ المتكلمون في تحصيل
معانيها من مُعتقدِها^(٢) بكلِّ حيلةٍ ؛ فلم يظفروا (منهم)^(٣) إلاَّ
بعباراتٍ يتناقضُ المعنى فيها^(٤) على مفهوم الكلام : .
اتِّحادُ النصرانية^(٥) .

(١) ما بين القوسين من « مط » .

(٢) في « مط » : معتقدها .

(٣) في « ضا » : منها ، وفي « تي » : منها .

(٤) في « مط » : يتناقض في المعنى .

(٥) اتِّحادُ النصرانية :

هو قول النصرانيِّ باتِّحادِ الأقانيم الثلاثة : الأب ، والابن ، والروح القدس .
وقد اتَّفَقوا على هذا ، واختلفوا في كَيْفِيَّتِهِ : هل هو من جهة الذات ؟ أو من جهة المشيئة ؟
لاحظ بعض توجيهاته في تلبس إبليس لابن الجوزي (ص ٧١) ومذاهب الإسلاميين ،
للبدوي (١ / ٦ - ٤٤٨) .

واقرا الرّدَ عليهم في : الهدى إلى دين المصطفى (٢ / ٢٦٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥ - ٢٨٨)
والتوحيد والتثليث ، كلاهما للبلاغيّ ، وكشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلامة
(ص ٣ - ٢٩٤) وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٥ - ٢٩٨)

وَكَسْبُ النِّجَارِيَّةِ^(٦) .

وَأَحْوَالُ الْبَهْشَمِيَّةِ^(٧) .

وقال (الشيخ)^(٨) : .

وَمَنْ أَرْتَابَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَلْيَتَوَصَّلْ إِلَى إِيرَادِ

(٦) كَسْبُ النِّجَارِيَّةِ :

النِّجَارِيَّةُ : هُمُ أَتْبَاعُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ (ت ٢٣٠) فِرْقَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَيُقَالُ لَهُمْ « الْحُسَيْنِيَّةُ » أَيْضاً .

وَالْكَسْبُ عِنْدَهُمْ مَا التَزَمُوهُ عِنْدَ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلِّهَا ، وَاثْبَتُوا لِلْعَبْدِ تَأْثِيرًا فِي الْفِعْلِ بِقُدْرَةِ حَادِثَةٍ ، سَمَوْهُ « كَسْبًا » .

وَقَرَّرَ بَعْضُ الْأَشَاعِرَةِ - أَيْضاً - هَذِهِ الْفِكْرَةَ ، مِثْلُ : أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ .

كَمَا رَدَّهَا غَيْرُ النَّجَارِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، كَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ .

أُنْظُرْ أَحْتِمَالَاتِ الْكَسْبِ ، وَالرَّدَّ عَلَيْهَا فِي : نَهْجِ الْحَقِّ وَكُشْفِ الصِّدْقِ ، لِلْعَلَّامَةِ (ص ١٢٥ - ١٢٩) وَكُشْفِ الْمَرَادِ ، لَهُ (ص ٣٠٨) .

وَرَاجِعُ : الشَّيْعَةِ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ (ص ٢٠٦) وَمَذَاهِبُ الْإِسْلَامِيِّينَ (ج ١ ص ٦١٦ - ٦١٨) وَفِي (ص ٤٥٦ - ٤٦٢) جَاءَ رَدُّ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ عَلَيْهِمْ .

وَاقْرَأْ عَنِ النَّجَارِيَّةِ وَآرَائِهَا : الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ، لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ (١ / ٨٨ - ٨٩) .

(٧) أَحْوَالُ الْبَهْشَمِيَّةِ :

الْبَهْشَمِيَّةُ : فِرْقَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى أَبِي هَاشِمٍ ، عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَبَّائِيِّ (وَلَدَ ٢٤٧ وَمَاتَ ٣٢١) وَتُرْجَمُ لَهُ الْخُطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ (١١ / ٥٥) رَقْمَ ٥٧٣٥ .

وَابْنُ خُلِّكَانَ فِي وَفَيَاتِهِ (٣ / ١٨٣) رَقْمَ ٣٨٣ .

وَاقْرَأْ عَنْ مَذْهَبِ : الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ (١ / ٧٨) .

وَسَيَتَحَدَّثُ الشَّيْخُ الْمُفِيدُ عَنْ فِكْرَةِ « الْأَحْوَالِ » فِي الْفَقْرَةِ التَّالِيَةِ [٢] فَلَا حَظَّ مَصَادِرِ الْبَحْثِ عَنْهَا هُنَاكَ .

(٨) كَلِمَةُ « الشَّيْخِ » مِنْ : « مَط » وَ« مَج » .

معنى - في واحد^(٩) منها - معقول ، أو ^(١٠) الفرق بينها في التناقض
والفساد ؛ لِيَعْلَمَ ^(١١) أَنَّ خلافَ ما حكمنا به هو الصوابُ !
وهيئات ؟! .

(٩) في « مط » : معنى واحد .

(١٠) في « مط » : و (بدل : أو) وفي « ن » : إذا ، وفي « تي » : أو للفرق .

(١١) في « ن » : وليعلم .

[مَفاسِدُ الْقَوْلِ بِالْحَالِ]

وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ :

القولُ بالأحوال^(١) يتضمّن من فُحش الخطأ والتناقض ما لا يخفى على ذي حِجبا :

فمن ذلك : أنّ الحالَ في اللغة هي : « ما حال الشيء فيها

(١) الأخوال :

هي ما التزمه ابو هاشم من أنّ : صفات الباري - جلّ وعلا - ليست هي الذات ، ولا أشياء تقوم بالذات ، بل هي غير الذات منفصلة عنها ، وسماها « أخوالاً » واحداً : « الحال » . وقالت الشيعة الإمامية : إنّ صفات الباري هي معانٍ معقولة فقط ، وليس لها مصداق غير الذات الإلهية الواحدة ، ولم يتصوّروا للأحوال المذكورة معنى ، لاحظ « أوائل المقالات » للشيخ المفيد (ص ٦١) .

كما أنّ الأشاعرة لم يوافقوا على الأحوال ، بل التزموا بالصفات باعتبارها أموراً منفصلة عن الذات قائمة بها ، فلذا سُمّوا بالصفاتيّة ، لاحظ التعليقة التالية برقم (٣٦) في هذه الفقرة .

وللتفصيل عن الأحوال ، والردّ عليها ، لاحظ : كشف المراد ، المقصد (١) الفصل (١) المسألة (١٢) في نفي الحال (ص ٣٥ - ٣٧) ؛ والمسألة (١٣) (ص ٣٧ - ٣٩) والمقصد (٣) الفصل (٢) المسألة (١٩) (ص ٢٩٦) والملل والنحل (١ / ٨٢ - ٨٣) . ومذاهب الإسلاميين (١ / ٣٤٢ - ٣٦٤) .

وقد قال الجويني المعروف بإمام الحرمين - وهو من كبار الأشاعرة - بفكرة الأحوال ، وهو أول أشعري يقول بها ؛ أنظر مذاهب الإسلاميين (١ / ٧٣٠ - ٧٣٢) .

عن معنى كان عليه ، إِمَّا موجود ، أو مَعْقُولِ « لا نَعْرِفُ »^(٢) الحال في حقيقة اللسان إلا ما ذكرناه ، وَمَنْ ادَّعى غيره كان كَمَنْ ادَّعى في « التحول » و « التغير » خلاف معقولهما .

وَمَنْ زَعَمَ : أَنَّ الله تعالى يحول^(٣) عن صفاته ، ويتغير في نفسه ؛ فقد كَفَر به كُفْراً ظاهراً^(٤) ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثُمَّ الْعَجَبُ مِمَّنْ يُنْكِرُ عَلَى الْمَشَبَّهَةِ^(٥) (قَوْلُهُمْ)^(٦) : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^(٧) عِلْمًا بِهِ كَانَ عَالِمًا ، وَقُدْرَةً بِهَا كَانَ قَادِرًا »^(٨) وَيَزَعُمُ أَنَّ ذَلِكَ شِرْكٌ مِمَّنْ يَعْتَقِدُهُ !! وَهُوَ يَزَعُمُ أَنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ)^(٩) حَالًا بِهَا كَانَ عَالِمًا^(١٠) وَبِهَا فَارَقَ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ ، وَأَنَّ لَهُ حَالًا بِهَا كَانَ^(١١) قَادِرًا ، وَبِهَا فَارَقَ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي : حَيٍّ ، وَسَمِيعٍ ،

(٢) كذا في « ن » وفي غيره : لا يُعْرِفُ .

(٣) في « مج » : تحوّل .

(٤) في « مط » : فقد كفر بربه ظاهراً .

(٥) المشبهة :

السلفية من العامة الذين يجعلون لله أعضاء مثل : الوجه واليد والرجل ، استناداً إلى ما جاء في ظاهر النصوص ، وقد أثبتنا كلماتهم والردّ عليها في بحث مستقل ، ولاحظ ما يأتي في التعليقة رقم (٣٦) في هذه الفقرة .

(٦) ما بين القوسين من : « مط » و « مج » .

(٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : عزَّ وجلَّ ، بدل « تعالى » .

(٨) وهذه عقيدة الصفاتية ، وسيأتي ذكرهم في التعليقة رقم (٣٦) .

(٩) في « مج » : جلَّ اسمه .

(١٠) في « مط » و « مج » : كان بها عالماً .

(١١) في « مط » : كان بها .

وَنَصِيرِ ، وَيَدْعِي - مَعَ ذَلِكَ - أَنَّهُ مُوَحَّدٌ ؟!

كَيْفَ^(١٢) لَا يُشْعِرُ بِمَوْضِعِ مُنَاقَضَتِهِ^(١٣) ؟!

هذا ، وقد نطق القرآن بأنَّ لله تعالى علماً ، فقال عزَّ
اسمُهُ^(١٤) :

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١٦٦) سورة النساء (٤)] .

و ﴿ مَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية

(١١) سورة فاطر (٣٥) والآية (٤٧) سورة فصلت (٤١)] .

و ﴿ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [من الآية (٢٥٥)

سورة البقرة (٢)] .

وأطلق المسلمون القول بأنَّ لله سبحانه قُدْرَةٌ^(١٥) .

ولم يأت القرآن بأنَّ لله^(١٦) حالاً ، ولا أطلق ذلك أحدٌ من أهل

العلم والإسلام ، بل أجمعوا على تخطئة مَنْ تلفظ بذلك في الله سبحانه ،

ولم يُسَمَّعْ من أحدٍ من أهل القبلة ، حتَّى أخذته أبو هاشم ، وتابَعَهُ^(١٧)

عليه نفرٌ من أهل الاعتزال ، خالفوا به الجميع ، على ما ذكرناه .

(١٢) في «ن» ، و «ضا» : بحيث ، بدل «كيف» .

(١٣) كذا في «مج» ، وفي النسخ : مناقضة .

(١٤) في «ن» ، و «ضا» : جل اسمه .

(١٥) في «ن» : أطلق المسلمون أنَّ لله قدرة .

(١٦) في «مط» ، و «مج» : بأنَّ له تعالى .

(١٧) كذا الصواب ، وفي النسخ : (تبعه) وفي «تي» : أتبعه .

هذا ، وصاحب هذه^(١٨) المقالة يزعم : أن هذه^(١٩) الأحوال
تختلفة ، ولولا اختلافها لما^(٢٠) اختلفت الصفات ، ولا تباينت في
معانيها المعقولات .

فإن قيل له : أفهذه^(٢١) الأحوال ، هي الله تعالى^(٢٢) أم غير الله ؟ !
قال : لا أقول : « إنها هي الله »^(٢٣) ولا : « هي غيره » والقول
بأحد هذين المعنيين محال !

وهو - مع هذا - جهل المشبهة^(٢٤) في قولهم : « إن صفات الله لا هي
الله ، ولا هي غير الله » وتعجب منهم ، ونسبهم^(٢٥) بذلك إلى الجنون
والهذيان .

وإذا احتفل^(٢٦) في الفرق بين الأمرين ؛ قال : إنما جهلت المجبرة
في نفهم أن تكون الصفات هي الله (وغير الله)^(٢٧) ؛ لأنهم يثبتونها

(١٨) كلمة « هذه » لم ترد في « مط » .

(١٩) كلمة « هذه » هنا من « مط » .

(٢٠) كذا في « تي » وفي النسخ : ما .

(٢١) في « ن » ، و « ضا » ، و « تي » : هذه .

(٢٢) كلمة « تعالى » من « مط » .

(٢٣) في « مط » : لا أقول : « إنها هي هو » .

(٢٤) في « مط » : المعتزلة والمجبرة ، وفي « مج » : المعتزلة ، وعن نسخة أخرى بدلها : المجبرة ،

لكن الصواب ما أثبتناه ، لأن القول المذكور إنما هو للمشبهة الحشوية ، فلاحظ التعليقة

(٥) من هذه الفقرة .

(٢٥) كذا في « ضا » ، و « تي » وفي النسخ : ويعجب منهم وينسبهم .

(٢٦) كذا في « مط » ، و « مج » ، وفي « ضا » ، و « تي » : احتيل ، والكلمة مهملة في « ن » .

(٢٧) ما بين القوسين من « مط » وفي « مج » : أو غيره الله .

مَعَانِي^(٢٨) موجوداتٍ ، وَأَنَا لَا أُثَبِّتُ الْأَحْوَالَ مَعَانِي موجوداتٍ .

ولو عَلِمَ أَنَّهُ آزْدَادٌ مُنَاقِضَةٌ^(٢٩) فِيهَا رَامَ بِهِ الْفَرْقَ ، وَخَرَجَ عَنِ الْمَقُولِ^(٣٠) لَا سَتَحْيِي مِنْ ذَلِكَ :

لَأَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا^(٣١) أَثَبَّتُوا الْأَوْصَافَ الَّتِي تَخْتَصُّ بِالْمَوْجُودِ لِمَعَانٍ ، أَوْجَبُوا (وَجُودَهَا عَلَى تَحْقِيقِ الْكَلَامِ ، لَا سَتَحَالَةً إِنْجَابِ الصِّفَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْمَوْجُودِ)^(٣٢) بِالْمَعْدُومِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَجُودٌ ، لِمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَلَلِ وَالْفَسَادِ .

وَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ^(٣٣) يَتَأَمَّلْ مَا اجْتَنَاهُ^(٣٤) ، فَأَثَبَتْ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِالْمَعْدُومِ بِحَالٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا وَجُودَ لَهَا وَلَا عَدَمَ !

فَصَارَتْ مُنَاقِضَتُهُ بِذَلِكَ^(٣٥) مِنْ جِهَتَيْنِ ، تَنْضَافُ إِلَى مُنَاقِضَتِهِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَصْحَابِ الصِّفَاتِ^(٣٦) عَلَى

(٢٨) فِي « ضَا » : مَعَانِي .

(٢٩) كَذَا فِي « ن » ، وَ « تِي » ، وَنَسْخَةٌ مِنْ « مَج » ، وَفِي نَسْخَةٍ أُخْرَى مِنْ « مَج » : قَدْ أَرَادَ مُنَاقِضَةً ، وَفِي « مَط » : أَنَّهُ قَدْ زَادَ مُنَاقِضَتَهُ ، وَفِي « ضَا » : أَنَّهُ أَرَادَ مُنَاقِضَتَهُ .

(٣٠) فِي « مَج » : الْعَقْلُ ، وَفِي « تِي » : الْعُقُولُ .

(٣١) فِي « مَط » ، وَنَسْخَةٌ مِنْ « مَج » : إِنَّمَا ، يَدُلُّ « لَمَّا » .

(٣٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَمْ يَرِدْ فِي « ن » ، وَفِي « مَج » الْمُخْتَصَّةُ ، بَدَلُ « الْمُخْتَصَّةِ » .

(٣٣) فِي « مَط » : لَا .

(٣٤) كَذَا فِي « مَط » ، وَفِي النِّسْخِ : أَجْبَنَاهُ ، وَفِي « مَج » : مَا اجْتَبَاهُ .

(٣٥) كَذَا فِي « مَط » ، وَفِي « تِي » : لِذَلِكَ ، وَفِي « مَج وَن وَضَا » : مُنَاقِضَةٌ .

(٣٦) أَصْحَابُ الصِّفَاتِ :

هَمِ الصِّفَاتِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَعْضَاءَ هِيَ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ ، وَهِيَ صِفَاتٌ خَبَرِيَّةٌ . وَلَمَّا كَانَتْ الْمُعْتَزَلَةُ يَنْفَوْنَ الصِّفَاتِ - بِهَذَا الْمَعْنَى - سَمَوْهُمْ « مُعْطَلَةٌ » وَلَمَّا كَانَ سَلَفُ الْعَامَّةِ —

ما (ذكرناه و)^(٣٧) حكيانه .

على أن من مذهبه ومذهب أبيه^(٣٨) أن حدّ الشيء على^(٣٩) « ما صحّ

→

يشتونها سموم « صفاتية » .

وقد بالغ بعض السلفية في إثبات الصفات إلى حدّ التشبيه بصفات المحدثات - كما يقول الشهرستاني - انحاز أبو الحسن الأشعري إلى هذه الطائفة، فأيدّ مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة، وانتقلت سمة « الصفاتية » إلى « الأشعرية » .

ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتي الصفات غدوهم فرقتين من جملة الصفاتية ؛ لاحظ الملل والنحل (١ / ٩٢ - ٩٣) و (٩٤ - ٩٥) .

وللتفصيل عن القول بالصفات وأنها قائمة بالذات ، راجع مذاهب الإسلاميين (١ / ٥٤٥ - ٥٤٨) .

وهذا القول يُعارض القول بالأحوال . كما عرفنا في التعليقة (١) من هذه الفقرة .

وردّ العلامة الحلي على الصفاتية في نهج الحقّ (ص ٦٤ - ٦٥) .

وقد ردّ ابن حزم على أهل الصفات ردّاً حازماً ، فقال : هذا كفرٌ مجرّد ، ونصرانية محضة ، مع أنها دعوى ساقطة بلا دليل أصلاً ، وما قال بهذا - قطّ - من أهل الإسلام قبل هذه الفرقة المحدثّة بعد الثلاث مائة عام [يعني على يد أبي الحسن الأشعري ، مؤسس الأشعرية] فهو خروج عن الإسلام ، وترك للاجماع المتفق .

ثم قال : وما كنّا نصدّق أن من ينتمي إلى الاسلام يأتي بهذا ، لولا أن شاهدناهم وناظرناهم ورأينا ذلك صراحاً في كتبهم ، ككتاب السمناني قاضي الموصل في عصرنا هذا، وهو من أكابرهم ، وفي كتاب المجالس للأشعري ، وكتب أخرى ؛ لاحظ الفصل لابن حزم (٢ / ١٣٥) .

وأنظر رأي الشيعة الإمامية في الصفات ، في أوائل المقالات (ص ٥٥ - ٥٦) .

(٣٧) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » و « ن » وفيهما : على ما حكينا .

(٣٨) الجبائي ، أبو أبي هاشم :

محمد بن عبد الوهاب ، أبو عليّ ، الجبائي (ولد ٢٣٥ ومات ٢٩٥) وهو صاحب مذهب

- « الجبائية » من المعتزلة ، ترجمه في وفيات الأعيان (٤ / ٧ - ٢٦٩) رقم (٢٠٧) .

وأقرأ عن مذهبه وآثاره : الملل والنحل (١ / ٧٨) ومذاهب الإسلاميين (١ / ٢٨٠) .

(٣٩) كلمة « على » لم ترد في « مط » ولا « مج » .

الْعِلْمُ بِهِ وَالْخَبَرُ عَنْهُ» (٤٠) .

وَهُوَ يَزْعُمُ : أَنَّ الْأَحْوَالَ مَعْلُومَةٌ لَهُ (٤١) وَهُوَ دَائِمًا (٤٢) يُخْبِرُ عَنْهَا ،
وَيَدْعُو إِلَى اعْتِقَادِ الْقَوْلِ بِصَحَّتِهَا ، ثُمَّ لَا يُثَبِّتُهَا أَشْيَاءُ !

وَهَذَا مِمَّا لَا يَكَادُ عِلْمٌ (٤٣) الْمُنَاقِضَةَ فِيهِ يَخْفَى عَلَى إِنْسَانٍ قَدْ سَمِعَ
بشَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ وَالْحِجَاجِ (٤٤) .

وَأُظُنُّ (أَنَّ) (٤٥) الَّذِي أَحْوَجَهُ إِلَى هَذِهِ الْمُنَاقِضَةِ : مَا سَطَرَهُ
الْمُتَكَلِّمُونَ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى صَوَابِهِ ، مِنْ « أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَخْلُو مِنَ الْوُجُودِ أَوْ (٤٦)
الْعَدَمِ » فَكِرَةً أَنْ يُثَبَّتَ الْحَالُ شَيْئًا (٤٧) فَتَكُونَ مَوْجُودَةً أَوْ مَعْدُومَةً :

وَمَتَى كَانَتْ مَوْجُودَةً ؛ لَزِمَهُ - عَلَى أَصْلِهِ ، وَأُصُولُنَا جَمِيعًا - أَنَّهَا لَا
تَخْلُو مِنَ الْقَدَمِ (٤٨) وَالْحُدُوثِ :

(٤٠) حَدِّدِ الشَّيْءَ :

نُقِلَ هَذَا الْحَدُّ عَنْ الْجَبَائِي ، فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ (٢ / ١٨١) وَذَكَرَهُ
الْجَرَجَانِي - تَعْرِيفًا لُغَوِيًّا - فِي التَّعْرِيفَاتِ (٥٧) .

وَاقْرَأْ عَنْ رَأْيِ الْجَبَائِي فِي « الشَّيْءِ » فِي مَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيِّينَ (١ / ٣٠٩ وَ ٣٢٣) .

(٤١) كَذَا فِي « مَج » وَفِي النِّسْخِ : اللَّهُ ، بَدَلُ « لَه » .

(٤٢) فِي « ن » ، وَ « ضَا » ، وَ « تِي » : ذَاتِي ، بَدَلُ « دَائِمًا » وَلَعَلَّهُ : دَائِمِي .

(٤٣) فِي « مَج » بِتِسْرٍ عِلْمٍ ، وَفِي « ن » ، ضَا ، تِي : عَلَى ، بَدَلُ (عِلْم) .

(٤٤) فِي « ن » ، وَ « ضَا » : سَمِعَ مِنَ النَّظَرِ وَالْحِجَاجِ شَيْئًا ، وَفِي « تِي » : وَالْمَحَاجِ شَيْئًا .

(٤٥) كَلِمَةُ « أَنَّ » مِنْ « مَط » ، وَ « مَج » .

(٤٦) فِي « مَط » ، وَ « مَج » : وَ ، بَدَلُ « أَوْ » .

(٤٧) كَذَا فِي « ن » ، وَفِي « مَط » : شَيْئًا مَا ، وَفِي « ضَا » : أَنْ يُثَبَّتَ شَيْئًا ، وَفِي « مَج » ، وَ

« تِي » : وَكِرَ .

(٤٨) فِي « ضَا » ، وَ « تِي » : الْعَدَمِ ، بَدَلُ « الْقَدَمِ » .

وليس يُمكنه الإخبارُ عنها بالقدَم ؛ فيخرج^(٤٩) بذلك عن التوحيد ، ويصيرُ به أسوأ حالاً من أصحاب الصفات .

ولا يستجيزُ القولُ بأنها مُحدثةٌ - وهي التي بها لم يزلَ القديمُ (تعالى)^(٥٠) مُستحقاً للصفات - فيكون بذلك مُناقضاً .

وإن قالَ : إنها شيءٌ معدومٌ ؛ دخل عليه من المناقضة مثل الذي ذكرناه .

فأنكرَ - لذلك - أن تكون الحال شيئاً .

وهو ، لو شعرَ بما قد جناه^(٥١) على نفسه ، بنفي الشيئية^(٥٢) عنها - مع اعتقاده العلم بها ، وصحة الخبر عنها ، وإيجابه كون القديم (تعالى)^(٥٣) ، فيما لم يزلَ - مستحقاً لصفات^(٥٤) أوجبها أحوال ليست بشيء ، ولا موجوداً ، ولا معدومةً ، ولا قديمةً ، ولا مُحدثةً^(٥٥) - لما رغب في هذا المقالِ ، ولا نتقلَ عنه إلى الحق والصواب^(٥٦) .

(٤٩) في « تي » لتخرج .

(٥٠) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥١) في « ن » و « تي » : خباه .

(٥٢) في « مج » و « تي » : التشبيه .

(٥٣) كلمة « تعالى » من « مط » و « مج » .

(٥٤) في « ن » و « تي » و « ضا » : للصفات ، وأضاف في « ضا » : أوجبها أحوالاً .

(٥٥) لاحظ شبه هذا الكلام في الملل والنحل (٨٢ / ١)

(٥٦) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : والصفات ، إقرأ عن الحق في الصفات ، أوائل

فَصْلٌ^(١)

[في رأي المعتزلة البصريين في القدرة والإرادة]

قال الشيخ (أدام الله عزّه)^(٢) :

زعم البصريون - جميعاً - أن القدرة لا يصحُّ تعلُّقها^(٣) بالموجود؛
لأنها إنما^(٤) تتعلَّقُ بالشيءِ على سبيل الحدوثِ ، وأوجبوا - لذلك -
تقدّمها [على]^(٥) الفعل .

ثم قالوا - مناقضين - : إنَّ الإرادة لا تتعلَّقُ بالشيءِ - أيضاً -
إلا على سبيل الحدوثِ ، ولذلك^(٦) لا يصحُّ أن يُراد الماضي ، ولا
القديم .

(١) كلمة « فصل » لم ترد في « مط » ولا في « ن » .

(٢) في « ضا » : رحمه الله ، وفي « تي » : ره ، وفي « ن » : (رحمه) فقط .

(٣) في « مج » : تعقلها .

(٤) في « ن » ، و « ضا » : إمّا أن ، بدل « إنما » .

(٥) زيادة منا يقتضيها المعنى واللفظ .

(٦) في « ن » ، و « ضا » ، و « تي » : وكذلك ما ، بذل « فلذلك » .

وهي ، مع ذلك - عندهم^(٧) - توجد مع المراد .
فهل تخفى هذه المناقضة على عاقل ؟!

(٧) « عندهم » لم ترد في « ن » .

[قولُ المعتزلة في الجواهر بما]

[يقولُ أصحابُ الهَيُولَى]

وقالوا - بأجمعهم - : إِنَّ جواهر العالم^(١) وأعراضه لم تكن^(٢) حقائقها بالله تعالى (ولا بفاعلٍ أَلْبَتَّة)^(٣) ، لأنَّ الجوهرَ جوهرٌ في العدم ، كما هو جوهرٌ في الوجود ، وكذلك العَرَضُ^(٤) .
ثم قالوا : إِنَّ اللهَ خَلَقَ الجوهرَ ، وأَخَذَ عَيْنَهُ ، وأَوْجَدَهُ بعد العدم .

(١) في « مط » : العلم ، بدل (العالم) .

(٢) زاد في « ن » و « ضا » كلمة « على » هنا .

(٣) كذا جاء ما بين القوسين في « ن » و « ي » ونسخة من « مط » ولكن في أخرى : « ولا بفاعلته » وفي « مج » : « ولا تفاعل » .

(٤) القولُ بِقَدَمِ الجوهر والعَرَض :

نَسَبَ ابنُ الجوزي ذلك إلى أبي علي وابنه أبي هاشم الجبائين وَمَنْ تَابَعَهُمَا من البصريين [المعتزلة] أنظر : تلبس إبليس (ص ٨٠) .

ونقل نحوه عن الجبائي في مذاهب الإسلاميين (١ / ٣٠٢ و ٤ - ٣٠٥) وأنظر رأي الجبائي في أصالة « الأشياء » في مذاهب الإسلاميين (١ / ٢٩٠) ورأي أبي الهذيل العلاف من المعتزلة في « الجوهر والعَرَض » في مذاهب الإسلاميين (١ / ١٩١) .

فَقِيلَ لَهُمْ : مَا مَعْنَى « خَلَقَهُ » (وَهُوَ قَبْلُ أَنْ يَخْلُقَهُ جَوْهَرٌ كَمَا هُوَ حِينَ خَلَقَهُ)^(٥) ؟ !

قَالُوا : مَعْنَى ذَلِكَ « أَوْ جَدَّهُ » !

قِيلَ لَهُمْ :^(٦) مَا مَعْنَى قَوْلِكُمْ : « أَوْ جَدَّهُ » وَهُوَ قَبْلُ الوجود جَوْهَرٌ ، كَمَا هُوَ فِي حَالِ الوجود ؟ !

قَالُوا : مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَحَدُهُ وَأَخْرَجَهُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود .

قِيلَ لَهُمْ : هَذِهِ الْعِبَارَةُ مِثْلُ الْأَوَّلَتَيْنِ^(٧) وَمَعْنَاهَا مَعْنَاهُمَا ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِكُمْ^(٨) : « أَحَدُهُ » ، وَأَخْرَجَهُ (مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الوجود)^(٩) ؟ !
وَهُوَ قَبْلُ^(١٠) الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْرَاجِ جَوْهَرٌ ، كَمَا هُوَ فِي حَالِ
الْإِحْدَاثِ وَالْإِخْرَاجِ ؟ !

فَلَمْ يَأْتُوا بِمَعْنَى يُعْقَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى
الْعِبَارَاتِ ، وَالانتقال من (حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ)^(١١) أُخْرَى ، نَزْوَحاً^(١٢)
مِنَ الْانْقِطَاعِ !

وَلَمْ يُفْهَمْ عَنْهُمْ مَعْنَى مَعْقُولٌ فِي « الْخَلْقِ » وَ « الْإِحْدَاثِ »

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ « مَط » وَ « مَج » .

(٦) زَادَ فِي « مَط » هُنَا : هَذِهِ مِغَالِطَةٌ وَ

(٧) فِي « مَط » : الْأَوَّلَتَيْنِ .

(٨) فِي « ضَا » وَ « تِي » : فِي الْفَائِدَةِ فِي قَوْلِكَ .

(٩) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي « مَج » .

(١٠) فِي « ضَا » وَ « تِي » : مِنْ قَبْلِ ، وَفِي « ن » : مِنْ قَبْلِ .

(١١) جَاءَ فِي « مَج » بَدَلُ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ : وَاحِدَةً إِلَى .

(١٢) كَذَا فِي « مَط » لَكِنْ فِي « مَج » وَ « ن » تَرْوَحاً ، وَفِي « ضَا » وَ « تِي » بُرُوحاً .

و «الاختراع»^(١٣) مع مذهبهم في الجواهر والأعراض !

واصحابُ بُرْقُلُس^(١٤) وَمَنْ دان^(١٥) بالهيولي^(١٦) وَقَدَمَ
الطبيعة^(١٧) أَعَذَرُ من هؤلاء القوم ، إن كَانَ لهم عُذْرُ !

ولا عُذْرُ للجميع فيما ارتكبه من الضلال ، لأنَّهم يقولون :
إِنَّ الهَيُولَى هُوَ أَصْلُ الْعَالَمِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ قَدِيمًا ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
مُخَدِّثٌ لَهُ^(١٨) كَمَا يُخَدِّثُ الصَّائِغُ^(١٩) مِنَ السَّبِيكَةِ خَاتَمًا ، وَالنَّاسِجُ
مِنَ الْغَزْلِ ثَوْبًا ، وَالنَّجَّارُ^(٢٠) مِنَ الشَّجَرَةِ لَوْحًا .

(١٣) كلمة «الاختراع» من «مط» و «مج» .

(١٤) بُرْقُلُس «Poroklos» :

فيلسوف يوناني ، من أصحاب الأفلاطونية الجديدة (٤١٢ - ٤٨٥ م) ترجمه في فرهنگ

معين (٥ / ٢٥٦) وقرأ آراءه في الملل والنحل (٢ / ٢٠٨ - ٢١٢) .

وكتب بُرْقُلُس كتاب «العلل» في الحجج التي أدلى بها لإثبات قَدَمِ الْعَالَمِ ، لاحظ مذاهب

الإسلاميين للبدوي (١ / ١١ - ٥١٢) .

وقد اختلفت النسخ في هذا الاسم ، وصوابه في «مج» وفي «مط» أُبرُقُلُس .

(١٥) فِي د ن ، و د ضا ، و د تي : وقروان والقول ، بدل «ومن دان» .

(١٦) الهَيُولَى :

قال الجرجاني : لفظ يوناني ، بمعنى الأصل والمادة ، وفي الاصطلاح هي : «جوهر في

الجسم ، قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال ، محل للصورتين الجسميّة

، والنوعيّة» : التعريفات (ص ١١٣) .

وانظر : الحدود ، لابن سينا (ص ١٧) رقم (٦) .

(١٧) فِي د ن ، و د مج : الطينة .

(١٨) كلمة له من «مط» وفي «تي» يحدث .

(١٩) فِي د ن ، الصانع .

(٢٠) فِي د مط ، و د مج : الناجر .

فأضافوا إلى الصانع الأغنيان ، لِصُنْعِهِ^(٢١) ما أخذت فيها^(٢٢) من التغيرات .

والبصريون من المعتزلة ، ومن وافقهم فيما ذكرناه ، أضافوا إلى الفاعل الجواهر والأغراض ، ولم يحصلوا في باب الإضافة معنى يُتعلق به .

ومن تأمل (قول^(٢٣) هذا الفريق علم : أنه)^(٢٤) قول أصحاب الهيولى ، في معنى قدم أضل العالم ، بعينه ، وإن فارق أهله في العبارة التي يلحقها الخلل ، ويسلم أولئك منه ، ومن المناقضات ، لكشفهم القناع ، ومجاجة^(٢٥) هؤلاء للتمويهات .

(٢١) في « ن » : لصنعة ، وفي « ضا » و « تي » : لصنعتة .

(٢٢) كذا في « مط » ، وفي « ن » ، و « ضا » و « تي » : ما شاكلها ، وكلمة « أحدث » لم ترد في « مج » .

(٢٣) أضاف في « مط » و « ضا » هنا كلمة : أصحاب .

(٢٤) ما بين القوسين ليس في « ن » .

(٢٥) في « ن » : ومجاجة ، وفي « ضا » و « تي » : ومجاجة .

[مفاَسِدُ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي الْوَعِيدِ]

قال الشيخ (أدامَ اللهُ عزَّه)^(١) :

وقولُ جميع المعتزلة في الوعيد ، تجويرٌ^(٢) لله تعالى ، وتظليمٌ له ،
وتكذيبٌ لأخباره^(٣) .

لأنهم يزعمون ، أن مَنْ أطاعَ اللهَ (عزَّ وجلَّ)^(٤) أَلْفَ سَنَةٍ ،
ثُمَّ قَارَفَ^(٥) ذَنْباً محرَّماً له ، مسوّفاً^(٦) للتوبة منه ، فمات على ذلك ،
لم يُثَبِّهْ على شيءٍ من طاعاته^(٧) وأبطلَ جميع أعماله ، وخلَّدهُ بذنبه في

(١) ما بين القوسين ليس في « ن » و « ضا » و « تي » .

(٢) في « ن » و « تي » : تجويز .

(٣) الوحيدُ عند المعتزلة :

هو الأصل الثالث ، من الأصول الخمسة للمعتزلة ، وفسَّروه بأنه : كلُّ خَيْرٍ يتضمَّنُ
إيصالَ ضررٍ إلى الغير ، أو تفويت نفع عنه في المستقبل ، ولا فرق عندهم بين أن يكون
حَسَنًا مُسْتَحَقًّا ، أو لا يكون كذلك .

أنظر ، مذاهب الإسلاميين (١ / ٥٥ و ٦٢ - ٦٤) وأوائل المقالات (ص ٩٩)
والشبهة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٦٨) .

(٤) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(٥) في « ن » : فارق .

(٦) في « ن » : مسوّفاً .

(٧) في « مج » : طاعته .

نار جهنم أبداً ، لا يُخْرِجُهُ مِنْهَا بِرَحْمَةٍ مِنْهُ ، ولا بِشَفَاعَةِ مَخْلُوقٍ فِيهِ .
 وأبو هاشم منهم - خاصة - يقول : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَلِّدُ فِي عَذَابِهِ
 مَنْ لَمْ يَتْرُكْ شَيْئاً مِنْ طَاعَاتِهِ^(٨) ، ولا ارتكب شيئاً من خلافه ، ولا
 فَعَلَ قَبِيحاً نَهَاهُ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ زَعَمَ وَقْتاً مِنَ الْأَوْقَاتِ أَنَّهُ^(٩) لَمْ يَفْعَلْ مَا
 وَجَبَ عَلَيْهِ ، ولا خرج عن الواجب باختياره له^(١٠) ولا بفعله^(١١) .
 يضاده^(١٢) .

هذا ،

والله تعالى يقول : ﴿ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(١٣) [الآية
 (٥٦) سورة يوسف (١٢)] .
 ويقول : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الآية
 (٣٠) سورة الكهف (١٨)] .
 ويقول : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ
 مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الآية (٧ و ٨) من سورة الزلزلة (٩٩)] .
 ويقول : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ
 بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾ [الآية (١٦٠) سورة الأنعام (٦)] .

(٨) في « مط » و « ن » و « تي » : طاعته .

(٩) كلمة « أنه » من « تي » .

(١٠) في « مط » : باختياره ، وفي « ن » و « ضا » : وله .

(١١) في « ضا » و « تي » : ولا يعقل تضاده .

(١٢) هذه الآية لم ترد في « مط » ولا « مج » .

ويقولُ : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السُّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرِي

لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [الآية (١١٤) سورة هود (١١)] .

[مُخَالَفَاتُ أُخْرَى لِلْمَعْتَزَلَةِ]

هذا ، وَهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ :

[١] يُبْطِلُونَ الشَّفَاعَةَ^(١) ، وقد أجمعت الأمة عليها .

[٢] ويدفعون نُزُولَ الملائكةِ على أهل القُبُورِ^(٢) ، ولا خلافَ بينَ المسلمينَ في ذلك .

(١) في « مط » و « ضا » : مُبْطِلُونَ لِلشَّفَاعَةِ .

الشَّفَاعَةُ في رأيِ المعْتَزَلَةِ :

أنظر رأيَ المعْتَزَلَةِ في الشَّفَاعَةِ ، في أوائلِ المقالات (ص ٥٢ و ٩٦) وكشف المراد (ص ٤١٦ - ٤١٧) والشَّيْخَةُ بينَ الأشاعرةِ والمَعْتَزَلَةِ (ص ٢٤٧ - ٢٥٠) .

وَأَقْرَأَ عن رأيِ الجَهْمِيَّةِ في ذلك ، التنبيهَ والرَّدَ ، للملطيِّ (ص ١٣٤) .

وللشيخِ المفيدِ كلامٌ حولِ الشَّفَاعَةِ في الفصولِ المختارةِ (ص ٤٧ - ٥٠) .

وراجعَ أحاديثَ الشَّفَاعَةِ في : كتاب « الزهد » للحسينِ بنِ سعيدٍ (ص ٩٤) الحديثِ

(٢٦٠) و (ص ٩٧) الحديثِ (٢٦٤) ومُسْنَدُ شَمْسِ الْأَخْبَارِ (٢ / ٣٨٥) البابِ

(١٩٢) .

(٢) نزول الملائكة على أهل القُبُورِ :

وهو المعروف بين المسلمين بنزول مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَمُحَاسِبَتِهِمَا لِلْمَيِّتِ .

اقرأ عن ذلك : أوائلِ المقالات (ص ٩٢ - ٩٣) وتصحيح الاعتقاد ، للمفيد (ص ٢٣٨ -

(٢٤٠) .

[٣] وَيَسْتَهْزِؤُونَ بِمَنْ أَثْبَتَ عَذَابَ الْقَبْرِ^(٣) ، وكافّة أهل الملة عليه .

[٤] وَيُنْكِرُونَ خَلْقَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، الآن^(٤) ، والمسلمون - بأجمعهم - على إثباته .

→ وعن إنكار الجهميّة لذلك راجع : التنبيه والردّ (ص ١٢٤) .
وراجع أحاديثه في كتاب الزهد ، للأهوازيّ (ص ٨٦) الباب (١٦) الحديث (٢٣١)
و (ص ٨٨) الحديث (٢٦٣ و ٢٣٨) .
وانظر : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .
(٣) عذاب القبر عند المعتزلة :

نقل عن ضرار بن عمرو - من المعتزلة - إنكار عذاب القبر ، في كشف المراد (ص ٤٢٤ - ٤٢٥) ، وأنكره كذلك جهم ، كما في التنبيه والردّ للملطيّ (ص ١٢٤) .
واقرا عن هذا الموضوع ، أوائل المقالات (ص ٩٣ - ٩٤) ومن كتب الحديث : كتاب الزهد ، للأهوازيّ (ص ٧ - ٨٨) رقم (٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥) وانظر الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .

وقد تحدّث الشيخ المفيد عن عذاب القبر في جواب المسألة الخامسة من المسائل السارويّة ، المطبوعة في « عدّة رسائل للشيخ المفيد » (ص ٢١٨ - ٢٢١) .
وأورد الشيخ الطهراني كتاباً باسم « مسألة في عذاب القبر وكيفيّته » للشيخ المفيد ، وقال : موجود عند السيّد شهاب الدين ، بقم ، فلاحظ : الذريعة (ج ٢٠ ص ٣٩٠) .
وعقد في مسند شمس الأخبار - من كتب الزيدية - الباب (١٨٣) من الجزء الثاني (ص ٣٤٨) لذكر ما ورد في عذاب القبر .

ولاحظ ما نقله القاسمي في : تاريخ الجهميّة والمعتزلة (ص ٣٣ - ٣٤) عن المقلبي في « العلم الشامخ في الردّ على الأبناء والمشايخ » من الدفاع عن المعتزلة في هذا الموضوع ، واعتباره منكر عذاب القبر من شذوذ المعتزلة مثل بشر المريسي ، وضرار

(٤) خلق الجنة والنار عند المعتزلة :

خالف المعتزلة والخوارج في خلق الجنة والنار ، ولأبي هاشم في ذلك كلام ذكره الشيخ المفيد ←

[٥] وَجُمُوهُورُهُمْ يُبْطِلُ الْمِعْرَاجَ ، ويزعمون : أنَّ ذلك كان مناماً من جُمْلَةِ المنامات^(٥) .

[٦] ومشايخهم يَجْحَدُونَ انشقاقَ الْقَمَرِ في مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(٦) .

[٧] وكثيرٌ منهم يُنْكِرُ نطقَ الذِّراعِ^(٧) .

[٨] وشيخهم عَبَادُ^(٨) يَدْفَعُ الإِعْجَازَ في الْقُرْآنِ^(٩) .

→ في أوائل المقالات (ص ١٥٧ - ١٥٨) وانظر الملل والنحل (١ / ٧٣) .
وإنكار خلق الجنة والنار - الآن - نُقِلَ عن الأشاعرة - أيضاً - في كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٥) وعن بعض الجهمية في التنبيه والرد (ص ٩٨) وإنكار جهنم بن صفوان له في (ص ١٣٧ - ١٤٠) .

واقرا عن الجنة والنار : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥ - ٦) وتصحيح الاعتقاد للمفيد (ص ٢٤٨ - ٢٥٠) وصفة الجنة والنار لسعيد بن جناح المطبوع مع كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (ص ٣٥٤) . وصفة الجنة ، لأبي نعيم الأصفهاني .
(٥) المعراج عند المعتزلة :

تحدث عن ذلك القاضي عبد الجبار المعتزلي في : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٦) انشقاق القمر ، عند المعتزلة :

اقرا عن ذلك : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٧) نطق الذراع عند المعتزلة :

اقرا عن ذلك : تثبيت دلائل النبوة ، الجزء الأول .
(٨) عبَاد :

هو ابن سليمان الصيمري ، من شيوخ المعتزلة من طبقة الجاحظ .
اقرا عنه شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤ / ١٥٩) ومقالات الإسلاميين للأشعري (ص ٢٢٥) .

(٩) إعجاز القرآن :

أنكره النظام من المعتزلة في « النظم والتأليف » أنظر : مذاهب الإسلاميين (١ / ٢١٣ - ←

[٩] وسائرهم - إلا من شذ منهم - يزعم : أن طريق المعجزات التي^(١١) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم - سوى القرآن - أخبار الأحاد^(١٢) ، ليطرق بذلك إلى^(١٣) إنكارها ، والطعن في الاحتجاج بها على الكفار .

[١٠] وأما قولهم في الأنبياء عليهم السلام ، فإنهم يصفونهم بالمعاصي ، والسهو ، والنسيان ، والخطأ ، والزلل في الرأي^(١٤) .

[١١] ويقولون : إن الإمام - الذي يخلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم - قد يكون إماماً لجميع أهل الإسلام ، وإن كان زنديقاً ، كافراً بالله العظيم ؛ في الباطن ، جاهلاً بكثير من علم الدين ؛ في الظاهر^(١٥) مجوراً عليه السهو ، والنسيان ، وتعمد^(١٦) الضلال ، وإظهار الكفر والارتداد^(١٧) .

← (٢٢٠) ومقالات الإسلاميين (ص ٢٢٥) وأنظر كشف المراد للعلامة (ص ٣٥٧) .
وراجع الرد عليه في الكتب الخاصة بذلك ، ولأستاذ الدكتور مصطفى محمود - الكاتب المصري - نظرية قيمة في الإعجاز أثبتها بأسلوبه الشيق في كتاب « القرآن محاولة لفهم عصري » .

(١٠) كلمة « التي » لم ترد في « تي » .

(١١) أنظر حول إنكارهم للمعجزات : مذاهب الإسلاميين (ج ١ ص ٤٧٥ - ٤٧٨) .

(١٢) في « تي » لطرف بذلك إنكارها ، وفي « مط » : يتطرق بذلك إنكارها .

(١٣) عصمة الأنبياء عليهم السلام :

اقرأ عن هذا ، كتاب تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى ، وعصمة الأنبياء للرازي ، وبحثاً مفصلاً في كتاب حجّة السّنة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق بعنوان « المقدمة الثانية : في عصمة الأنبياء » (ص ٨٥ - ٢٣٩) .

(١٤) في الظاهر ، لم ترد في « ن » ولا في « تي » .

(١٥) في « ن » ، ضا ، تي : ويعتمد .

(١٦) عصمة الأئمة :

اقرأ عن ذلك : تنزيه الأنبياء ، للمرتضى ، وكشف المراد ، للعلامة المقصد الخامس ، ←

ومع هذا ؛ فإنَّ الأُمَّةَ - التي تَحْتَاجُ إليه - عِنْدَهُمْ - ولا تستغني عنه في وَقْتٍ من الأَوْقَاتِ - أَشْرَفُ من الأنبياء كُلِّهِمْ ، في صِفات الكَمالِ ، لأنَّها مَعْصُومَةٌ من الصَّغائِرِ ، والكَبائِرِ ، والسَّهْوِ ، والغَفْلَةِ ، والغَلَطِ ، عَالِمَةٌ بجميع الأحكام ، لا يجوزُ اجْتِماعُها على شيءٍ من الضلالِ ، ولا يسوغُ لأحدٍ مُخَالَفَتُها فيما اتَّفقت عليه ، وإنَّ كانَ من جِهَةِ الرَّأي^(١٧) .

وهذه الأقوال - كُلُّها - ظاهرةُ الاختلال^(١٨) بَيْنَ التناقضِ والفسادِ ، مُخَالَفَةٌ لأدلةِ العُقُولِ ، ومقتضى السُّنَّةِ والكتابِ .
والله نَسألُ العِصْمَةَ مِمَّا يُسْخِطُهُ ، والتوفيقَ لِمَرْضَاتِهِ ، وإِيَّاهُ نَسْتَهْدِي إلى سَبيلِ الرِّشادِ .

← المسألة (٢ ، ٣) ص (٣٦٢ - ٣٦٦) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(١٧) كلمة « الرأي » ساقطة من « ن ، ضا ، تي » .
عصمة الأُمَّة :

التزم بعض بها ، وصرَّح به منهم ابن قدامة المقدسي ، في روضة الناظر في بحث الإجماع (ص ١١٨) .

(١٨) في « مط » و « مج » : الاختلاف .

فصل^(١)

[المناظرة من أصول الإمامية]

ومن الحكايات (أيضاً عنه)^(٢) :

قلتُ للشيخ (أبي عبدالله ، أدام الله عزّه)^(٣) :

إنَّ المعتزلة^(٤) والحشوية^(٥) يزعمون : أنَّ الذي نَسْتَعْمِلُهُ من

(١) كلمة « فصل » وردت في « مج » و « تي » .

(٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٣) ما بين القوسين من « مط » .

(٤) المعتزلة :

فرقة من العامة تعتمد العقل في التفكير وتسترشده للوصول إلى الحق ، وأهم عناصر فكرهم الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال ، وأهمها المنزلة بين المنزلتين .

اقرأ عنها : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي ، وتاريخ المذاهب الإسلامية (ص ١٤٨ و ١٤٩) ومذاهب الإسلاميين (١ / ٦٤ - ٦٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٢٦) وبعدها . لاحظ : أوائل المقالات (ص ٤٢) .

(٥) الحشوية :

فرقة من أصحاب الحديث من العامة ، ذكرها الشيخ المفيد في كتبه ، لاحظ : أوائل

المقالات (ص ٦٨) والإيضاح ، لابن شاذان (ص ٣٦ و ٤٢) .

وجاء اسم الحشوية في كتاب الاقتصاد للغزالي (ص ٣٥) .

المناظرة شيءٌ يُخالف أصول الإمامية^(٦) ويُخرج عن إجماعهم ، لأنَّ القوم لا يرون المناظرة ديناً^(٧) وينهون عنها ، ويروون عن أئمتهم عليهم السلام تبديع فاعلها^(٨) وذم مستعملها !

فهل معك روايةٌ عن أهل البيت عليهم السلام في صحتها ؟ أو^(٩) تعتمد على حُجج العقول ، ولا تلتفت إلى ما^(١٠) خالفها وإن كان عليه^(١١) إجماع العصابة ؟!

فقال : قد أخطأت المعتزلة والحشوية ، فيما أدعوه علينا من خلاف جماعة أهل مذهبنا ، في استعمال المناظرة .

وأخطأ من ادعى ذلك - أيضاً - من الإمامية ، وتجاهل .

لأنَّ فقهاء الإمامية ، ورؤساءهم في علم الدين ، كانوا يستعملون المناظرة ، ويدينون بصحتها ، وتلقى ذلك عنهم الخلف ، ودانوا به^(١٢) .

(٦) الإمامية :

فرقة من المسلمين ، تلتزم بالتوحيد والعدل ، ونبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، والمعاد الجسماني ، وبإمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اقرأ عنها : عقائد الإمامية للمظفر ، وأصل الشيعة وأصولها لكاشف الغطاء .

وراجع : تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد .

(٧) أضاف في « ضا » كلمة : إلا .

(٨) في « مج » : فاعليها .

(٩) في « مط » و « مج » : أم .

(١٠) في « مط » : من .

(١١) كلمة « عليه » لم ترد في « تي » .

(١٢) موقف السلفية العامة من علم الكلام :

وقف السلفية أهل السنة من علم الكلام الإسلامي موقفاً معادياً فكان مالك بن أنس ←

وقد أَشْبَعْتُ القول في (هذا الباب] وذكُرتُ أسماءَ المعروفين بالنَظَرِ ، وكُتِبَهم ، ومدائح الأئمة عليهم السلام لهم [^(١٣) في كتابي : الكامل في علوم الدين ، وكتاب : الأركان في دعائم الدين .
وأنا أروي لك - في هذا الوقت - حديثاً من ^(١٤) جملة ما أوردتُ في ذلك ^(١٥) :

أخبرني أبو الحسن ، أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن - مولى آل يقطين - عن أبي جعفر ، محمد بن النعمان : عن أبي عبدالله ، الصادق جعفر بن محمد عليه السلام :
قال : قال لي : خاصمُهم ويُنُوا لهم الهدى الذي أنتم عليه (ويُنُوا لهم ضلالهم) ^(١٦) وباهلوه في علي عليه السلام ^(١٧) .

→ يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل ... الاعتصام ، للشاطبي (٢ / ٢ - ٣٣٤) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٦٢٤ - ٦٢٥) .
وكان أحمد بن حنبل يقول : « لست صاحب كلام ، وإنما مذهبي الحديث ، المنية والأمل ، لابن المرتضى (ص ١٢٥) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٧ - ٥٠٨ و ٦٧٩)
وَأَلَفَ الخطابي منهم كتاب : الغنية عن الكلام وأهله .
لكنَّ الأشاعرة من العامة تصدّوا لهم فألف الأشعري « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لاحظ مذاهب الإسلاميين (١ / ١٥ - ٢٦) .

- (١٣) ما بين المعقوفين لم يرد في « ن » .
(١٤) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » ولا في « تي » .
(١٥) زاد في « مط » و « مج » : إن شاء الله .
(١٦) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .
(١٧) الحديث ذكره المفيد مرسلًا في تصحيح الاعتقاد (ص ٢١٨) .

[اتِّهَامُ التَّشْبِيهِ]

[وقول هشامٍ بالتجسيم اللفظي]

قلتُ : فَإِنِّي لَا أَزَالُ أَسْمَعُ الْمُعْتَزِلَةَ يَدْعُونَ عَلَى أَسْلَافِنَا^(١) :
أَنَّهُمْ كَانُوا - كُلَّهُمْ - مُشَبَّهَةً .
وَأَسْمَعُ الْمَشَبَّهَةَ مِنَ الْعَامَّةِ^(٢) يَقُولُونَ مِثْلَ ذَلِكَ .

وَأَرَى جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ يَطَابِقُونَهُمْ
عَلَى هَذِهِ الْحِكَايَةِ ، وَيَقُولُونَ : إِنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ إِنَّمَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ !
فَأُجِبُ^(٣) أَنْ تَرَوِي لِي حَدِيثًا يُبَيِّنُ ذَلِكَ .
فَقَالَ : هَذِهِ الدَّعْوَى كَالْأُولَى^(٤) .

وَلَمْ يَكُنْ فِي سَلَفِنَا رَحْمَهُمُ اللَّهُ مَنْ يَدِينُ بِالتَّشْبِيهِ مِنْ طَرِيقِ

(١) فِي « ن ، ضا ، وَتِي » : أَسْلَافَكُمْ .

(٢) فِي « ن ، وَضا ، وَتِي » : مِنَ الْعَالَمِ .

(٣) فِي « ن » : فَأُجِبُ .

(٤) فِي « مَج » : كَالْأُولَى .

المعنى^(٥) .

ولأنها خالف هشام^(٦) وأصحابه ، جماعة أبي عبد الله عليه

(٥) يعتقد الشيعة الإمامية بالتوحيد ، ونفي التجسيم ، ونفي الرؤية ، وقد أقاموا على ذلك الأدلة ، من العقل والنقل ، وألفوا في ذلك الكتب ، لكن المخالفين - ولاغراض أو شبه - اتهموهم بخلاف ذلك ، فتصدى لهم كبار الطائفة بالرد والتفنيد .

قال الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي (ت ٣٨١) في مقدمة كتابه « التوحيد » : إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أني وجدت قوماً من المخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر ، لما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها ، ولم يعرفوا معانيها . . . فقبحوا لذلك عند الجهال صورة مذهبنا ، ولبسوا عليهم طريقتنا ، وصدّوا الناس عن دين الله ، وحملوهم على جحود حجج الله ، فتقرّبت إلى الله تعالى ذكره بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ، ونفي التشبيه والجبر . لاحظ : التوحيد (ص ١٧ - ١٨) .

هذا ، والشيخ الصدوق يعدّ في أهل الحديث من الشيعة .
وقد ألف أخوه الحسين بن علي بن الحسين القمي كتاباً باسم « التوحيد ونفي التشبيه » .
وأنظر حول اعتقادنا في التوحيد : نهج الحق ، للعلامة (ص ٥٥ - ٥٦) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٣ - ٢٩٤) .

والغريب أن للعلامة - وخاصة الحشوية منهم - مقالات منكّرة في التجسيم والتشبيه والرؤية ، تقشعر منها الجلود ، وقد فصلنا البحث معهم والردّ على شبهاتهم ، والكشف عن أغلاطهم وما إلى ذلك ، في مقال مستقل ، أعاننا الله على تكميله .
ولاحظ التعليقين رقمي (٢١) و (٣٥) من الفقرة [٩] فيما يأتي .

(٦) هشام بن الحكم ، أبو محمد ، الكندي - مولا هم - البغدادي ، الكوفي :
متكلّم شيعي ، من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، ولد في الكوفة ، ونشأ في واسط ، وانتقل إلى بغداد ، له روايات كثيرة في العقائد والأحكام ، وألف كتباً عديدة ، أكثرها في الكلام ، منها : التوحيد ، والكلام على حدث الأجسام ، والردّ على الزنادقة ، والردّ على أصحاب الاثنين ، والردّ على أصحاب الطبائع ، وكتاب الشيخ والغلام في التوحيد ، الردّ على المعتزلة ، والردّ على أوطاطالس في التوحيد ، والمجالس في التوحيد ، وكتب كثيرة في الإمامة .

السلام بقوله^(٧) في الجسم ؛ فزعم أن الله تعالى : « جِسْمٌ لَا^(٨) كالأجسام »^(٩) .

وقد روي : أنه رجع (عن هذا القول بعد ذلك .

وقد اختلفت الحكايات^(١٠) عنه ، ولم يصح - منها - إلا ما ذكرت^(١١) .

وأما الردُّ على هشام ، والقول بنفي التشبيه ، فهو أكثر من أن

→

ترجم له أصحاب الكتب الرجالية الشيعية كافة ، وأثنوا عليه بالثقة والتحقق بهذا الأمر ، والتقدم في الكلام ، كما جرحه العامة ، وخاصة المعتزلة لشدة عليهم ، ولعجزهم عن مقارعة حُججه .

وقد تحدثنا عنه في مقالنا عن مقولته « جسم لا كالأجسام » كما سيأتي .

وأنظر ترجمته في رجال النجاشي (ص ٤٣٣) رقم (١١٦٤) والفهرست للطوسي (ص ٢٠٣) رقم (٧٨٢) ورجال الكشي ، الأرقام (٤٧٥ - ٥٠٣) و (١٠٢٥) .

(٧) يدل هذا التعبير على أن لهشام رأياً في التعبير بالجسم ، وهو إطلاقه على البارئ بلفظه ، لا بمعناه المعروف ، بل بمعنى « الشيء » الذي اصطلاحه هشام ، وكان متداولاً في عصره ، واستدل عليه بالحصص العقلي ، وقد أوضحنا كل هذه الجوانب في مقالنا عن « جسم لا كالأجسام » .

(٨) كذا في « مط » و « مج » لكن في « ن ، ضا ، تي » : ليس ، بدل « لا » .

(٩) هذه المقولة المعروفة عن هشام إطلاقها ، وإن نقلت عن غيره أيضاً ، وقد تحدثنا عن مدلولها وعن دليلها عند هشام ، بنحو مفصل جداً في مقال بعنوان « مقولة جسم لا كالأجسام بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام » نشر في مجلة (تراثنا) العدد التاسع عشر (ص ٧ - ١٠٧) .

(١٠) ما بين القوسين ورد في « مط » و « مج » .

(١١) لاحظ مقالنا المذكور آنفاً ، فقد ذكرنا بتفصيل ما يصح نسبته إلى هشام من القول ، في باب التجسيم ، وأن أعداءه من العامة - خاصة المعتزلة - قد نسبوا إليه أموراً باطلة اتهموه بها زوراً وهتافاً ، فلاحظ .

يخصى من الرواية عن آل محمد عليهم السلام .

أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولونه (رحمه الله) (١٢) ،
عن محمد بن يعقوب (١٣) ، عن محمد بن (١٤) أبي عبد الله ، عن محمد بن
إسماعيل ، عن الحسين بن الحسن ، عن بكر بن صالح والحسن (١٥)
ابن سعيد ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت
يونس بن ظبيان ، يقول : دَخَلْتُ على أبي عبد الله عليه السلام ،
فقلتُ له : إنَّ هشام بن الحكم يقول في الله عزَّ وجلَّ (١٦) قولاً عظيماً ،

(١٢) الترخم لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(١٣) روى الكليني محمد بن يعقوب هذا الحديث بنفس السند الذي جاء في كتابنا
(الحكايات) إلا أنَّ فيه : « ... بكر بن صالح ، عن الحسن بن سعيد ... » في
الكافي (ج ١) كتاب التوحيد ، باب النهي عن الجسم والصورة ، الحديث (٦) تسلسل
(٢٨٣) .

وقد رواه الصدوق ، بعين السند ، إلا أنَّ فيه : « ... الحسين بن الحسن والحسين بن
علي ، عن صالح بن أبي حماد ، عن بكر بن صالح ، عن الحسين بن سعيد ... » في
كتاب التوحيد ، الباب (٦) الحديث (٧) (ص ٩٩) .

وبعد المتابعة والفحص في الأسانيد توصلنا إلى أنَّ الصحيح ما جاء في كتابنا من عطف
الحسن بن سعيد بالواو ، على الحسين بن الحسن - وهو ابن بردة - لأنَّه في طبقته ، وهما
يرويان عن بكر بن صالح ، وبكر يروي عن محمد بن زياد .

وأما الحسين بن سعيد - فهو الكوفي الخزَّاز ، وهو الذي يروي عنه بكر بن صالح ، وهو
غير الأهوازي المعروف ، بل أقدم منه طبقةً .

والاستدلال على كلِّ هذه الدعاوي ، والاستشهاد لها ، يطول جداً وليست هذه التعليقات
منسعة لذلك ، وسنوردها في بعض بحوثنا الرجالية ، بعونه تعالى .

(١٤) في « ن » زيادة : أحمد بن .

(١٥) في « مط » و « مج » : الحسين ، ولاحظ التعليقة (١٣) السابقة هنا .

(١٦) قوله : « عزَّ وجلَّ » لم يرد في « تي » .

إِلَّا أَنِّي أَخْتَصِرُ لَكَ مِنْهُ أَحْرَفًا^(١٧) : يَزْعُمُ : أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ^(١٨) :
« جِسْمٌ (لا كالأجسام) »^(١٩) ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ : جِسْمٌ ، وَفِعْلٌ
الْجِسْمُ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ^(٢٠) بِمَعْنَى الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ
بِمَعْنَى الْفَاعِلِ .

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يَا وَنَحَهُ ! أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ
مَحْدُودٌ ، مُتَنَاهٍ ، مُحْتَمِلٌ لِلزِّيَادَةِ^(٢١) وَالنَّقْصَانِ ، وَمَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ كَانَ
مَخْلُوقًا ؟ ! (فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى جِسْمًا ؛ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ)^(٢٢) وَالْمَخْلُوقِ
فَرْقٌ .

فَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَحُجَّتُهُ عَلَى هِشَامٍ فِيمَا اعْتَلَّ
بِهِ هِشَامٌ مِنَ الْمَقَالِ^(٢٣) .

فَكَيْفَ نَكُونُ قَدْ أَخَذْنَا ذَلِكَ^(٢٤) عَنْ الْمُعْتَزِلَةِ ؟ !
لَوْلَا قِلَّةُ الدِّينِ ؟ !

(١٧) فِي « مَط » : حَرْفًا .

(١٨) فِي « تَي » : تَعَالَى ، بَدَلَ « سَبْحَانَهُ » .

(١٩) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ وَرَدَ فِي « مَط » فَقَطْ .

(٢٠) فِي « ن » ، ضَا ، تَي : التَّابِعُ ، وَالْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ مِنَ النُّقْطِ فِي « تَي » .

(٢١) فِي « ن » : مُتَحَمِّلُ الزِّيَادَةِ .

(٢٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ « مَط » وَ« مَج » .

(٢٣) فِي « ن » ، ضَا ، تَي : عَلَى هِشَامٍ اعْتَلَّ فِيهِ لِمَقَالِهِ .

(٢٤) فِي « ن » : أَخَذْنَاهُ ، بَدَلَ : أَخَذْنَا ذَلِكَ .

[اتِّهَامُ الْجَبْرِ وَالرُّؤْيَةِ]

[ضِدَّ شِيعَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَام]

قُلْتُ لَهُ^(١) : فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ^(٢) : أَنَّ الْجَمَاعَةَ كَانَتْ تَدِينُ بِالْجَبْرِ ،
وَالْقَوْلِ بِالرُّؤْيَةِ ، حَتَّى نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ
عَنَّا ذَلِكَ^(٣) .

فَهَلْ مَعْنَا رِوَايَةٍ بِخِلَافٍ مَا ادَّعَوْهُ ؟

فَقَالَ : هَذَا - أَيْضاً - (تَخْرُصُ عَلَيْنَا)^(٤) كَالْأَوَّلِ .

مَادَانِ (أَحَدٌ مِنْ)^(٥) أَصْحَابِنَا قَطُّ^(٦) بِالْجَبْرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَامِيًّا^(٧) لَا يَعْرِفُ تَأْوِيلَ الْأَخْبَارِ ، أَوْ شَاذًا عَنْ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ

(١) « له » من « تي » .

(٢) في « ن » ، ضا ، تي : يزعمون .

(٣) كذا في « ضا » لكن في النسخ البواقي : عن ذلك .

(٤) ما بين القوسين من « ن » و « تي » .

(٥) ما بين القوسين من « ن » .

(٦) كلمة (قط) من « مط » و « مج » .

(٧) المراد بالعامي : هو من لا خبرة له بالعلم ، ولو كان يلمّ بعباراته ، ويحفظ النصوص ←

وَالنُّظَارُ^(٨) .

والرواية في العَدْلِ ، وَنَفْيِ الرُّؤْيَةِ ، عن آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا الْإِخْصَاءُ .

أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ ، سَهْلُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّيبَاغِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى الْمَصْرِيِّ^(٩) ، قَالَ : حَدَّثَنَا^(١٠) أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ عَلِيٍّ^(١١) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(١٢) ،

→

المرتبطة به ، وإِنَّمَا يُخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّظَرِ فِي الْعِلْمِ ، وَهَذَا يَعْمُ الْفَقْهُ وَالْكَلَامُ ، بَلْ سَائِرُ الْمَعَارِفِ .

(٨) ذهب أهل الحديث - وهم الأخباريون - إلى الالتزام ، بما ورد في الروايات والتسليم لظواهرها ، وما تدلُّ عليه من الاعتقاد بالجبر ، فقالوا تبعاً لبعض النصوص : « أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين » قال الصدوق منهم : ومعنى ذلك : أنه لم يزل عالماً بمقاديرها

وقد رُدَّ ذلك في مذهب المتكلمين من الشيعة ، قال الشيخ المفيد - وهو من أهل الاجتهاد - : الصحيح عن آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ : أَنَّ أفعال العباد غير مخلوقة لله ، والذي ذكره أبو جعفر [الصدوق] قد جاء به حديث غير معمول به ، ولا مرضي الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لغة العرب أَنَّ العلم بالشيء هو خلق له ... أَنظر تصحيح الاعتقاد (ص ١٩٧ - ٢٠١) ولاحظ (ص ٢٠١) فَإِنَّ فِيهِ تَفْصِيلاً عَنْ الْجَبَرِ وَمَعْنَاهُ .

واقراً كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٨٢) .

وتعرض الشيخ المفيد لذلك في المسألة السابعة من المسائل الساروية ، لاحظ : عدّة رسائل للشيخ المفيد (ص ٢٢١) .

(٩) في « ن » : البصري ، بدل « المصري » .

(١٠) في « ن » : حدثني .

(١١) « بن علي » لم ترد في « ن » .

(١٢) في « ن » و « ق » : عبيد الله .

قال : (سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ) (١٣) :

سمعتُ جعفر بن محمد عليه السلام - وكان أفضَلَ من رَأَيْتُ من الشرفاء (١٤) والعُلَماء ، وأهل الفضل - وقد سُئِلَ : عن أفعالِ العباد ؟

فقال : كُلُّ ما وَعَدَ الله ، وتَوَعَّدَ (١٥) عليه ، فَهُوَ من أفعالِ العباد .

وقال : حَدَّثَنِي أَبِي ، عن أبيه ، عن الحسين (١٦) عليه السلام ،

قال : قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم - في بعض كلامه - :
إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ تُرَدُّ إِلَيْكُمْ (١٧) فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا ؛ فَلْيَحْمَدِ الله ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ ؛ فَلَا يَلُومَنَّ (١٨) إِلَّا نَفْسَهُ (١٩) .

فَأَمَّا نَفْيُ الرُّيُوءِ عن الله عَزَّ وَجَلَّ بِالْأَبْصَارِ ؛ فَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ
الْفُقَهَاءِ (٢٠) وَالتَّكَلِّمِينَ من العصابة كافةً ، إِلَّا ما حَكَى عن هشامٍ في
خلافه (٢١) .

(١٣) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(١٤) في « ن ، ضا ، تي » : من البشر ، بدل « من الشرفاء » .

(١٥) في « ن ، و » مج : وتواعد .

(١٦) في « ن و مج و تي » : علي بن الحسين عليهما السلام .

(١٧) في « ن ، و » ضا : عليكم .

(١٨) في « ن ، ضا ، تي » : فلا يلوم .

(١٩) لم أقف على تخريج هذا الحديث فيما توفّر لديّ من كتب الحديث .

(٢٠) كلمة « الفقهاء » لم ترد في « ن » .

(٢١) حكى المخالفون للشيعة عن هشام أقوالاً غريبة في التوحيد وفي الأمور العقلية حتى نسبوا إليه « المحال الذي لا يتردّد في بطلانه ذو عقل » كما نسبوه إليه ابن حجر في لسان الميزان (٦ / ١٩٤) .

وأكبر كلمة خرجت من أفواههم نسبة (التجسيم) إلى هذا الرجل العظيم ، معتمدين على إطلاقه مقولة « جسم لا كالأجسام » غافلين - أو متغافلين - عن مؤدّى هذه ←

والْحَجَجُ عَلَيْهِ مَأْثُورَةٌ^(٢٢) عَنْ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢٣) :

فَمَنْ ذَلِكَ : حَدِيثُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ ، وَقَدْ كَتَبَ^(٢٤) إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، يَسْأَلُهُ^(٢٥) : عَنْ الرُّؤْيَا ؟

فَكَتَبَ جَوَابَهُ : لَيْسَ تَجُوزُ^(٢٦) الرُّؤْيَا مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي

→

المقولة ، ومحتواها ، ودليلها ، وصدرها وذيلها .

وقد أثبتنا في مقالنا السالف الذكر أَنَّ المقولة إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ وَنَفْيِ التَّجْسِيمِ الْمَعْنَوِيِّ ، وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَإِنَّمَا مَدْلُوهَا عِنْدَ هِشَامٍ وَعَلَى مَصْلُوحِهِ فِي الْجِسْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَوْجُودِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ ، هُوَ مَفْهُومُ جُمْلَةٍ « شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ » الْمَأْخُذَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ بِلا زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ .

وعلى أثر جهلهم بهذا ، أو تجاهلهم عنه ، عمدوا إلى اتهام هِشَامٍ بِمَا يَسْتَلْزِمُهُ الْقَوْلُ بِالتَّجْسِيمِ ، مِنْ الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ ، وَالْقَوْلِ بِالرُّؤْيَا .

وَمَنْ تَعَمَّدَ اتِّهَامَ هِشَامٍ ، مَعَ وَقُوفِهِمْ عَلَى مُؤَدَى مَقُولَتِهِ ، هُمُ الْمُعْتَزَلَةُ مِنَ الْعَامَّةِ ، فَهَذَا الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ يَقُولُ : وَأَمَّا هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُجَسِّمَةِ ! فَلَا يُنْهَوْنَ عَنْ يُرَى فِي الْحَقِيقَةِ وَيَلْمَسُ . الْمَغْنَى فِي الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ (٤ / ١٣٩) .

مَعَ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ نَفْسَهُ اعْتَرَفَ بِأَنَّ مَعَانِيَ الشَّيْءِ ، وَالْمَوْجُودِ ، وَالْقَائِمِ بِنَفْسِهِ ، لَا تُوَدِّي إِلَى التَّجْسِيمِ ، وَلَا تُلَازِمُ الْقَوْلَ بِالرُّؤْيَا ، الْمَغْنَى (٤ / ١٨٠) وَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي مَقَالِنَا الْمَذْكُورِ أَنَّ هِشَامًا إِنَّمَا عَنِ بَقُولِهِ « جِسْمٌ » أَنَّهُ شَيْءٌ ، مَوْجُودٌ ، قَائِمٌ بِنَفْسِهِ .

هَذَا ، وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُ يَرَوْنَ ذِيلَ الْمَقُولَةِ : « ... لَا كَالْأَجْسَامِ » حَيْثُ يَنْفِي فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ بِالْأَجْسَامِ ، وَيَنْفِي بِذَلِكَ كُلَّ صِفَةٍ وَخُصُوصِيَّةٍ لِلْأَجْسَامِ عَنِ الْبَارِي ، فَكَيْفَ يَنْسُبُونَ إِلَى هِشَامٍ الْقَوْلَ بِالرُّؤْيَا وَاللَّمْسِ ؟

فَأَنْظُرْ مَقَالَ : مَقُولَةُ جِسْمٍ لَا كَالْأَجْسَامِ ، ... وَخَاصَّةً (ص ٥٠ - ٥١) .

(٢٢) فِي « ن » ، وَ « ت » : مَا نَرُوه .

(٢٣) فِي « مَط » : عَلَيْهِمَا السَّلَامُ .

(٢٤) فِي « ن » ، ضَا ، تِي : قَالَ : كَتَبْتُ ، بَدَلُ « وَقَدْ كَتَبَ » .

(٢٥) فِي « ن » ، ضَا ، تِي : أَسْأَلُهُ .

(٢٦) فِي « مَج » : نَحْرُزُ ، بَدَلُ « تَجُوزُ » .

والمَرْتَبِيُّ هَوَاءٌ ينفذه البَصَرُ ، فمتى انقطع الهواء وعدم الضياء ؛ لم تصح الرؤية ، وفي وجوب^(٢٧) اتّصال الضياء بين الرائي والمَرْتَبِيِّ وجوبُ الأَشْبَاه^(٢٨) ، والله يتعالى عن الأَشْبَاه^(٢٩) قَبَّحَتْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةُ بِالْأَبْصَارِ^(٣٠) .

فهذا قولُ أبي الحَسَنِ عليه السلام وَحُجَّتُهُ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ ، وعليها اعتمدَ جميعُ^(٣١) من نفى الرؤية من المتكلمين .

وكذلك الخَبَرُ المَرْوِيُّ عن الرضا عليه السلام^(٣٢) .

وَتَبَوُّهُ مَعَ نَظَائِرِهِ فِي كِتَابِي الْمَقْدَمِ ذَكَرَهُمَا ، يَغْنِي^(٣٣) عَنْ

(٢٧) في « مج » : وجود ، بدل « وجوب » .

(٢٨) كذا في « مط » ، لكن في النسخ : الاشتباه .

(٢٩) في « ن » ، و « ضا » : الاشتباه .

(٣٠) الحديث رواه الكليني في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٤) ، وانظر بحار الأنوار (٤ / ٣٤ - ٣٦) .

(٣١) في « ن » ، ضا ، تي : كل ، بدل « جميع » .

(٣٢) وردت عن الإمام الرضا عليّ بن موسى عليه السلام أحاديث عديدة في نفي الرؤية :

منها : حديث أبي قرّة ، عنه عليه السلام ، في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٢) ، ورواه الصدوق في التوحيد ب ٨ ح ٩ ص ١١١ .

ومنها : حديث سؤال المأمون للرضا عليه السلام حول الرؤية : في التوحيد - للصدوق - الباب (٨) الحديث (٢٤) ص (١٢١) .

ومنها : حديث آخر ، في التوحيد ، للصدوق ، الباب (٨) ح ١٣ ص ١١٣ . وانظر - أيضاً - نفس الباب ، الحديث (٢١) ص (١١٧) .

وقد جمع الكليني أحاديث نفي الرؤية في ذلك الباب من كتاب التوحيد من الكافي ، وكذلك الصدوق في التوحيد ، وجمع الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين أحاديث أهل البيت عليهم السلام في نفي الرؤية في كتابه القيم « كلمة حول الرؤية » (ص ٣٢ - ٣٨) .

(٣٣) في « مج » : غنى .

إيراده^(٣٤) في هذا المكان^(٣٥) .

(٣٤) في « تي » : إيرادها .

(٣٥) لقد تَبَرَّأ الشيعةُ الإماميةُ من عقيدة التجسيم للبارئ ، فنزَّهوه عن كل ما يحده ويصفه بصفات الأجسام وخصائصها ، ومنها الرؤية ، لا في الدنيا ، ولا في الآخرة .
فلاحظ : نهج الحق - للعلامة - (ص ٤٦ - ٤٨) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٦ - ٢٩٩)
والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٩٥ - ١٩٨) .

وقد أَلَفَ سماحة الإمام السيد شرف الدين الموسوي العاملي كتابه الحافل باسم « كلمة حول الرؤية » استوعب فيه جهات البحث عقلاً ونقلاً ، وهو مطبوع منشور .
وَأَلَفَ السيد أبو القاسم بن الحسين النقوي ، القمي ، اللكهنوي ، المتوفى سنة (نيّف وعشر وثلاثمائة) كتاباً ثلاثة في نفي الرؤية وهي : « نفي رؤية الله » و « لا تدركه الأبصار » و « إزالة الغيّن في رؤية العين » باللغة الفارسية ، وهي كلّها مطبوعة في الهند ، كما في الذريعة (١ / ٥٢٩ - ٥٨٤) .

أما العامة ، فقد خالف الأشاعرة منهم عُقلاء العالم كافةً بادّعائهم غير المعقول ، في باب الرؤية ، إذ حكموا بأنّ الله - جلّ وعلا - يُرى بالعين المجردة ، وهذا هو مذهب السلفية منهم ، ويسمّون في كتب الفرق بالصفائية ، وقد صرّح الشهرستاني بأنّ سِمة الصفائية تطلق على الأشاعرة .

فهذا إمامهم المتفلسف الغزالي يقول في كتابه : الاقتصاد (ص ٣٠ - ٣٥) : إنّ الله - سبحانه وتعالى - عندنا مَرئيٌّ ، لوجوده ، ووجود ذاته ! ثم استدلّ على جواز ذلك عقلاً ، بمسلكين (ص ٣٢ - ٣٤) ثم قال في وقوعه شرعاً : فدلّ الشرع على وقوعه ! وأضاف :

أما « الحشوية » [ويعني السلفية من العامة] فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة ، فأثبتوا « الجهة » حتى لزمته بالضرورة « الجسميّة » و « التقدير » والاتّصاف بصفات الحدوث .

وأما « المعتزلة » فإنهم نفوا الجهة ، وخالفوا قواطع الشرع [!] فهؤلاء تَغَلَّغُوا في « التنزيه » محترزين عن « التشبيه » فأفراطوا . والحشوية أثبتوا « الجهة » احترازاً عن التعطيل فشبهوا .

أقول : ولهم في ذلك أقاويل بشعة منكرة ، لا يستسيغها عقل ولا ذوق ، إقرأها في :
التنبيه والردّ ، للملطي (ص ٩٧ - ٩٨ ، ١١٦ - ١١٨) وأنظر : الملل والنحل ←

→ للشهرستاني (ص ١٠٠ و ٩٢ - ٩٣ من الجزء الاول) ومذاهب الإسلاميين (١ / ٥٤٨ و ٥٥٤ و ٦١٣) في إثبات الأشعرية و الباقلاني للرؤية ، وأقرأ ردّ القاضي عبد الجبار عليهم في مذاهب الإسلاميين (١ / ٤١٧ - ٤٢٣) .

وقد أشبع الردّ عليهم الشيخ العلامة المحقق محمد زاهد الكوثريّ في تعليقاته القيّمة على : التنبيه والردّ ، للملطي .

وفي العزم استيعاب الردّ على سخافاتهم وترهاتهم في هذه المسألة ، في بحث مفصل ، أعاننا الله على إنجازه ، بمنّه وكرمه ، آمين .

[من أحاديث أهل البيت عليهم السلام]

[في الوصية بالورع والعمل والشكر]

فصل من الحديث والحكايات عنه^(١)

[١] أخبرني الشيخ أبو عبدالله (أدام الله عزه)^(٢) قال :
أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن^(٣) الوليد ، عن أبيه ،
عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن يونس
ابن عبد الرحمن ، عن بعض أصحابه ، عن خثمة عن أبي عبدالله
جعفر بن محمد عليه السلام :

قال دخلت عليه أودعته ، وأنا أريد الشخوص عن^(٤) المدينة .
فقال : أبلغ موالينا السلام ، وأوصيهم بتقوى الله ، والعمل

(١) في « ن ، ضا ، تي » : الحديث عنه والحكايات .

(٢) ما بين القوسين من « مط » .

(٣) كلمة « بن » لم ترد في « مط » .

(٤) في « مط » و « مج » : إلى ، بدل « عن » ، وكذا في مستطقات السرائر (ص ١٩٢)
نقلًا عن كتابنا هذا .

الصالح وأن يعودَ صحيحُهُمْ مَرِيضَهُمْ ، وَلْيَعُدَّ غَنِيَّهُمْ عَلَى فَقِيرِهِمْ ، وَأَنْ يَشْهَدَ حَيْثُهم جَنَازَةُ مَيِّتِهِمْ ، وَأَنْ يَتَلَقُوا^(٥) في بيوتهم ، وَأَنْ يَتَفَاوَضُوا^(٦) علم الدين ؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ حَيَاةً لَأَمْرِنَا رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَى أَمْرَنَا .

وَأَعْلِمُهُمْ - يَا خَيْثَمَةَ - أَنَّا لَا نُغْنِي^(٧) عَنْهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ، إِلَّا بِالْعَمَلِ^(٨) الصالح ؛ فَإِنَّ وَلَا يَتَنَا لَا تُنَالُ إِلَّا بِالْوَرَعِ ، وَإِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَصَفَ عَذْلًا ثُمَّ خَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ^(٩) .

(٥) في « مط » : يلاقوا .

(٦) في « مط » : وليتفاوضوا .

(٧) في « مط » : أَنَّهُ لَا يَغْنِي .

(٨) في « مط » و « مج » . إِلَّا الْعَمَلُ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُسْتَطَرَفَاتِ .

(٩) في « ن » : لغيره .

والحديث رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر (ص ١٦٢ - ١٦٣) من كتاب العيون والمحاسن ، للمفيد .

ونقل في الاختصاص - المنسوب إلى المفيد - (ص ٢٩) عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عن عبد الأعلى مولى آل سام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول لخيثمة : يا خيثمة . . . إلى قوله عليه السلام : « رحم الله من أحى أمرنا » .

وخرجه محققه عن الكافي (٢ / ١٧٥) والطوسي في مجالسه (أمالي الطوسي) (ص ٨٤) الطبعة الحجرية .

وفي بعض المصادر أَنَّ خَيْثَمَةَ الْجَعْفَنِيَّ رواه عن أبي جعفر عليه السلام كما في كتاب جعفر ابن شريح الحضرمي ، المطبوع في الأصول الستة عشر (ص ٧٩) وكتاب الغايات للرازي (ص ٩٩) مثله .

وأسند الشيخ الطوسي في أماليه (١ / ٣٨٠) هذا الحديث إلى الرضا عليه السلام أَنَّهُ قال لخيثمة ، باختلاف ، ونقله الديلمي في أعلام الدين (ص ٨٣ - ٨٤) .

ولاحظ : فقه الرضا عليه السلام ص ٣٥٦ ، وقرب الإسناد (ص ١٦) ووسائل الشيعة ، كتاب الحج ، أبواب المزار ، تسلسل (١٩٨٧٢) .

[٢] - (أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ الْإِمَامُ ^(١٠) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ :
قال : أَخْبَرَنِي ^(١١) أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ ^(١٢) عُلْقَمَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَوْصِنِي .

فَقَالَ : أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَالْوَرَعِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَطُولِ السُّجُودِ ،
وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ ، وَصِدْقِ الْحَدِيثِ ، وَحُسْنِ الْجَوَارِ ، فَبِهَذَا جَاءَنَا مُحَمَّدٌ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ .

صَلُّوا ^(١٣) عَشَائِرَكُمْ ، وَعُودُوا مَرْضَاكُمْ ، وَاحْضَرُوا
جَنَائِزَكُمْ ^(١٤) .

وَكُونُوا لَنَا زَيْنًا ، وَلَا تَكُونُوا عَلَيْنَا ^(١٥) شَيْنًا ، حَبِّبْنَا إِلَى النَّاسِ ،
وَلَا تُبْغِضُونَا إِلَيْهِمْ ، جُرُّوا إِلَيْنَا كُلَّ مَوَدَّةٍ ، وَادْفَعُوا عَنَّا كُلَّ قَبِيحٍ ^(١٦) .

فَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ خَيْرٍ ؛ فَنَحْنُ أَهْلُهُ ، وَمَا قِيلَ فِينَا مِنْ شَرٍّ
فَوَاللَّهِ ؛ مَا نَحْنُ كَذَلِكَ .

لَنَا حَقٌّ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(١٠) كلمة « الإمام » من « مج » .

(١١) ما بين القوسين من « مط » و « مج » وفي النسخ بدلها : قال الشيخ : وأخبرني .

(١٢) في « تي » عن علقمة ، بدل : « بن علقمة » .

(١٣) زاد في « مط » : في ، وكذا في نسخة من المستطرفات .

(١٤) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : جنائزهم .

(١٥) في « مط » : لنا .

(١٦) في « مط » و « مج » : كل شر ، وكذا في المستطرفات .

وسلم ، وولادة طيبة .

فهكذا فقولوا^(١٧) .

[٣] - وهذا الإسناد : عن الحلبي ، عن حميد بن المثني ، عن يزيد بن خليفة ، قال :

قال لنا أبو عبد الله عليه السلام - ونحن عنده - : نَظَرْتُمْ - والله - حَيْثُ نَظَرَ اللَّهُ ، وَاخْتَرْتُمْ مَنْ اخْتَارَ اللَّهُ ، أَخَذَ النَّاسُ يَمِيناً وَشِمَالاً ، وَقَصَدْتُمْ قَصْدَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

أَنْتُمْ - والله - عَلَى الْمَحَجَّةِ الْبَيْضَاءِ ، فَأَعِينُوا عَلَى ذَلِكَ بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ^(١٨) .

فَلَمَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْرُجَ (مِنْ عِنْدِهِ)^(١٩) قَالَ : مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِذَا عَرَفَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْأَمْرِ^(٢٠) أَنْ لَا يَعْرِفَهُ النَّاسُ بِهِ^(٢١) .

إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ لِلنَّاسِ ؛ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى النَّاسِ ، وَمَنْ عَمِلَ لِلَّهِ ؛ كَانَ ثَوَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٢٢) .

(١٧) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٣) عن العيون والمحاسن ، للمفيد ، ومثله متناً وسنداً في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) الطبعة الثانية .
وقريب منه في صفات الشيعة للصدوق عن الصادق عليه السلام ، الحديث (٣٩) .

(١٨) كلمة « واجتهاد » من « ن » و « ضا » فقط .

(١٩) ما بين القوسين من « ن » فقط .

(٢٠) كلمة « الأمر » ليست في « ن » ولا في « ت » .

(٢١) كلمة « به » لم ترد في « ت » .

(٢٢) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ٣ - ١٦٤) وأورد البرقي في المحاسن (ص ١٤٨) صدره بسنده عن أبيه ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن أبي المغرأ - وهو ←

[٤] - وقال : قال الحسن (بن علي) ^(٢٣) عليه السلام لرجل :
يا هذا ، لا تُجاهِدِ الطَّلَبَ جهادَ المُغالِبِ ، ولا تُكِلَ على
القَدْرِ اتِّكَالَ المُستَسَلِمِ ؛ فإنَّ ابتِغَاءَ الفضلِ من السُّنةِ ، والإجْمالِ في
الطَّلَبِ من العِفَّةِ ^(٢٤) ، وليست العِفَّةُ بدافِعَةٍ رِزْقاً ، ولا الحِرْصُ بِجالبِ
فضلاً ، فإنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ ، والأَجَلَ مَوْقُوتٌ ^(٢٥) واستِعمالُ الحِرْصِ
يُورِثُ المَأْثِمَ ^(٢٦) .

[٥] - قال : وأتى رجُلٌ أبا عبد الله عليه السلام ؛ فقال : يا بنِ
رَسُولِ اللهِ ، أوصني .

فقال له : لا يَفْقِدُكَ اللهُ ^(٢٧) حَيْثُ أَمَرَكَ ، ولا يَراكَ ^(٢٨) حَيْثُ نَهاكَ .

فقال له : زِدْني .

فقال : لا أَجِدُ مَزِيداً ^(٢٩) .

→ حميد بن المثنى - .

وذكره في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) ذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٢٣) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ولا في « ق » .

(٢٤) في « ضا » : الفقه ، هنا وفي الجملة التالية : وليس الفقه ، بدل « العِفَّة » في الموضعين .

(٢٥) في « ن » : موقوف ، بدل « موقت » وكذلك في بشارة المصطفى .

(٢٦) في « مج » : المأثم .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وفي تحف العقول (ص ٢٣٣) عن

الحسن عليه السلام ، وفي التمهيد لابن همام (ص ٥٢) ح (٩٨) وذكره في

بشارة المصطفى ، في ذيل الحديث الثاني السالف .

(٢٧) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٨) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٩) كلمة « مزيداً » وردت في « ن » فقط .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ونقله في بشارة المصطفى في ذيل ←

[٦] - قال : وقال الباقر عليه السلام : ما أنعم الله على عبد نعمة فشكرها بقلبه ؛ إلا استوجب المزيد^(٣٠) قبل أن يظهر شكره على لسانه^(٣١) .

[٧] - قال : وقال أبو عبد الله عليه السلام - في أدبه لأصحابه :- من قصرت يده عن المكافاة^(٣٢) فليطل لسانه بالشكر^(٣٣) .

[٨] - قال : وقال عليه السلام : من حق الشكر لله على نعمه^(٣٤) أن يشكر من أجرى تلك النعمة على يده^(٣٥) .

[٩] - قال : وقال سلمان رحمة الله عليه^(٣٦) : أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله بسبع ، لا أدعهن على حال : أن أنظر إلى من هو دوني ، ولا أنظر إلى من هو فوقني ، وأن أحب الفقراء وأذنو منهم ، وأن أقول^(٣٧) الحق - وإن كان مرأ - وأن أصل رحي - وإن كانت مذبرة - وأن لا أسأل الناس شيئاً ، وأوصاني : أن أكثر من قول : « لا

→ الحديث الثاني وبسنده .

(٣٠) زاد في « مط » و « مج » كلمة : بها .

(٣١) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وذكره في بشارة المصطفى في ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٢) في « مط » و « مج » : بالمكافاة .

(٣٣) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى ، بذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٣٤) في « مط » و « مج » : تعالى ، بدل (على نعمه) .

(٣٥) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى (ص ٢٢) ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٦) في « مط » : رضي الله عنه .

(٣٧) في « ن » و « ضا » و « ق » : وأرى قول الحق .

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » فَإِنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ^(٣٨) .

[١٠] - قَالَ : وقال أبو عبدالله عليه السلام : قَالَ رَجُلٌ لِأَبِي :
مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا قَدْرًا ؟

فَقَالَ : مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ فِي نَفْسِهِ خَطَرًا^(٣٩) .

[١١] - وقال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : ثَلَاثَةٌ مِنْ
مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ : إِعْطَاءُ مَنْ حَرَمَكَ ، وَصِلَةُ مَنْ قَطَعَكَ ، وَالْعَفْوُ
عَمَّنْ ظَلَمَكَ^(٤٠) .

[١٢] - أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي^(٤١) أَبُو
الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ
صَفْوَانَ^(٤٢) ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ^(٤٣) ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ

(٣٨) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه البرقي في المحاسن (١ /
١١) ح (٣٤) عن سلمان .

(٣٩) في « ن » ، و « ض » : من لم يجعل الدنيا خطراً ، وفي « ي » : من لم يجعل للدنيا خطراً .
والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

(٤٠) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

وقد جاء في حديث عن الصادق عليه السلام ، عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم ،
أنه قال - في خطبة - : ألا أخبركم بخير خلائق الدنيا والآخرة ؟ وذكر قريباً من الحديث ،
رواه في كتاب الزهد ، للأهوازي (ص ١٥) ، وأنظر تحف العقول (ص ٤٥) و (ص
٢٩٣) .

(٤١) في « ن » ، و « ي » : قال الشيخ المفيد : أخبرني .

(٤٢) اسم « صفوان » ساقط من « ض » .

(٤٣) في « ن » : منصور بن أبي حازم .

ابن الحسين عليه السلام ، قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ثلاث مُنْجياتُ ، وثلاثُ مُهْلِكَاتُ :

فَأَمَّا الْمُنْجِيَاتُ : فَخَوْفُ اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَالْعَدْلُ فِي الْغَضَبِ (والرضا)^(٤٤) وَالْقَصْدُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ .

وَأَمَّا الْمُهْلِكَاتُ : فَشُحُّ مَطَاعٍ ، وَهَوَى مُتَّبِعٍ ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ^(٤٥) .

[انتهى الكتاب]^(٤٦)

(٤٤) ما بين القوسين ليس في « تي » .

(٤٥) الحديث ، رواه الحسين الأهوازي في الزهد (ص ٦٨) عن ابن أبي عمير ، عن منصور ، عن يونس ، عن المنهال ، مثله .

وروى الدولابي في الكنى (١ / ١٥١) عن أنس ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مثله .

وأورد المهلكات : البرقي في المحاسن (٣ / ٣ و ٤ / ٤) عن الصادق أو السجاد عليهما السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وكذا في وصية النبي لعلّي عليهما السلام في كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه (٤ / ٢٦٠) رقم (٨٢٤) .

(٤٦) وقد فرغتُ من التعليق على هذا الكتاب ، ومراجعتهُ للمرة الثانية ، منتصف ليلة الأربعاء ، غرة شعبان المعظم ، سنة اثنتي عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبوية المكرّمة ، بمدينة قم المقدّسة .

وأستغفر الله العظيم ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وكتبَ

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

الفهارس

[مرتبةً على أرقام الصفحات]

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الكتب والمؤلفات .
- ٤ - فهرس الفرق والطوائف .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس المواضع والبلدان .
- ٧ - فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة .
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٩ - فهرس المحتوى .

١ - الآيات الكريمة

الصفحات

الآيات وأرقامها

السور وأرقامها

سورة البقرة (٢)

٥١

﴿ لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ : ٢٥٥

سورة النساء (٤)

٥١

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ : ١٦٦

سورة الأنعام (٦)

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا ﴾ : ١٦٠

سورة هود (١١)

٦٥

﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ بِذَهَبِ السَّيِّئَاتِ ... ﴾ : ١١٤

سورة يوسف (١٢)

٦٤

﴿ وَلَا تُضِيعْ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ : ٥٦

سورة الكهف (١٨)

﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ : ٣٠

٦٤

سورة فاطر (٣٥)

// سورة فصلت (٤١)

﴿ مَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾ : ١١ // ٤٧

٥١

سورة الزلزلة (٩٩)

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ : ٧ و ٨

٦٤

٢ - الأحاديث لشريفة

الحديث	رقم الصفحة
- أبلغ موالينا السلام وأوصهم . . . (الصادق عليه السلام)	٩١
- أحاديث الشفاعة	٦٧
- إنما هي أعمالكم ترد إليكم . . . (الرسول صلى الله عليه وآله)	٨٥
- أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله بسبع . . . (سلمان رحمه الله)	٩٦
- أوصيك بتقوى الله والورع والعبادة . . . (الصادق عليه السلام)	٩٣
- ثلاث منجيات ، وثلاث مهلكات . . . (رسول الله صلى الله عليه وآله)	٩٨
- ثلاثة من مكارم الأخلاق . . . (رسول الله صلى الله عليه وآله)	٩٧
- خاصموهم ، وبينوا لهم الهدى الذي أنتم عليه ، وبينوا لهم ضلالهم ، باهلوهم في علي عليه السلام . (الصادق عليه السلام)	٧٥
- كل ما وعد الله ، أو توعد عليه فهو من أفعال العباد . (الصادق عليه السلام)	٨٥
- لا يفقدك الله حيث امرك ، ولا يراك حيث نهاك (الصادق عليه السلام)	٩٥
- ليس تجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي والمرئي (الهادي عليه السلام)	٨٦
- ما أنعم الله على عبد نعمة فشكرها بقلبه إلا استوجب المزيد . . .	
(الباقر عليه السلام)	٩٦
- ما على أحدكم إذا عرفه الله بهذا الأمر : أن لا يعرفه الناس به	
(الصادق عليه السلام)	٩٤
- من قصرت يده عن المكافاة فليطل لسانه بالشكر	
(الصادق عليه السلام)	٩٦

- مَنْ لم يجعل الدنيا لنفسه في نفسه خطراً (الباقر عليه السّلام في جواب :

مَنْ أعظم الناس في الدنيا قدراً ؟)

٩٧

- نظرتم - والله - حيث نظر الله واخترتم من اختار الله . . . (ابو عبدالله عليه السّلام)

٩٤

- يا هذا ، لا تجاهد الطلب جهاد المغالب . . . (الحسن عليه السلام)

٩٥

- يا ويحه ، أما علم أنّ الجسم محدود متناهٍ . . . (الصادق عليه السلام)

٨١

٣ - الكتب والمؤلفات

- ٢٩ - الآراء الكلامية للشيخ المفيد ، لمارتين مكدرموت
- ٧٥ ، ٣٣ - الأركان في دعائم الدين ، للمؤلف المفيد
- ٨٨ - إزالة الغين في رؤية العين ، للنقوي
- ٢٢ - أصول الكافي (الكافي) للكليني
- ٣٨ ٣٦ ، ٣٤ ، ٢٧ - أوائل المقالات ، للمؤلف المفيد
- ٧٠ - تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى
- ٧٨ ، ٢٢ - التوحيد ، للصديق
- ٧٨ - التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - التوحيد ونفي التشبيه ، للحسين ابن بابويه القمي
- ٧٠ - حجة السنة ، لعبد الغني عبد الخالق
- ٨٠ ، ٤٣ ، ٣٩ ، ٣٧ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٠ ، ٢٨ - الحكايات (كتابنا هذا)
- ٢٨ - حكاية الأقوال العاصمة عن الاعتزال ، لحميدان الحسيني الزبيدي
- ٧٨ - الرد على ارطاطاليس في التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على أصحاب الإثنيين ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على أصحاب الطبائع ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على الزنادقة ، لهشام بن الحكم
- ٧٨ - الرد على المعتزلة ، لهشام بن الحكم
- ٧٥ ، ٢١ - رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري
- ٧٨ - الشيخ والغلام ، لهشام بن الحكم

- ٢٢ - الصحيفة الكاملة (للإمام السَّجَّاد عليه السلام)
- ٦٩ - صفة الجنَّة ، لأبي نعيم الأصفهاني
- ٦٩ - صفة الجنَّة والنار ، لسعيد بن جناح
- ٧٠ - عصمة الانبياء ، للرازي
- ٦١ - العلل في الحجج على قدم العالم ، لبرقلس
- ٦٨ - العلم الشامخ في الردَّ على الآباء والمشايخ ، للمقبلي
- ٩٤ ، ٩٢ ، ٣٤ - العيون والمحاسن ، للمؤلف المفيد
- ٧٥ - الغنية عن الكلام وأهله ، للخطابي
- ٣٨ - الفرق بين الشيعة والمعتزلة والفصل بين العدلية منها ، للمؤلف المفيد
- ٣٣ ، ٣٢ - فصل من حكايات الشيخ المفيد (الحكايات)
- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٤ - الفصول المختارة ، للسيد المرتضى
- ٦٩ ، ٥١ ، ٣١ - القرآن الكريم (كتاب الله)
- ٢٨ - الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيع والاعتزال ، للمنصور الزيدي
- ١١ - الكافي ، للكليني
- ٧٥ ، ٣٣ - الكامل في علوم الدين ، للمؤلف المفيد
- ٩٣ ، ٢٠ ، ١٨ - الكتاب (كتاب الله ، القرآن)
- ٨٧ - كتابا المؤلف (الأركان ، والكامل)
- ٧٨ - الكلام على حدث الأجسام ، لهشام بن الحكم
- ٨٨ - لا تدركه الأبصار ، للتقوي
- ٥٤ - المجالس ، للأشعري
- ٧٨ - المجالس في التوحيد ، لهشام بن الحكم
- ٦٨ - مسألة عذاب القبر وكيفيته ، للمؤلف المفيد
- مقولة « جسم لا كالأجسام » بين موقف هشام ومواقف أهل الكلام ، لمحقق الكتاب
- ٧٩
- ٨٨ - نفي رؤية الله ، للتقوي
- ٢٦ - النقض على المنزلة بين المنزلتين ، للنوبختي

- ٢٧ - نقض فضيلة المعتزلة للمؤلف المفيد
- ٢٢ - نهج البلاغة (من كلام أمير المؤمنين عليه السلام) جمع الشريف الرضي

٤ - الفرق والطوائف

٨٤ ، ٨٠	آل محمد عليهم السلام
٢٢ ، ١٩	الأخباريّة (فرقة)
٨٤ ، ٢٦	الأخباريون
٧٧	أسلافنا (= الإماميّة)
٨٨ ، ٧٥ ، ٦٩ ، ٤٩ ، ٣٠ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٢ ، ٢١ ، ١٩	الأشاعرة
٥٤	الأشعرية (فرقة)
٨٣	أصحابنا (= الإماميّة)
٦١	أصحاب الأفلاطونية الجديدة
٦١	أصحاب بُرقلس
١٨	أصحاب الحديث
٧٧	أصحاب الحديث (من الإماميّة)
٧٣	أصحاب الحديث (من العامّة)
٥٦ ، ٥٣	أصحاب الصفات (= الصفاتيّة)
٧٨	أصحاب هشام بن الحكم
٦٢ ، ٥٩	أصحاب الهيولي
٧٧ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ١٢	الإماميّة (= الشيعة)
٧	الأئمة
١١	الأمراء
٨٤	أهل الاجتهاد

٧٠ ، ٥٤	أهل الإسلام
٥١	أهل الاعتزال
٩١ ، ٧٤	أهل البيت عليهم السلام
١٩	أهل الحديث
٨٤ ، ٧٨ ، ٢٤ ، ٢٢	أهل الحديث (من الشيعة)
٢٤ ، ٢١	أهل الحديث (من العامة)
٥١	أهل العلم والاسلام
٨٥	أهل الفضل
٥١	أهل القبلة
٧٤	أهل مذهبنا (الامامية)
٦٨	أهل الملّة
٦٢ ، ٥٩ ، ٥٧	البصريون (من المعتزلة)
٤٦	البهشميّة (فرقة)
١١	البويهيّون
٥٤	الجبائية (فرقة)
٨٣	الجماعة (الشيعة)
٦٩	جمهور المعتزلة
٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧	الجهميّة (فرقة)
٤٦	الحسينيّة (فرقة)
٨٨ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٥٢	الحشوية (السلفية)
١١	الحمدانيون
٦٨	الخوارج
٦٨ ، ١١	الزيدية (فرقة)
٨٨ ، ٧٤ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٢١ ، ٢٠	السلفيّة (الحشوية)
٧٧	سلفنا (الإماميّة)
٨٥	الشرفاء

٨٤ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٦ ، ١١ ، ١٠	الشيعة (مذهب)
٨٨ ، ٧٨ ، ٥٤ ، ٤٩	الشيعة الإمامية (فرقة)
٨٣	شيعة أهل البيت عليهم السلام
٨٨ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٩	الصفاتية (أصحاب الصفات)
٨٣	عامي (من العوام)
٨٨ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٥٣ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢١ ، ١٩ ، ١٦	العامّة (فرقة)
٧٤	العصابة (أصحابنا)
٨٥	العصابة (الشيعة)
٧٨	عصابتنا (الامامية)
٨٥	العلماء
١١	الفاطميّون
١٢	الفرق الشيعية
٩٦	الفقراء
٨٥ ، ٨٣ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩	الفقهاء (المجتهدون من الشيعة)
٧٤	فقهاء الإمامية
٥٤	الكرامية (فرقة)
٨٧ ، ٨٥ ، ٥٥	المتكلمون
٨٤	المتكلمون من الشيعة
٥٢	المُجبرة
١٠	المذهب السني
٢٧ ، ١١	المذهب الشيعي
٦٨ ، ٦٧	المسلمون (أهل الإسلام)
٧٧ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٥١	المشبهة (الصفاتية)
٥٣ ، ٤٦ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩	المعتزلة (فرقة)
٨٨ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٣ ، ٥٩	معتزلة البصرة (البصريون)
٢٧	

٢٨	معتزلة بغداد
٥٣	المعطلة
٢١ ، ٢٠ ، ١٩	المقلدة
٦٧	الملائكة
٤٦	النجارية (الحسينية)
٨٤	النظار (الفقهاء)

٥ - الأعلام

١٩ ، ٣١ ، ٧٤ ، ٧٥	الأئمة عليهم السلام
٢١ ، ٢٢	أئمة أهل البيت عليهم السلام
٢٢	أئمة الهدى عليهم السلام
٦١	ابرقلس (= برقلس)
٨٦	أحمد بن إسحاق
٢٠	أحمد بن حنبل
٣٩	أحمد بن عبد العال الميسي العاملي (كاتب نسخة)
٧٥ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٧	أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد أبو الحسن
٧٥ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٧	أحمد بن محمد بن عيسى
٣٤	ابن إدريس الحلبي
٧٥	الأشعري (علي بن إسماعيل أبو الحسن)
٧٠	الأنبياء عليهم السلام
٦٨ ، ٨٠	الأهوازي (الحسين بن سعيد)
٩٨	أنس (بن مالك)
٩٦ ، ٩٧	الباقر (أبو جعفر) عليه السلام
٦١	برقلس
٦٨	بشر المريسي
٩١	بعض أصحاب يونس
٢٧	أبو بكر الأصم

٤٦	أبو بكر الباقلاني
٨٠	بكر بن صالح
٦٩	الجاحظ
٥٥	الجبائي
٩٢	أبو جعفر (الباقر) عليه السلام
٨٤	أبو جعفر الصدوق (محمد بن علي)
٢٨	جعفر بن حرب أبو الفضل الهمداني
٩٢	جعفر بن شريح الحضرمي
٩١ ، ٨٥ ، ٧٥	جعفر بن محمد (أبو عبدالله) الصادق عليه السلام
٨٠	جعفر بن محمد بن قولويه أبو القاسم
٦٩ ، ٦٨	جهم بن صفوان
٥٩	ابن الجوزي
٤٩	الجويني إمام الحرمين
٨٤	حجاج بن عبدالله
٥٤	ابن حزم
٥٤ ، ٤٦ ، ٢١	أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل)
٨٧ ، ٨٦	أبو الحسن الثالث عليه السلام
٨٠	الحسن بن سعيد
٩٥	الحسن بن علي عليه السلام
٢٦	الحسن بن موسى النوبختي
٨٠	الحسين بن الحسن
٨٠	الحسين بن الحسن بن بردة
٨٠ ، ٦٧	الحسين بن سعيد (الأهوازي)
٨٠	الحسين بن سعيد الكوفي الخزاز
٨٠	الحسين بن علي
٧٨	الحسين بن علي (ابن بابويه) القمي

٤٦	الحسين بن محمد النجار
٩٤	الخلبي
٩٧	ابو حمزة الثمالي
٢٨	حميدان بن يحيى القاسمي الحسيني الزيدي ابو عبدالله
٩٥ ، ٩٤	حميد بن المثنى (ابو المغرا)
٢١	ابن حنبل (أحمد)
٧٥	الخطابي .
٩٢ ، ٩١	خيثة (الجعفي)
٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٣ ، ٨٥ ، ١٦ ، ١٥	رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
٩٢ ، ٨٧	الرضا عليه السلام
٩٨	السجاد عليه السلام
٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٧٥	سعد بن عبدالله
٦٩	سعيد بن جناح
٩٦	سلمان (رحمه الله)
٥٤	السمناني قاضي الموصل
٨٤	سهل بن أحمد الديباجي
٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢	السيد المرتضى (علي بن الحسين الموسوي)
٦٨	شهاب الدين (السيد)
٩٧ ، ٧٣ ، ٦٣ ، ٥٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٣٢	الشيخ ابو عبدالله (المفيد)
٩٨ ، ٩٤	الصادق عليه السلام (الإمام جعفر بن محمد ابو عبدالله)
٨٦	الصادقين عليهم السلام (الأئمة)
٨٠	صالح بن أبي حماد
٨٠	الصدوق (محمد بن علي ابو جعفر)
٩٧	صفوان
٦٨	ضرار بن عمرو المعتزلي
١٨	الغزالي

- ٨٤ قاسم بن جعفر بن يحيى المصري أبو محمد
- ٨٨ أبو القاسم بن الحسين النقوي القمي اللكهنوي
- ٢٨ أبو القاسم البلخي
- ٨٦ القاضي (عبد الجبار)
- ٨٧ أبو قرّة (الراوي عن الرضا عليه السلام)
- ٦٩ عباد بن سليمان الصيمري
- ٨٦ ، ٤٦ عبد الجبار القاضي
- ٨٧ عبد الحسين شرف الدين (السيّد)
- ٤٦ عبد السلام بن محمد الجبائي (أبو هاشم)
- ٣٨ عبد العزيز بن سعيد النجار (كاتب نسخة)
- ٨٠ ، ٨١ ، أبو عبدالله عليه السلام (الإمام جعفر بن محمد الصادق)
- ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧
- ٩٣ أبو عبدالله الإمام (الشيخ المفيد)
- ٢٨ أبو عبدالله البصري
- ٨٥ عبدالله أبو الحجاج
- ٢٨ عبدالله بن حمزة المنصور بالله من أئمة الزيدية
- ٨٠ عبدالله بن المغيرة
- ٩٨ ، ٧٥ عليّ عليه السلام
- ١٠ عليّ بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري
- ٥٩ ، ٢٧ أبو علي الجبائي
- ٨٤ علي (والد يعقوب)
- ٨٥ ، ٥٧ علي بن الحسين عليه السلام (السّجاد)
- ٤٣ علي بن الحسين أبو القاسم الموسوي (السيّد المرتضى)
- ٢٨ علي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبو الطيب أبو الحسن
- ٨٧ علي بن موسى أبو الحسن (الرضا) عليه السلام
- ٩٨ ابن أبي عمير

٣٧	عيسى بن إبراهيم بن عبد الله
٧٨	الكاظم عليه السلام
٩٣	كثير بن علقمة
٢٩	مارتين مكدرموت
٧٤ ، ٢٠	مالك بن أنس
٨٧	المأمون
٢٨	مجد الدين المؤيدي
٩٤ ، ٩٣	محمد (رسول الله ، النبي) صلى الله عليه وآله وسلم
٩٧ ، ٩٣ ، ٩١	محمد بن الحسن بن الوليد (أبو أحمد)
٣٩	محمد حسين بن زين العابدين الاروميه ي (كاتب نسخة)
٩٤	محمد بن خالد البرقي (أبو أحمد)
٩٨ ، ٨	محمد رضا الحسيني الجلاي (محقق الكتاب)
٨٩	محمد زاهد الكوثري
٨٠	محمد بن زياد
٥٤	محمد بن عبد الوهاب (أبو علي الجبائي)
٧٨	محمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر الصدوق)
٣٩	محمد علي الروضاتي
	محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ ، أبو عبد الله ، المفيد ،
٤٣ ، ١٢	مؤلف الكتاب)
٣٩	محمد الموسوي (الأصفهاني الجهارسوقي ، كاتب نسخة)
٧٥	محمد بن النعمان ، أبو جعفر
٨٠ ، ١١	محمد بن يعقوب (الكليني أبو جعفر)
٦٩	مشايخ المعتزلة
٩٤	أبو المفراً (حميد بن المثني)
	المفيد (الشيخ أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن النعمان ،
٧ ، ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ،	مؤلف الكتاب)

٩٤ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢

٦٨ المقلبي

٩٨ ، ٩٧ منصور بن حازم

٦٧ منكر ونكير (الملكان)

٩٨ المنهال

٥٤ ، ٣١ ، ٢٠ النبي (رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

٧٤ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٥٥

٣٨ النجومى

٩٤ النضر

٦٩ النظام (من المعتزلة)

٦٩ أبو نعيم الأصفهاني

٦٨ ، ٦٤ ، ٥٩ ، ٥١ ، ٢٧ أبو هاشم بن الجبائي

٢٩ هاشم معروف الحسني العاملي -

٥٩ أبو الهذيل العلاف

٨٦ ، ٨٥ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ هشام بن الحكم

٩٤ يزيد بن خليفة

٨٤ يعقوب بن علي (أبو يوسف)

٩٨ يونس

٨٠ يونس بن ظبيان

٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٧٥ يونس بن عبد الرحمن

٦ - المواضع والبلدان

١١	أصفهان
١١	بغداد
٢٩	جامعة شيكاغو الأمريكية
٩٧ ، ٦٩ ، ٦٨	الجنة
١١	حلب
٢٨	دار الكتب المصرية
١١	الري
٣٧	طهران
١١	فارس
٩٨ ، ٣٧	قم المقدسة
٣٨	كرمانشاه (باختران)
٣٧	لحسا (الأحساء)
٩١	المدينة (المنورة)
٣٩	مشهد أمير المؤمنين عليه السلام (النجف)
٣٧	المطبعة الحيدرية (النجف)
١١	المغرب
٣٧	مكتبة الداوري
٣٧	مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (طهران)
١١	الموصل

٦٩ ، ٦٨	النار
٣٧	النجم الأشرف
٨٨	الهند
١١	اليمن

٧ - المصطلحات والألفاظ الخاصة

٤٥	اتحاد النصرانية
٩٥	الأجل (الموت)
٧٤	إجماع الامامية
٧٤	إجماع العصاة
٨٥	إجماع الفقهاء
٢٤	أحاديث أهل البيت عليهم السلام
٦٠	الإحداث
٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣	الأحوال (التي قال بها البهشية)
٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤	
٧٠	أخبار الأحاد
٦١	الاختراع
٦٠	الإخراج
٩٣	أداء الأمانة
٩٦	أدب الصادق عليه السلام لأصحابه
٥٧	الإرادة (لله)
١٧	ارتكاب المعاصي والفسق
٥٩	أصالة الأشياء
٦١	الأصل (= الهيولى)
٦١	أصل العالم

٧٣ ، ٦٣ ، ٢٦	الأصول الخمسة (عند المعتزلة)
٢١	أصول الدين
١٤	أصول الفقه (علم)
٧٠	إظهار الكفر والارتداد
٧٣ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ٢٧	الاعتزال
٩٨	إعجاب المرء بنفسه
٦٩	إعجاز القرآن
٦٢ ، ٦١ ، ٥٩	الأعراض (العَرَض)
٩٧	أعظم الناس قدراً؟
٨٥ ، ٨٤	أفعال العباد
٤٥	الأقانيم الثلاثة (عند النصاري)
٧٠	الإمام
٧٨ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ١٩ ، ١٦	الإمامة
٧٤	إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام
٧١	الأئمة
٩٢	أمر الأئمة عليهم السلام
٦٩	انشقاق القمر
١٧	الإيمان والفسق
٨٣ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢١	التأويل (للنصوص والأخبار)
٨٨ ، ٨٥ ، ٧٨	التجسيم
٧٧	التجسيم اللفظي
٨٦	التجسيم المعنوي
١٠	تحديد النصوص
٦٤ ، ٦٣	التخليد في جهنم
٧٨ ، ٧٧ ، ٥٤ ، ٢٢	التشبيه
٠٨٨ ، ٧٧	التشبيه المعنوي

٣١ ، ٢٦ ، ٢٥	التشيع
٢١	التقليد
٩٣	تقوى الله
٨٨ ، ٨٦	التزيه
٨٦ ، ٨٥ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٥٦ ، ١٦ ، ١٥	التوحيد
٢١	التقليد
٩٣	تقوى الله
٨٨ ، ٨٦	التزيه
٨٦ ، ٨٥ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٥٦ ، ١٦ ، ١٥	التوحيد
٦٣	التوبة
٨٤ ، ٨٣ ، ٧٨ ، ١٧	الجبر
٨٥ ، ٨١ ، ٧٩	جسم لا كالأجسام
٨٨	الجسمية
٨٨	الجهة
٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩	الجواهر (الجوهر)
٥٦ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩	الحال (الله) = (الأحوال)
٦٣	حبط الأعمال
٥٧ ، ٥٥	الحدوث
٢٤	الحديث (السنة)
٩٥	الحرص
٩٣	حسن الحوار
٧٩	الحصر العقلي
٩٦	الحق
٧٠	الخطأ
٣٠ ، ٢٦ ، ١٥	الخلافة

٦٠	الخلق
٨٤	خلق تقدير
٨٤	خلق تكوين
٦٩ ، ٦٨	خلق الجنة والنار
٩٨	خوف الله في السر والعلن
١٤	الدليل العقلي (= العقل)
٧١ ، ٧٠	الرأي
٩٥	الرزق
١٦	الرسالة (النبوة)
٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٧٨	الرؤية بالأبصار (للباري تعالى)
٩٥ ، ٧١ ، ٢٠ ، ١٨	السنة (الحديث الشريف)
٧١ ، ٧٠	السهو
٩٨	شح مطاع
٦٧	الشفاعة
٩٦	الشكر
٨٦	الشيء (= الجسم)
٥٦	الشيء (تعريفه) الشيئية
٩٣	صدق الحديث
٧١ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٦ ، ١٧	الصفات (الإلهية)
٩٦	صلة الرحم
٩٧	صلة القاطع
٦١	الصورتان الجسمية والنوعية
٧٠	الضلال
٦١	الطبيعة
١٤	الطرق المقررة للاستدلال
٩٥	الطلب (للرزق)

٩٣	طول السجود
٩٣	العبادة
٨٤ ، ٧٤ ، ١٧	العدل
٩٢	عدلاً (حقاً)
٩٨	العدل في الغضب والرضا
٦٠ ، ٥٩ ، ٥٥	العدم
٦٨	عذاب القبر
٧٠	عصمة الائمة عليهم السلام والأنبياء
٧١	عصمة الأمة
٩٩	العفة (في طلب الرزق)
٩٧	العفو عمن ظلمك
٧٨ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧١ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩ ، ١٤	العقل (الدليل)
١٠	العقيدة الأشعرية
٥٠	العلم (لله)
٩٢ ، ٧٤ ، ٧٠	علم الدين
٧٤ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٥	علم الكلام
٩٢	العمل الصالح
٧١	الغفلة
٧١	الغلط
١٠	غُيبة الإمام المهدي عليه السلام
٨٨	غير المعقول
٨١	الفاعل
٩٥	الفضل
٨١ ، ٥٧	الفعل
٨٤	الفقه
٨٦	القائم بنفسه

٩٥ ، ١٧	القَدَر
٥٧ ، ٥٠	القدرة (لله)
٥٦ ، ٥٥	القَدَم
٦٢	قَدَم أصل العالم
٥٩	قَدَم الجواهر والأعراض
٦١	قَدَم الطبيعة
٥٧ ، ٥٦	القديم
٥٨	القصد في الغنى والفقر
١٧	القضاء
٧٩	قول هشام في الجسم
٤٦	كسب النجارية
٨٤ ، ٧٥ ، ٢٢ ، ٢١	الكلام (علم)
٧١	الكبائر
٧١	الكتاب
٩٦	لا حول ولا قوّة إلا بالله
٥٠ ، ٤٩	اللغة (اللسان)
٦١	المادّة (الهیولی)
٥٧	الماضي (الزمان)
٧٥	المباهلة
١٥	المبدأ والمعاد
٨٥	المحال
١٧ / ١٥	المعاد
٧٤	المعاد الجسماني
٧٠	المعاصي (ارتكابها)
٧٠ / ٦٩	المعجزات النبوية
٦٩	المعراج

٦٠	معقول (معنى)
٨١	مقال هشام في الجسم (قوله)
٧٤ / ٧٣	المنظرة (النظر)
٩٨	المنجيات
٧٣ / ٢٧ / ٢٦	المنزلة بين المنزلتين
٩٨	المهلكات
٨٦	الموجود
١٥	النبوة
٦٧	نزول الملائكة على اهل القبور
٧٠	النسيان
٨٤ / ٥٠ / ٢٢ / ٢١ / ١٨	النص (النصوص)
٦٩	نطق الذراع
٨٤ / ٧٥ / ٥٥ / ٢١	النظر (البحث)
٧٨	نفي التجسيم
٨٦ / ٧٩	نفي التشبيه
٨٧ / ٨٥ / ٨٤ / ٧٨	نفي الرؤية
٧٨	النقل (الحديث ، النص)
٦٠ / ٥٩ / ٥٥	الوجود
٩٤ / ٩٣ / ٩٢	الورع
٩١	الوصية بالورع والعمل بالشكر
٩٨	وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام
١٦	الوعد والوعيد
٩٢	ولايتنا (اهل البيت عليهم السلام)
٦٣ / ١٦	الوعيد
٩٤	هذا الامر (التشيع)
٩٨	هوى متبع

٨ - المصادر والمراجع

- ١ - الاختصاص ، المنسوب إلى الشيخ المفيد ، تصحيح علي أكبر الغفاري منشورات جماعة المدرّسين - قم .
- ٢ - الاعتصام ، للشاطبي .
- ٣ - الأصول الستة عشر ، لعدّة من المحدثين القدماء ، تقديم الشيخ حسن المصطفوي ، طهران ١٣٧١ هـ .
- ٤ - أصل الشيعة وأصولها ، للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .
- ٥ - أعلام الدين ، للديلمى الحسن بن أبي الحسن ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم .
- ٦ - الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ، محمد أبي حامد (ت ٥٠٥) الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الحسين عليه السلام مطبعة حجازي - القاهرة .
- ٧ - أمالي الطوسي ، للشيخ محمد بن الحسن أبي جعفر (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان - النجف ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - أوائل المقالات في المذاهب المختارات ، للشيخ المفيد ، تقديم شيخ الإسلام الزنجاني ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٣٩٣ هـ .
- ٩ - الإيضاح ، للشيخ الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري (ت ٢٦٠) تحقيق السيّد جلال الدين المحدث ، مطبعة دانشگاه طهران ١٤٠٣ هـ .
- ١٠ - بحار الأنوار ، للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة - طهران .

١١ - بشارة المصطفى لشيعه المرتضى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري ،
الطبعة الثالثة - المطبعة الحيدرية ١٣٨٣ هـ .

١٢ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣) مطبعة
السعادة ، مصر ١٣٦٨ .

١٣ - تاريخ الجهمية والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي الطبعة
الثالثة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .

١٤ - تاريخ الفرق الإسلامية ، لمحمد أبي زهرة الجزء الأول ، دار الفكر
العربي ، ١٩٧١ م .

١٥ - تثبيت دلائل النبوة ، للقاضي عبد الجبار .

١٦ - تراثنا ، مجلة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء
التراث ، قم .

١٧ - تصحيح الاعتقاد (شرح اعتقادات الصدوق) للشيخ المفيد ، تقديم
السيد هبة الدين الشهرستاني ، المطبعة الحيدرية - النجف .

١٨ - التعريفات ، للسيد علي بن محمد الشريف الجرجاني ، الطبعة الأولى
المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

١٩ - تلبس إبليس (أو نقد العلم والعلماء) لابن الجوزي عبد الرحمن ،
إدارة الطباعة المنيرة - القاهرة .

٢٠ - تلخيص المحصل ، للشيخ المحقق نصير الدين الطوسي .

٢١ - التنبيه والرد ، للملطي محمد بن أحمد (ت ٣٧٧) تعليق وتعقيب الشيخ
محمد زاهد الكوثري ، طبع المثنى ١٣٨٨ .

٢٢ - تنزيه الأنبياء ، للسيد الشريف المرتضى ، مطبوع مكرراً .

٢٣ - التوحيد ، للصدوق أبي جعفر ، محمد بن علي القمي (ت ٣٨١)

مكتبة الصدوق - طهران ١٣٩٨

٢٤ - التمهيد ، لابن همام محمد أبي علي الإسكافي تحقيق مدرسة الإمام

المهدي عليه السلام ، قم ١٤٠٤ .

- ٢٥ - تحف العقول عن آل الرسول ، للشيخ الحسن بن علي بن أبي شعبة الحرّاني ، صحّحه عليّ أكبر الغفّاري ، طبع جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٤ .
- ٢٦ - حجّة السّنة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار القرآن الكريم - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٢٧ - الحدود ، لابن سينا ، حقّقه امليه جواشون ، نشر سروش - طهران ١٩٨٧ م .
- ٢٨ - دليل المخطوطات للسيد أحمد الحسيني ، الجزء الأول ، مطبعة مهراستوار - قم .
- ٢٩ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، للشيخ آغا بزرك الطهراني ، الطبعة الأولى ، النجف وطهران .
- ٣٠ - رجال النجاشي ، تحقيق السيد موسى الزنجاني الشبيري ، نشر جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٧ هـ .
- ٣١ - رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري ، طبع في مذاهب الإسلاميين ، للبدوي (١ / ١٥) .
- ٣٢ - روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد (ت ٦٣٠) دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١ هـ .
- ٣٣ - الزهد ، للحسين بن سعيد الأهوازي ، تحقيق مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ، قم ١٤٠٤ هـ .
- ٣٤ - شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار المعتزلي .
- ٣٥ - شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، الطبعة الأولى مصر - ٤ - أجزاء .
- ٣٦ - الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، للسيد هاشم معروف الحسيني - دار النشر للجامعيين - بيروت .
- ٣٧ - صفات الشيعة ، للصدوق القمي ، مطبوع مع كتاب عليّ والشيعة للشيخ نجم الدين العسكري ، في مطبعة الآداب - النجف .

- ٣٨ - عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد - قم .
- ٣٩ - عقائد الإمامية ، للشيخ محمد رضا المظفر ، مطبوع مكرراً .
- ٤٠ - الغايات ، للرازي القمي ، طبع ضمن (جامع الأحاديث) له - طهران المكتبة الإسلامية .
- ٤١ - فزهنك معين ، للدكتور محمد معين ، منشورات أمير كبير ، الطبعة الرابعة - طهران ١٣٦٠ هـ .
- ٤٢ - الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم الأندلسي ، الطبعة الأولى - مصر .
- ٤٣ - الفصول المختارة من العيون والمحاسن ، جمع السيّد الشريف المرتضى من أمالي الشيخ المفيد ، الطبعة الرابعة - مكتبة الداوري - قم ١٣٩٦ هـ .
- ٤٤ - الفهرست للطوسي ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ .
- ٤٥ - الفهرست ، للنديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ١٣٩١ هـ .
- ٤٦ - القرآن محاولة لفهم عصريّ ، الدكتور مصطفى محمود ، مصر .
- ٤٧ - الكنى والأسماء ، للدولابي - دائرة المعارف - حيدر آباد - الهند .
- ٤٨ - الكافي ، للكليني أبي جعفر ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩) دار الكتب العلمية ، والمكتبة الإسلامية - طهران .
- ٤٩ - كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلامة الحليّ ، تحقيق الشيخ حسن زاده آملي ، جماعة المدرّسين - قم ١٤٠٨ هـ .
- ٥٠ - كلمة حول الرؤية ، للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، دار النعمان - النجف ١٣٨٧ هـ .
- ٥١ - المحاسن ، للبرقي أحمد بن محمد بن خالد ، تصحيح جلال الدين المحدث الأرمويّ ، دار الكتب الإسلامية - قم .
- ٥٢ - المسائل الساروية ، للشيخ المفيد ، طبع ضمن عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد - قم .
- ٥٣ - مذاهب الإسلاميين ، للدكتور عبد الرحمن البدوي ، دار العلم

للملايين ، بيروت ١٩٧١ .

٥٤ - مستطرفات السرائر ، للشيخ محمد بن أحمد ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام - قم ١٤٠٨ هـ .

٥٥ - مسند شمس الأخبار ، لعلي بن حميد القرشي ، مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء ١٤٠٧ هـ .

٥٦ - مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعريّ ، علي بن إسماعيل (ت ٣٣٠) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة ، مصر ١٣٦٩ هـ .

٥٧ - المقالات والفرق ، للشيخ سعد بن عبدالله القمي الأشعري ، صحّحه دكتور محمد جواد مشكور - مطبعة حيدري - طهران ١٩٦٣ م .

٥٨ - مقولة جسم لا كالأجسام ، بين موقف هشام ، ومواقف سائر أهل الكلام ، للسيد محمد رضا الحسيني الجلالی ، مقال نشر في مجلة « تراثنا » الفصلية ، العدد (١٩) .

٥٩ - الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

٦٠ - مناهج الاجتهاد في الإسلام ، للدكتور محمد سلام مذكور ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

٦١ - كتاب من لا يحضره الفقيه ، للشيخ الصدوق القميّ ، دار الكتب الإسلامية - طهران - الطبعة الخامسة - ١٣٩٠ هـ .

٦٢ - نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (ت ٧٢٦) علّق عليه عين الحسيني الأرمويّ دار الهجرة - قم .

٦٣ - الهدى إلى دين المصطفى ، للحجة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية - دار الكتب الإسلامية ، قم .

٦٤ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، منشورات الرضي - قم ١٤٠٤ هـ .

٦٥ - التوحيد والتثليث ، للحجة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية ،

- دار قائم آل محمد عجل الله تعالى فرجه الشريف ، قم ١٤١١ هـ .
- ٦٦ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، لأدم متر .
- ٦٧ - الرسائل العشر . للشيخ الطوسي . ط جماعة المدرسين - قم .
- ٦٨ - تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ، طبع مصر .
- ٦٩ - خاندان نوبختي ، عباس إقبال ، كتابخانه طهوري - طهران .
- ٧٠ - المنية والأمل - طبقات المعتزلة - لابن المرتضى .
- ٧١ - عدة الاصول للطوسي ، تحقيق الشيخ مهدي نجف ، مؤسسة آل البيت (ع) - قم .
- ٧٢ - تاريخ الفرق الإسلامية ، للغرابي ، طبع القاهرة .
- ٧٣ - هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار ، للكركي .
- ٧٤ - منهاج السنة لابن تيمية الحراي الحنبلي ، طبع بولاق .
- ٧٥ - أندیشه های کلامی شیخ مفید ، تألیف مارتین مکدرموت ، ترجمة أحمد آرام ، طبع طهران .

٩ - فهرس المحتوى

تقديم

٨ - ٧

المقدمة

٤١ - ٩

١٣ - ٩

١ - على الأعتاب

١٧ - ١٤

٢ - أقسام التعاليم الإسلامية

٢٣ - ١٨

٣ - نشوء الفرق الكلامية

٢٩ - ١٤

٤ - الخلط بين المذاهب

٣١ - ٣٠

٥ - موضوع الكتاب

٣٥ - ٣٢

٦ - نسبة الكتاب إلى المفيد

٣٩ - ٣٦

٧ - نسخ الكتاب

٣٦

١ - النسخة المطبوعة

٣٧

٢ - مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي

٣٨

٣ - مخطوطة السيد النجومي

٣٨

٤ - مخطوطة مكتبة الامام الرضا عليه السلام

٣٩

٥ - مخطوطة السيد الروضاتي

٤١ - ٤٠

٨ - العمل في الكتاب

٩٨ - ٤٣

متن الكتاب

٤٧ - ٤٥

[١] ثلاثة أشياء لا تعقل

- [٢] مفسد القول بالحال ٥٦ - ٤٩
- [٣] فصل ، في رأي المعتزلة البصريين في القدرة والإرادة ٥٧
- [٤] قول المعتزلة في الجواهر بما يقوله أصحاب الهيولى ٦٢ - ٥٩
- [٥] مفسد قول المعتزلة في الوعيد ٦٥ - ٦٣
- [٦] مخالفات أخرى للمعتزلة ٧١ - ٦٧
- [٧] المناظرة من أصول الإمامية ٧٥ - ٧٣
- [٨] تهمة التشبيه وقول هشام بالتجسيم اللفظي ٨١ - ٧٧
- [٩] تهمة الجبر والرؤية ضد الشيعة ٨٩ - ٨٣
- [١٠] من أحاديث أهل البيت عليهم السلام في الوصية ٩٨ - ٩١
- (١) حديث خيثمة عن الصادق عليه السلام ٩٢ - ٩١
- (٢) حديث كثير بن علقمة عنه عليه السلام ٦٤ - ٩٣
- (٣) حديث يزيد بن خليفة عنه عليه السلام ٩٤
- (٤) وصية الحسن بن عليّ عليه السلام لرجل ٩٥
- (٥) وصية الصادق عليه السلام لرجل ٩٥
- (٦) حديث الباقر عليه السلام في الشكر ٩٦
- (٧) من حديث الصادق عليه السلام في أدبه لأصحابه ٩٦
- (٨) حديث الصادق عليه السلام في حق الشكر ٩٦
- (٩) وصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لسلمان ٩٧ - ٩٦
- (١٠) حديث للباقر عليه السلام حول خطر الدنيا ٩٧
- (١١) حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكارم الأخلاق ٩٧
- (١٢) حديثه صلى الله عليه وآله وسلم في المنجيات ٩٨ - ٩٧

٩٩ الفهارس العامة

١٠١ فهرس الآيات الكريمة

١٠٣ فهرس الأحاديث الشريفة

١٠٥	فهرس الكتب والمؤلفات
١٠٨	فهرس الفرق والطوائف
١١٢	فهرس الأعلام
١١٨	فهرس المواضع والبلدان
١٢٠	فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة
١٢٨	فهرس المصادر والمراجع
١٣٤	فهرس المحتوى

[نهاية الكتاب]

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

مَسْنَدُ التَّرَفِي فِي الْأَرْشَادِ

تأليف

الإمام الشَّيْخُ الْمُفِيدُ

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

مسألة في «الإرادة»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفق المسلمون على توصيف البارئ سبحانه بأنه «مريد».

و «الإرادة» عند الإنسان تعني المشيئة و الرغبة، وهي بلا ريب حادثة في الإنسان، فهي زائدة على ذاته، وجودها يتبع أسبابه.

أما الإرادة الإلهية، فما معناها؟

فهي: لا يمكن أن تكون معدومة، لوضوح صدور الأمر منه تعالى، مما يكشف عن وجود «إرادة» له، بلا ريب.

و كذلك لا ريب في وجود «كراهة» له تعالى، لتعلق نهيه بالأمر القبيحة.

فلا يمكن ان تكون «الإرادة» أمراً ذاتياً لله تعالى، وإلا، لاستلزم أن تكون جميع الأمور- حسننها و قبيحها - مرادة له تعالى، و قد علمنا بالضرورة أنه تعالى لا يريد القبيح، بل يكرهه.

فلا بد أن تكون «الإرادة الالهية» صفة خارجة عن الذات، لكنها ليست صفة قديمة، وإلا، للزم تعدد القدماء.

و إن قلنا إنها صفة محدثة في الله تعالى، لزم أن تحدث في محل!
ولست الذات الإلهية محلاً للحوادث، لأنها قديمة.

و إن لم تكن الذات الإلهية محلاً لإرادته تعالى، لكان محلها متصفاً بها،
لا هو سبحانه.

و لا يمكن أن يخلو الحادث من محل، لأنه عرض، لا وجود - مستقلاً - له
بنفسه.

و الحاصل: أن الإرادة الإلهية بعد اثبات اتصافه بها، ليست أمراً موجوداً
عينياً، لا قديماً، و لا محدثاً بل توصف بها الذات مجازياً، لا حقيقةً.
بمعنى: أن الله تعالى يخلق الشيء لمصلحة يعلمها في الشيء هي إرادته
الداعية إلى خلقه.

و هذا الكتاب «مسألة الإرادة...» على إيجازه قد استوعب فيه الشيخ المفيد
أهم ما يلزم الاستدلال عليه حول الإرادة الإلهية.

و قد وجدنا المتأخرين من علماء الكلام ينشدون الحقيقة التي أبدأها
الشيخ المفيد في هذا الكتاب، و يسرون على خطاه في الاستدلال و يتبعون أثره
في الاستنتاج.

والله ولي التوفيق.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلاي

- * مسألة في إرادة الله سبحانه للشيخ المفيد (ره).
- * كتبها أحمد بن الحسين بن العودي
الاسدي الحلّي.
- * ضمن مجموعة بخط واحد، كتبها
ناسخها ما بين سنة ٧٤٠ - ٧٤٦ هـ.
- * النسخة الخطّية في خزانة مكتبة بودليان في
جامعة اكسفورد بانجلترا.
- * النسخة المصورة محفوظة في مكتبة حجة
الاسلام والمسلمين العلامة المحقق السيد عبد
العزیز الطباطبائي.

سطر من كلام شيخنا مفيد رضي الله عنه لا يخلو تعالى جده
 المرید النفسه او بارادة ولا يجوز ان يكون مریداً لنفسه لانه لو كان
 وجب ان يكون مریداً للحسن والمقبح وقد لا يلبس على انه لا يريد
 ولا يفعل ولا يجوز ان يكون مریداً بارادة لانه لا يخلو ان يكون
 ارادة او معارضة ولا يجوز ان يكون معارضة لانه المعارضة ليس بشيء
 بل هو حكم وان كانت وجوده لم يحل ان يكون قدمة او محذوفة وان
 قدمة وجت ثنائها لانه قال في ذلك الشارح ان الباشا ان كان
 قدما فلا يضاف ولو كان مریداً بارادة قدمة لوحت قدما المرادات
 في ذلك مواضعها فلم يثن الا ان يكون تعالى مریداً بارادة محذوفة
 وباطل من حيث كانت ارادة عند ثبوتها عرض والاعراض لا تقدم
 متاولا بل هي من محال محل هذه من ان يكون هو او غيره ومحال
 تعالى ان يثنى الاعراض لتقدمه ولا يجوز ان يكون مریداً بارادة محذوفة
 بغيره لو حذو بدو مع حكمها الى المحال ولا يصح ان يكون حكمها
 محالاً ويكون تعالى مریداً بها ووجودها لا في محل عن معقولها اثبات
 بل معقول يؤدي الى المحال لانه ثبت انه مرید مجاز لا حقيقة
 ذلك ثبت المسألة والحديث وضوءه وبارائه
 عند ان يردوا عليه

مسألة في ارادة الله تعالى

[بسم الله الرحمن الرحيم]

لا يخلو تعالى جدّه أن يكون مريداً لنفسه أو بارادة، ولا يجوز أن يكون مريداً لنفسه، لأنّه لو كان كذلك، لوجب أن يكون مريداً للحسن والقبيح، وقد دلّ الدليل على أنّه لا يريد القبيح، ولا يفعله. ولا يجوز أن يكون مريداً بارادة، لأنها لا تخلو من أن تكون موجودة أو معدومة، ولا يجوز أن تكون معدومة، لأنّ المعدوم ليس بشيء [ولا] يوجب لغيره حكماً.

وإن كانت موجودة لم تخل من أن تكون قديمة أو محدثة، فإن كانت قديمة وجب تماثلها للقديم تعالى. وكذلك السوادان والبياضان، فيجب تماثل القديمين كذلك.

وأيضاً فلو كان مريداً بارادة قديمة، لوجب قدم المرادات بأدلة قد ذكرت في مواضعها.

فلم يبق إلّا أن يكون تعالى مريداً بارادة محدثة، وهذا باطل، من حيث كانت الارادة عند مشيتها عرض، والاعراض لا تقوم بأنفسها، ولا بدّ لها من محال، ولم تخل محلّ هذه من أن يكون هو أو غيره، ومحال كونه تعالى محلّ شيء من الاعراض لقدمه.

ولا يجوز أن يكون مريداً بارادة محدثة تحلّ في غيره، لوجوب رجوع حكمها الى المحلّ، ولا يصحّ أن يكون حكمها راجعاً الى محلّها، ويكون تعالى مريداً بها، ووجودها لا في محلّ غير معقول، واثبات ما ليس بمعقول يؤدي الى الجهالات، فثبت أنّه مريدٌ مجازاً لا حقيقة، فتأمل ذلك.

تمت المسألة والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين. علّقها العبد الفقير الى الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي [الأسدي الحلّي].

تكملة

قال الكراجكي رضوان الله تعالى عليه في كنز الفوائد:

بيان صفات المجاز:

فأما الذي يوصف الله تعالى به ومرادنا غير حقيقة الوصف في نفسه، فهو كثير، فمنه مريد وكاره وغضبان وراضٍ ومحبّ ومبغض وسميع وبصير وراء ومدرك، فهذه صفات لا تدلّ العقول على وجوب صفته بها، وإنّا نحن متّبعون للسمع الوارد بها، ولم يرد السمع إلّا على اللغة واتّساعاتها، والمراد بكلّ صفةٍ منها معنى غير حقيقتها.

القول في المريد:

إعلم أنّ المريد في الحقيقة والمعقول هو القاصد إلى أحد الضدّين اللّذين خطرا بباله الموجب له بقصده وإيثاره دون غيره.

وهذا من صفات المخلوقين التي تستحيل أن يوصف في الحقيقة بها

ربّ العالمين. إذ كان سبحانه لا يعترضه الخواطر، ولا يفتقر إلى أدنى رويّة وفكر، إذ كان هذا على ما بيّناه، فإنّنا معني قولنا: إنّ الله تعالى مريد لأفعاله، أنّها وقعت وهو عالم بها غير ساهٍ عنها، وإنّما لم يقع عن سبب موجب من غيره لها لأنّنا وجدنا القاصد منّا للشيء الذي هو عالم به غير ساهٍ عنه، ولا هو موجوداً لمسبّب وجب من غيره مريداً له. فصَحَّ إذا أردنا أن نخبر بأنّ الله تعالى يفعل لا عن سهو ولا غفلة ولا بإيجابٍ من غيره، أن نقول هو مريد لفعله، ويكون هذا الوصف استعارة، لأنّ حقيقته كما ذكرناه لا يكون إلّا في المحدث.

دليل:

والذي يدلّ على صحّة قولنا في وصف الله تعالى بالإرادة، أنّه سبحانه لو كان مريداً في الحقيقة لم يخل الأمر من حالين:
 إمّا أن يكون مريداً لنفسه، أو مريداً بإرادة فلو كان مريداً لنفسه لوجب أن يكون مريداً للحسن والقيح، كما أنّه لو كان عالماً لنفسه كان عالماً بالحسن والقيح. وإرادة القبيح لا تجوز على الله سبحانه.
 والكلام في هذا يأتي محرراً على المجبّرة في خلق الأفعال.
 فإذا ثبت أنّ الله عزّ وجلّ لا يجوز أن يريد المقبحات علّم أنّه غير مريد لنفسه.

وإن كان مريداً بإرادة، لم تخلُ الإرادة من حالين:
 إمّا أن تكون قديمة، أو حادثة.

ويستحيل أن تكون قديمة، بما بيّناه من أنّه لا قديم سواه عزّ وجلّ.
 والكلام على المجبّرة في هذا داخل في باب نفي الصفات التي ادّعت المجبّرة أنّها قديمة مع الله تعالى.

وأيضاً فلو كان الله سبحانه مريداً فيما لم يزل، إماً لنفسه وإماً بإرادة قديمة معه، لوجب أن يكون مراده معه فيما لم يزل، لأنه لا مانع له مما أراده، ولا حائل بينه وبينه، ولكان ما يوجد من الأفعال لا تختلف أوقاته، [ولا] يتأخر بعضه عن بعض، لأن الإرادة حاصلة موحدة في كل وقت، وهذا كله موضح أنه عز وجل ليس بمريد فيما لم يزل، لا لنفسه ولا لإرادة قديمة معه. وإذا بطل هذا لم يبق إلا أن يكون مريداً بعد أن لم يكن مريداً بإرادة محدثة، وهذا أيضاً يستحيل، لأن الإرادة لا تكون إلا عرضاً، والعرض يفتقر إلى محل، والله تعالى غير محل للأعراض، ولا يجوز أن تكون إرادته حالة في غيره، كما لا يجوز أن يكون عالماً بعلم محل في غيره، وقادراً بقدرة محل في غيره.

ولا يجوز أيضاً أن تكون لا فيه ولا في غيره، لأنه عرض، والعرض يفتقر إلى محل يحملها، ويصح بوجوده وجودها. ولو جاز أن توجد إرادة لا في مريد بها، ولا في غيره، لجاز أن توجد حركة لا في متحرك بها ولا في غيره. فإن قيل أن الحركة هيئة للجسم، وليس يجوز أن تكون هيئة غير حالة فيه.

قلنا: ولم لا يجوز ذلك؟

فإن قيل: لأن تغير هيئة الجسم مدرك بالحاسة، فوجب أن يكون المعنى الذي يتغير به حالاً فيه.

قلنا: وكذلك المريد للشيء بعد أن لم يكن مريداً له، قد يتغير عليه حس نفسه، فوجب أن تكون إرادته تحله.

فإن قيل: بأي شيء من الحواس تحس الإرادة؟

قلنا: وبأي شيء من الحواس يحس الصداق.

فإن قيل : إنَّ الإنسان يدرك ألم الصداق في موضعه ضرورةً .
قلنا : فلم نركم أشرتم إلى حاسّة بعينها أدركه بها؟ .
ولنا أن نقول : وكذلك المريد في الحقيقة ، يعلم بتغيّر حسّه ، ويدرك ذلك من نفسه ضرورةً .

(فصل) من كلام شيخنا المفيد رضي الله تعالى عنه في الإرادة .
قال : الإرادة من الله جلّ إسمه نفس الفعل ، ومن الخلق الضمير وأشباهه ممّا لا يجوز إلّا على ذوي الحاجة والنقص .
وذاك أن العقول شاهدة بأنّ القصد لا يكون إلّا بقلب ، كما لا تكون الشهوة والمحبة إلّا لذي قلب ، ولا تصحّ النية والضمير والعزم إلّا على ذي خاطر يضطرّ معها في الفعل الذي يغلب عليه الى الإرادة له ، والنية فيه والعزم .

ولمّا كان الله تعالى مجلّ عن الحاجات ، ويستحيل عليه الوصف بالجوارح والآلات ، ولا يجوز عليه الدواعي والخطرات ، بطل أن يكون محتاجاً في الأفعال إلى القصور والعزمات ، وثبت أنّ وصفه بالإرادة مخالف في معناه لوصف العباد ، وأنها نفس فعله الأشياء ، وإطلاق الوصف بها عليه مأخوذ من جهة الإتيان دون القياس ، وبذلك جاء الخبر عن أئمة الهدى عليهم السلام .

قال شيخنا المفيد رحمه الله :

«أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه عن محمّد بن يعقوب الكليني عن أحمد بن إدريس عن محمّد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام :

(أخبرني عن الإرادة من الله تعالى ومن الخلق؟ .

فقال : الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد (كذا) الفعل ، والإرادة

من الله تعالى إحداثه الفعل لا غير ذلك، لأنه جلّ اسمه لا يهّم ولا يتفكّر». قال شيخنا [المفيد] رحمه الله :

«وهذا نصّ من مولانا عليه السلام على اختياري في وصف الله تعالى بالإرادة، وفيه نصّ على مذهب لي آخر منها، وهو: أنّ إرادة العبد تكون قبل فعله، وإلى هذا ذهب البلخي.

والقول في تقدّم الإرادة للمراد كالقول في تقدّم القدرة للفعل، وقول الإمام عليه السلام في الخبر المتقدم أنّ الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد الفعل صريح في وجوب تقدّمها للفعل، إذ كان الفعل يبدو من العبد بعدها، ولو كان الأمر فيها على مذهب الجبائي لكان الفعل بادياً في حالها، ولم يتأخر بدوه إلى الحال التي هي بعد حالها.

فصل: اعلم أنا نذهب إلى أنّ الإرادة تتقدّم المراد كتقدّم القدرة للمقدور، غير أنّ الإرادة موجبة للمراد، والقدرة غير موجبة للمقدور، والإرادة لا تصلح إلّا للمراد دون ضده وليس كذلك القدرة لأنها تصلح أن يفعل الشيء بها فضده بدلاً منه، والجميع أعراض لا يصحّ بقاؤها.

فصل معنى القول في أنّ الإرادة موجبة:

معنى قولنا في الإرادة أنّها موجبة، هو أنّ الحيّ متى فعل الإرادة لشيء، وجب وجود ذلك الشيء، إلّا أن يمنعه منه غيره، فأما أن يمتنع هو من مراده فلا يصحّ ذلك.

ومن الدليل على صحّة ما ذكرناه أنّه قد ثبت تقدّم الإرادة على المراد، لاستحالة أن يريد الإنسان ما هو فاعل له في حال فعله، فيكون مريداً للموجود، كما يستحيل أن يقدر على الموجود. وإذا ثبت أن الإرادة متقدّمة للمراد لم يخل أمر المريد لحركة يده من أن يكون واجباً وجودها عقيب الإرادة

بلا فصل، أو كان يجوز عدم الحركة، فلو جاز ذلك لم يعدم إلا بوجود السكون منه بدلاً منها.

ولو فعل السكون في الثاني من حال إرادته للحركة لم يخلُ من أن يكون فعله بإرادة له أو سهو عنه، ومحال أن يفعله بإرادة، لأن ذلك موجب لإجتماع إرادتي الحركة والسكون لشيء واحد في حالة واحدة، ومحال وجود السهو عن السكون في حال إرادته للحركة، فبطل جواز امتناع الإنسان مما قد فعل الإرادة له على ما شرحناه.

مسألة: إن قال قائل: إذا كنتم تقولون أن إرادة الله تعالى لفعله هي نفس ذلك الفعل، ولا تثبتون له إرادة غير المراد، فما معنى قولكم أراد الله بهذا الخبر كذا، ولم يرد كذا، وأراد العموم ولم يرد الخصوص، وأراد الخصوص ولم يرد العموم؟.

جواب: قيل له معنى ذلك أن المقدور أخباراً كثيرة عن أشياء مختلفة، فقولنا أراد كذا ولم يرد كذا، فهو أنه فعل الخبر الذي هو عن كذا، ولم يفعل الخبر الذي هو عن كذا، وفعل القول الذي يفهم منه كذا، ولم يفعل القول الذي يفهم منه كذا.

وهذا كقولنا: إنا إذا قلنا: الحمد لله رب العالمين وأردنا القرآن كان ذلك قرآناً، وإذا أردنا أن يكون منا شكراً لله تعالى كان كذلك. فإننا لسنا نريد أن قولاً واحداً ينقلب بإرادتنا قرآناً إن جعلناه قرآناً، ويكون كلاماً لنا إن جعلناه لنا كلاماً، وإنما معناه أن في مقدورنا كلامين نفعل هذا مرة وهذا مرة.

فإن قال: فكان من قولكم أن (الحمد لله رب العالمين) إذا أردتم به القرآن يكون مقدوراً لكم.

قلنا: هذا كلام في الحكاية والمحكي، وله باب يختص به، وسنورد إن

شاء الله تعالى طرفاً منه .

فصل : فأما إرادة الله تعالى لأفعال خلقه فهي أمره لهم بالأفعال، ووصفنا له بأنه يريد منهم كذا إنَّما هو استعارة ومجاز، وكذلك كل من وصف بأنه يريد لما ليس من فعله ، تعالى طريق الإستعارة والمجاز .

وقول القائل : يريد مني فلان المصير إليه إنَّما معناه أنه يأمر بذلك ويأخذني به ، وأرادني فلان على كذا أي أمرني به ، فقولنا : إنَّ الله يريد من عباده الطاعة إنَّما معناه أنه يأمرهم بها .

وقد تعبر بالإرادة عن التمني والشهوة مجازاً وإتساعاً، فيقول الإنسان أنا أريد أن يكون كذا أي أتمناه، وهذا الذي كنت أريده أي اشتهيه وتميل نفسي إليه .

والإستعارات في الإرادات كثيرة .

فأما كراهة الله تعالى للشيء فهو نهي عنه، وذلك مجاز كالإرادة فاعلمه .

القول في الغضب والرضا

وهاتان صفتان لا تصح حقيقتهما إلا في المخلوق، لأنَّ الغضب هو نفور الطباع، والرضا ميلها وسكون النفس، ووصف الله تعالى بالغضب والرضا إنَّما هو مجاز، والمراد بذلك ثوابه وعقابه، فرضاه وجود ثوابه، وغضبه وجود عقابه، فإذا قلنا رضي الله عنه فإنَّما نعني أثابه الله تعالى، وإذا قلنا غضب الله عليه فإنَّما نريد عاقبه الله، فإذا علَّق الغضب والرضا بأفعال العبد فالمراد بهما الأمر والنهي، نقول إنَّ الله يرضى الطاعة بمعنى يأمر بها، ويغضب من المعصية بمعنى ينهي عنها .

القول في الحب والبغض

وهاتان الصفتان إنما يوصف الله تعالى بها مجازاً، لأن المحبة في الحقيقة ارتياح النفس إلى المحبوب، والبغض ضد ذلك من الانزعاع والنفور الذي لا يجوز على التقديم، فإذا قلنا إن الله عز وجل يحب المؤمن ويبغض الكافر فإنما نريد بذلك أنه ينعم على المؤمن ويعذب الكافر، وإذا قلنا إنه يحب من عباده الطاعة، ويبغض منهم المعصية جرى ذلك مجرى الأمر والنهي أيضاً على المعنى الذي قدمنا في الغضب والرضا.

القول في سميع وبصير

اعلم أن السميع في الحقيقة هو مدرك الأصوات بحاسة سمعه، والبصير هو مدرك المبصرات بحاسة بصره، وهاتان صفتان لا يقال حقيقتهما في الله تعالى، لأنه يدرك جميع المدركات بغير حواس ولا آلات، فقولنا: إنه سميع إنما معناه لا تخفي عليه المسموعات، وقولنا: بصير معناه أنه لا يغيب عنه شيء من المبصرات، وأنه يعلم هذه الأشياء على حقائقها بنفسه لا بسمع وبصر، ولا بمعان زائدة على معنى العلم: وقد جاءت الآثار عن الأئمة عليهم السلام بما يؤكد ما ذكرناه.

قال شيخنا المفيد رضوان الله عليه:

«أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن محمد بن عيسى عن حماد عن حريز عن محمد بن سالم الثقفي، قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: إن

قوماً من أهل العراق يزعمون أنّ الله تعالى سميع بصير كما يعقلونه، قال: فقال: تعالى الله تعالى إنّما يعقل ذلك فيما كان بصفه المخلوق، وليس الله تعالى كذلك.

وبإسناده عن محمد بن يعقوب عن عليّ بن محمد مرسلًا عن الرضا عليه السلام: أنّه قال في كلام له في التوحيد، وصفة الله تعالى كذلك: بأنّه سميع إخبار بأنّه تعالى لا يخفي عليه شيء من الأصوات، وليس هذا على معنى تسميتنا بذلك، وكذلك قولنا بصير، فقد جمعنا الاسم، واختلف فينا المعنى، وقولنا أيضاً مدرك وراء لا يتعدّى به معنى عالم، فقولنا راءٍ معناه عالم بجميع المرئيات، وقولنا مدرك معناه عالم بجميع المدركات، فهذه صفات المجازات والحمد لله.

عَلَّمَ رَسُولَهُ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالْأَلَمُ وَسَلَّمَ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من البحوث المهمة المطروحة في علم الكلام: البحث عن جواز السهو على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعدمه؟!!

فإن أدلة العصمة التي يقول بها جمهور المسلمين تقتضي الحكم بنفي السهو عنه في القول والفعل، وقد ذهب إلى ذلك المحققون من علماء الكلام من الشيعة ومن قال بذلك من أهل السنة: أبو إسحاق الإسفراييني.

وقد فصل ذكر الخلاف منهم في كتاب (حجية السنة) للشيخ عبدالغني عبدالخالق (ص ٩٩-١٧).

أما الشيعة فلم يرد منهم خلاف في عصمته صلى الله عليه وآله وسلم من السهو في الأقوال.

و أما في الأفعال: فقد ذهب بعض من لا ينتمون إلى النظر في ما يرتبط بالعقائد، بل يعتمدون في تحصيلها على النصوص المروية و يلتزمون بما تدل عليه ظواهرها، مع الالتزام بعدم تأويلها و توفيقها مع أدلة العقول، وهم الذين سماهم الشيخ المفيد بـ «المقلدة» وهم فرقة يلتزمون بالتقليد في أصول الدين، و =

يَشْبَهُونَ مَنْ يُسَمَّى مِنَ الْعَامَةِ بِالسُّلْفِيَّةِ وَالْحَشْوِيَّةِ، فِي الْمَنْهَجِ الْكَلَامِيِّ وَالْعَقَائِدِيِّ.

فَإِنْ هَؤُلَاءِ التَّزَمُوا بِنِسْبَةِ السُّهُوِّ إِلَى فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ اعْتِمَاداً عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، زَعَمُوا وَرَوَّاهَا بِذَلِكَ. وَمُضْمُونُهَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَّى صَلَاةً رِبَاعِيَّةً سَلَّمَ فِيهَا عَلَى رَكْعَتَيْنِ - سَهْواً -.

فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَسْمَى بِذِي الْيَدَيْنِ: أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ، أَوْ نَسِيتُ؟!

فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ.

ثُمَّ سَأَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، عَمَّا قَالَ ذُو الْيَدَيْنِ: أَكَانَ أَمْ لَمْ يَكُنْ؟!

فَاخْبِرَاهُ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، فَأَتَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَلَاتَهُ.

وَقَدْ تَصَدَّقَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ فِي هَذَا الْكِتَابِ لَهُؤُلَاءِ، وَلَمَّا اسْتَدْلَوْا لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ.

فَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَسْأَلَةِ أُصُولِيَّةٍ تُمَيِّزُ حُدُودَ الْمُبَانِيِّ الْمُؤَثِّرَةِ فِي حِسْمِ مَادَّةِ النِّزَاعِ،

فَذَكَرَ:

١- أَنَّ الْبَحْثَ إِنَّمَا هُوَ حَوْلَ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي

لَا يُمْكِنُ الاسْتِدْلَالُ عَلَيْهَا بِالظَّنِّ، لَمَّا قَدْ ثَبَتَ فِي مَحَلِّهِ - مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ - مِنْ أَنَّ

أَصُولَ الدِّينِ لَا بَدَّ وَأَنَّ تَكُونُ مُسْتَنْدَةً إِلَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ وَالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ.

وَلَمَّا وَرَدَ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْعَدِيدَةِ - الَّتِي اسْتَشْهَدُ بِهَا الشَّيْخُ الْمَفِيدُ - مِنْ

عَدَمِ جَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى الظَّنِّ وَأَنَّهُ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً.

وَهَذِهِ نَقْطَةُ الْإِفْتِرَاقِ بَيْنَ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ وَبَيْنَ الْمُقَلِّدَةِ. (١)

(١) لَاحِظْ مَا ذَكَرْنَاهُ حَوْلَ كِتَابِ (الْحِكَايَاتِ).

٢- إن الفقهاء - أهل الاجتهاد والنظر - لا يعتمدون على أخبار الآحاد، المجردة، ويعتقدون أنها: «لا توجب علماً ولا عملاً».

و الشيخ يؤكد على هذا في مختلف كتبه، وفي بداية هذه الرسالة و هذا أيضاً من الفوارق بين الفريقين.

ثم أخذ الشيخ في معارضة تلك الرواية التي اعتمدها دليلاً على إثبات وقوع السهو من النبي صلى الله عليه وآله بأنها «معللة» فلا يجوز اعتمادها كدليل على شيء، إذ التعليل في الحديث يسقطه عن الاعتبار والحجية فلا يجوز العمل به.

و الحديث المغلل: هو ما وقع اختلاف بين رواته، من حيث نصّه المنقول الى حدّ التهافت والتناقض بحيث لا يمكن الجمع بين منقولاتهم.

وقد اختلف الرواة بهذه الرواية كذلك، حيث اختلفوا في تعيين الصلاة التي وقع فيها السهو، واختلفوا - كذلك - في الكيفية التي عالج بها النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله السهو المزعوم وقوعه.

ثم استدلل الشيخ المفيد بوجوه على أنّ الحديث موضوعٌ مختلقٌ وليس يمكن وروده، مع الالتزام بمؤداه، لما فيه من التناقضات واللوازم الباطلة، المخالفة للحق، وهي:

أولاً: ان النبي صلى الله عليه وآله - وحسب متن الرواية نفسها - قد نفى عن نفسه السهو، بقوله: «كلّ ذلك لم يكن» فإذا صحّ النقل، فمعنى كلامه أنّه قد نفى عن نفسه وقوع السهو والنسيان، فكيف يؤخذ ذلك دليلاً على وقوع السهو منه صلى الله عليه وآله عليه وآله و الالتزام بأنه صلى الله عليه وآله سها في هذا القول أيضاً: اجتهاد في مقابل النصّ.

و أما محاولة تفسير هذا الكلام بأنه نفي للجمع بين الأمرين، بأن الكلّ لم يحصل، فقد ردّه الشيخ المفيد في الفصل الثاني من الكتاب بوجهين:

الاول: ان هذا الجواب ليس جواباً للسؤال المذكور، لأن السائل إنما سأل عن وقوع أحد الأمرين؟ فليس الجواب بعدم حصولهما معاً موافقاً للطريقة المألوفة في الجواب عن ذلك؟ فهذا لغوٌ نربأ بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم منه.

الثاني: إن هذا الجواب يقتضي إلتفاته الى وقوع أحد الأمرين منه، و ظاهر كلامه عدم إلتفاته الى ذلك، بل إنما سأل المصلين عن صحّة ما قاله ذو اليمين؟! ثانياً: إن الرواية - و حسب طرقها - تحتوى على أن الرسول صلى الله عليه وآله قرأ في تلك الصلاة سورة «والنجم» التي فيها آية السجدة، وأنه سمع يقرأ «تلك الغرائق العلى»، وأن شفاعتهن لترتجى «تلك الخرافة المفتعلة على قدس النبي صلى الله عليه وآله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى و انظر بهذا الصدد ما ذكره الشيخ عبدالغني عبدالخالق في كتاب حجية السنة (ص ١٠٠) هامش.

و ثالثاً: إن هذه الرواية تقتضي أنه لم يتنبه الى هذا السهو إلا ذو اليمين - و هو مجهول الشخصية من بين الصحابة - دون جميع من حضر من سائر الصحابة بما فيهم ابوبكر و عمر، و ان الرسول صلى الله عليه وآله لما أراد أن يتأكّد من كلام ذي اليمين سأل أبا بكر و عمر عن ذلك؟ دون غيرهما من الصحابة الحاضرين؟!

و كل هذه المفارقات تشير الى أن الرواية إنما وضعت لتشويه سمعة النبي صلى الله عليه وآله، و إسقاط فعله عن الحجية و الاعتبار.

و بعد، فقد تخلّل هذه الرسالة آراء للشيخ المفيد في مسائل عديدة،
نتعرضها:

١- تفنيده إدعاء الفرق بين السهو عند الناس، الذي عبّروا عنه بالسهو
الشيطاني، و السهو عند النبي المعبر عنه بالسهو الرحماني و ميّز بين السهو و
النوم في الحكم.

٢- ادعاؤه عدم الخلاف بين عصابة الحق (يعني الإمامية) في وجوب
قضاء الصلاة الفائتة على الفور، عند تذكرها، و أنّ القضاء على المضايقة، دون
المواسعة، إلّا إذا تضايقت بها صلاة حاضرة، ذكر ذلك في الفصل الخامس.

٣- قوله: أن الفقهاء يطرحون ما يرويه الرواة ذوو السهو في الحديث، إلّا
ان يشركهم فيه غيرهم من ذوي التيقظ و الفطنة و الذكاء و الحفاظ ذكر ذلك
في الفصل السادس.

و هذا هو شرط «السداد» الذي اعتبر في الرواة عند علماء الحديث و
الدراية.

٤- مناقشته في شخص «ذي الدين» الصحابي المخلّق الذي نسبت اليه
الرواية، مصرحاً بأنّه مجهول غير معروف.

٥- نفيه نسبة الغلو عن مثل القائل بنفي السهو عن النبي صلى الله عليه
وآله، و وصف الناسب للغلو اليه بـ «المتهور» كما أنّ الشيخ يبدو قاسياً على
القائلين بالسهو حيث يقول في النهاية: «و إنّ شيعياً - يعتمد على هذا الحديث
في الحكم على النبي عليه السلام بالغلط و النقص و ارتفاع العصمة - لناقص
العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوى الآفات المسقطه عنهم التكليف».

ثم إن الظاهر من آخر الكتاب أن اسمه: «جواب أهل الحائر على ساكنه»

السلام فيما سألوا عنه من سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة». والحمد لله على توفيقه.

وكتب السيد محمد رضا الحسيني الجلاي

بسم الله الرحمن الرحيم ^{برحمته}
 الحمد لله الذي اصطفى محمداً رسالته واختاره على كل الاداعه ^{فعله}
 على كونه خليفته وجعله قدوة في الدين ورعة للعالمين وعصمة من
 الزلات وبرائة من النسيات وحرمة من الشبهات واكمل له الفضل
 ودفعه في اعلى الدرجات صلى الله عليه وعلى آله الهي وهو يومئذ ^{الدين}
 تمام الصالحات وسلم ربه فقد رقت اتمها الاخر وفقد الله ^{الدين}
 ليسر الامور ووقانا رايها المحذور على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض
 ما ينك بسنده الى الحسن بن محبوب عن الرباطي عن سعيد الاعرج
 عن ابي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام فيما يضاف الى النبي صلى الله عليه
 وآله من التهور في الصلاة والنوم عنها حتى خرج وقتها فان الشيخ
 الذي ذكره زعم ان الغلاء مذكرك ذلك ويقول لو جاز ان يسهو في الصلاة
 لجاز ان يسهو في التبليغ لان الصلاة فرضة كما ان التبليغ عليه ^{رضه}
 فزده هذا القول بان قال لا يلزم ذلك من قبل ان جميع الاحوال ^{ليس}
 على النبي ما تنفع على غيره فيها وهو مستعبد بالصلاة كغيره من امته و
 من موله بنبي والحالة التي اخضع بها في النبوة والتبليغ من ثوابها

وقف كتابخانه عمومی آیت الله مرعشی نجفی

نذكر

فلا يجوز ان يقع عليه سهو والصلاة عبادة مشتركة وبهذا يثبت له
 العبودية على نفسه وبإثبات النهر عن خدمته به عز اسمه من غير اشارة
 له وقصدا اليه فنفي اليهودية عنه بآية التوراة باخذ منه والتوراة
 التي اليوم فالسهو النبي ليس كسهو الانبياء من الله وانما الله
 يعلم انه مخلوق بشر لا يتخذ بامعبود امن دونه ولعله انما السهو
 حكم السهو ممنوع اقال وسهونا هو من الشيطان وليس الشيطان على
 النبي ولا الله سلطانا سلكه على الذين يتولونه والذين هم
 مشركون وعلى من تبعه من الضالين قال والدافعون لسوء النبي
 انه لم يك من الصحابة من يقال له ذوالندين عوي بطاء لان الرجل
 معروف وهو ابو محمد عمر بن عبد عمر والمحدث بندي اليه بن قدس
 عند المخالف والمؤلف قال وقد خرجت عنه اخبار في كتاب وصف
 حال القاسطين بدين ولوجازرة الاخبار الوارد في هذا المعنى
 لجازرة جميع الاخبار وفيها ابطال الدين الشريف وسالت اعزك
 الله بطاعة ان اثبت مالك عندي فيما حكيت عن هذا الرجل وابترق من
 الحق في معناه ولما سجدك الى ذلك والله الموفق للصواب اعزك النبي
 حكيت عنده ما حكيت مما قد ثبتنا في تكليف ليس من شأننا في
 يراة عن نفسه في العلم وعجزه ولو كان ممن في البشر لكان

فوالبيدين ومن هو عمرو ومن هو ابن عبد عمرو وهذا كله مجهور
 معروف وهو انه قد روى الناس عنه دعوى لا برهان عليها وما
 وجدنا في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثا عن هذا الرجل ولا ذكر له ولو
 كان مريفا لمعاذير جيل وعبد الله بن مسعود وابو هريرة وبقية
 كبار ما تقدم بغير معقول عليه لما ذكرناه من سقوط العلم باخبار الامة
 فكيف قد بينا ان الرجل مجهور غير معروف وغير متناقص الجاهل
 شبهة في عند العقلاء من العجب بعد هذا كله ان خبزي البيدين
 ان النبي صلى الله عليه وآله لم يشعر بسهوه احقر المصلين معه
 من بني هاشم والمهاجرين والانصار ووجه الصحابة وسدات الناس ولا
 فطر لذلك وعرفه الاذ والبيدين المجهور الذي لا يعرفه احد ولعله من
 بعض الاعراب او شعر القومية فلم يفته احد منهم على غلظه ولا راي
 الدين الذي يذكره الله الالمجهور من الناس ثم لم يزل يشهد
 على صحة قوازي البيدين فيما جره به من سهوه الا بابكر وعمر فانهما
 عما ذكره والبيدين يعتمدونهما في شوق خيرا في ذلك ولا يزلان
 احسواهما في معناه وان سحسا بقدر على هذا الحديث في الحكم على
 النبي عليه السلام بالغلط والنقص وارتفاع العظمة عنه من العناد لناقص العقل
 ضعف الراي قريبت الذي لا فلت يسقطه عنهم التكليف والله المستعان

وهو حبنا ونعم الوكيل في تمجيد جواب اهل الخير على آفة السلم فيما
 ساءوا عنه من موهوب النبي صلى الله عليه وآله في الله راحة
 بجزالة دونه وصلى الله على محمد
 وآله وسلم كثيرا

كتاب في فضائل النبي صلى الله عليه وآله
 من مشيخة العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم ورسوله عز وجل
 الجسم عليه الذي اضطرني محمد كالمسألة واختاره علي علم زاد
 عنه وحصله على كونه حقيقته وجعله ملاوة في الدنور وحججه
 لتعالمه من الرلات وخطه من العباد وحسنه من انسابها
 واكثره الخسران في اعلا الدرجات في الله عليه و
 انه الذي عن يمينهم هم الصالحات وسلم وبعد فقد وقتها
 للاح ومكة لله من انفس الامور ووفاء ارباب المجدور على ما
 كتبت به في معنى ما وخطه لتعق من ذلك بسنده الى الحسن
 محبوب عن ارباب عن محمد الاخرج عن ابي عبد الله جعفر بن
 علما السليم فما يقاوا الى المنى صلى الله عليه وآله من السهو في
 الصلاة والنوم عنها حتى خرج وقتها فان الشح الذي ذكره
 رعم ان الغلاء تذكر ذلك تقول لرجا ليل سهر في الصلاة
 لكان ان يسوء في التلويح لان الصلاة فريضة طان التلويح عليه
 فريضة فوزه هذا القول بان قال لا يلزم ذلك من قري ان
 جميع الاحوال المشتركة على النبي ما تقع عياعه فها وهو
 متعب بالصلاة لغيرة ملازمة وليس من سواه يتي في الحالة
 التي احقق بها في النوم والتلويح من شرائطها فلا يجوز ان يقع
 سواها الصلاة عباد منسك كذا وبما ثبت له العبودية
 عا زعمه وبما ان النوم عن حركته ربه عما سمع من غير ارادة
 له وقصدا له فلي الربوبية عنه بان الذي يما حظه سنة ر
 نوم هو الله الحي القيوم قال سهو النبي سهو لان سهوه
 من

تتضمن ان النبي صلى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه احد من
المصلين معه من بني هاشم والهجرة بن والاصار ووجوه الصحابة
وسرقات الناس وانظن لذلك وعرفه الاذ والدين المجهول
الذي لا يعرفه احد ولعله من بعض الاعراب وسعوا القوم به
فلم يميزه احد منهم على غلظه واذا راي صلاح الدين والدين
دالا الا المجهول من الناس ثم لم يزل يستشهد على صحة قول ذلك
الدين بما جرح به من سهوه الا ابا بكر وعمر فانه ساهما عاذله و
الدين ليعتد قولهما فيه ولم يثقل بغيرهما في ذلك ولا سكر الى احد
سواهما في معناه وان شققا تعمد على هذا الحديث في الحكم
على النبي عليه السلام بالغلط واللفظ والرفع والرفع عنه
العاد لتأخر العقل ضعف البراي فزيت الى ذوالا فان اللفظ
عنهم التظيف والله المتعار وهو حشبا ونعم الوكيل

ثم حوآب اهل الكابر على شاكنه السلام
فما سالوا عنه من سها النبي صلى الله
عليه وآله في الصلاة بحمد الله ومنه
وصلى الله على محمد وآله وسلم

وهذا كتابه قرأت في غير آيات الله العظمى

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَالْأَسْلَمَ
عَلَيْهِمْ سُبْحَانَ النَّبِيِّ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ يسر وأعن برحمتك

الحمد لله الذي اصطفى محمداً لرسالته، واختاره على علم للأداء عنه، وفضله على كافة خليقته، وجعله قدوة في الدين، ورحمة للعالمين، وعصمه من الزلات، وبرأه من السيئات، وحرسه من الشبهات، وأكمل له الفضل، ورفع في أعلى الدرجات، صلى الله عليه وآله الذين بمودتهم تتم الصالحات وسلم.

وبعد: فقد وقفت أيها الأخ - وفقك الله لمياسير^(١) الأمور، ووقانا وإياك المحذور^(٢) - على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض مشايخك،

(١) في نسخة «ب» ليسور.

(٢) في البحار: المعسور.

بسنده إلى الحسن بن محبوب^(١)، عن الرباطي^(٢)، عن سعيد الاعرج^(٣)، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام، فيما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله من السهو في الصلاة، والنوم عنها حتى خرج وقتها. فان الشيخ^(٤) الذي ذكرته زعم أن الغلاة تنكر ذلك وتقول: «لو جاز

(١) أبو علي، الحسن بن محبوب السَّراد، ويقال: الزَّراد، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، عين، روى عن الرضا عليه السلام، كان جليل القدر، يعدّ من الأركان الأربعة في عصره، قال الكشي في رجاله ٥٥٦/١٠٥٠: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه، وتصديقه، وأقروا له بالفقه والعلم.

(٢) أبو الحسن، علي بن الحسن بن رباط البجلي الكوفي، ذكر الكشي في رجاله ٣٦٨/٦٨٥ ما روي في بني رباط وقال: (قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة أخوة: الحسن والحسين وعلي ويونس، كلهم أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، ولهم أولاد كثيرة حملة الحديث - ثم قال - علي بن الحسن بن رباط من أصحاب الرضا عليه السلام). وثقه النجاشي في رجاله: ١٧٦ وقال: (كوفي ثقة معول عليه). وقد توهم بعض أصحاب الرجال اتحاده مع عمّه علي بن رباط.

(٣) ورد بهذا العنوان في كتب الرجال، ويعنون سعيد بن عبد الرحمن، وقيل: ابن عبد الله الاعرج أيضاً، ولعله واحد كما عليه أكثر أهل علم الرجال. وهو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج السَّمان، أبو عبد الله التيمي، مولاهم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، حكاه النجاشي في رجاله: ١٢٩ عن ابن عقدة وابن نوح.

(٤) روى الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣١ الحديث بسنده المذكور وذيله بلفظه: «قال مصنف هذا الكتاب: إن الغلاة من المفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصلاة جاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة...» إلى آخر كلامه المذكور باختلاف يسير. واختتم كلامه قدس سره بقوله: «وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد رحمه الله يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله، ولو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى... إلى آخره».

أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة، كما أن التبليغ عليه فريضة».

فردّ هذا القول، بأن قال: «لا يلزمنا ذلك من قبل أن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي ما يقع على غيره منها، وهو متعبّد بالصلاة كغيره من أمته، وليس من سواه بنبي، والحالة التي اختص بها هي النبوة، والتبليغ من شرائطها، فلا يجوز أن يقع عليه [في التبليغ] سهو، والصلاة عبادة مشتركة، وبهذا تثبت له العبودية على زعمه، وبإثبات النوم عن خدمة ربه عزّ اسمه من غير إرادة له وقصد إليه، نفى الربوبية عنه بأن الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الله الحي القيوم».

وقال: سهو النبي ليس كسهونا، لأن سهوه من الله، وإنما أسهاه ليعلم أنه مخلوق بشر، لا يتخذ ربا معبوداً من دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو متى سهوا.

قال: وسهونا هو من الشيطان، وليس للشيطان على النبي والائمة سلطان ﴿إنما سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون﴾^(١) وعلى من تبعه من الغاوين.

قال: والدافعون لسهو النبي، دعواهم أنه لم يك من الصحابة من يقال له: «ذو اليدين». دعوى باطلة، لأن الرجل معروف، وهو أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، المعروف بذي اليدين^(٢)، فقد نقل عنه المخالف والمؤالف.

(١) النحل: ١٠٠.

(٢) ترجم له ابن سعد في طبقاته ٣: ١٦٧ و ٥٣٤، وابن هشام في السيرة النبوية ٢: ٣٣٧ و ٣٦٤، وابن حجر في الاصابة ١: ٤٢٢ و ٣: ٣٣، وقد طعن وناقش في هذا الحديث وراويه جمع من جمهور أهل السنة أيضاً، منهم: السهيلي في الروض الأنف في شرح =

قال: وقد أخرجت عنه أخباراً في كتاب وصف قتال القاسطين بصفين.

ولو جاز ردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز ردّ جميع الأخبار، وفي ردّها إبطال الدين والشرعة^(١).

وسألت - أعزك الله بطاعته - أن أثبت لك ما عندي فيما حكيت عن هذا الرجل، وأبين عن الحق في معناه، وأنا مجيبك الى ذلك، والله الموفق للصواب.

إعلم، أن الذي حكيت عنه ما حكيت، مما قد أثبتناه، قد تكلف ما ليس من شأنه، فأبدى^(٢) بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرّض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي الى معرفة طريقه، لكن الهوى مودّ لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق، ونسأله العصمة من الضلال، ونستهديه في سلوك منهج الحق، ووضح الطريق بمنه.

الحديث الذي روته الناصبة، والمقلّدة من الشيعة أن النبي صلى الله عليه وآله سها في صلاته، فسلم في ركعتين ناسياً، فلما نُبّه على غلظه فيما صنع، أضاف اليها ركعتين، ثم سجد سجدي السهو^(٣) من أخبار

= السيرة النبوية ٥ : ٢٩٨ .

(١) الى هنا آخر كلام الشيخ الصدوق في الفقيه ١ : ٢٣٤ - ٢٣٥ بتفاوت يسير في اللفظ.

(٢) في نسخة «ج» فأبراه.

(٣) ورد الحديث بالفاظ مختلفة، وفي أوقات متعددة في مختلف الكتب الحديثية من

الفريقين، لا يمكن الإشارة الى جميع هذه الأحاديث، ونكتفي بذكر رواية واحدة رواها

الشيخ الكليني في الكافي ٣ : ٣٥٥ الحديث الأول. بسنده يرفعه الى أبي عبدالله عليه

السلام قال في حديث طويل: فان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالناس الظهر =

الآحاد التي لا تثمر علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم ويقين.

فقال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

وقال: ﴿وَلَا تَقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنْ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣).

وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(٤).

وقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^(٥).

ومن أمثال ذلك في القرآن مما يتضمن الوعيد على القول في دين الله

ركعتين، ثم سها فسلم، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله أنزل في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟! قال: إنما صليت ركعتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم، فقام صلى الله عليه وآله فأتهم الصلاة، وسجد بهم سجدي السهو... إلى آخره.

ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣ بنفس الطريق واللفظ.

وروى أبو داود في سننه ١: ١١٨ - ١٢٢ الحديث ٤٣٥ - ٤٤٧ وغيره في كتب الحديث

أخباراً مختلفة في هذا الباب فلاحظ.

(١) البقرة: ١٦٩.

(٢) الزخرف: ٨٦.

(٣) الاسراء: ٣٦.

(٤) يونس: ٣٦.

(٥) الانعام: ١١٦، يونس: ٦٦.

بغير علم، والذم والتهديد لمن عمل فيه بالظن، واللوم له على ذلك، والخبر عنه بأنه مخالف الحق فيما استعمله في الشرع والدين.

وإذا كان الخبر بأن النبي صلى الله عليه وآله سها من أخبار الآحاد التي من عمل عليها كان بالظن عاملاً، حرم الاعتقاد بصحته، ولم يجر القطع به، ووجب العدول عنه الى ما يقتضيه اليقين من كماله (عليه السلام) وعصمته، وحراسة الله تعالى له من الخطأ في عمله، والتوفيق له فيما قال وعمل به من شريعته، وفي هذا القدر كفاية في ابطال مذهب من حكم على النبي (عليه السلام) بالسهو في صلاته، وبيان غلطه فيما تعلق به من الشبهات في ضلالته.

فصل

على أنهم قد اختلفوا في الصلاة التي زعموا أنه (عليه السلام) سها فيها، فقال بعضهم هي الظهر. وقال بعض آخر منهم: بل كانت عشاء الآخرة.

واختلافهم في الصلاة ووقتها^(١) دليل على وهن الحديث، وحجة في سقوطه، ووجوب ترك العمل به وإطراحه.

على أن في الخبر نفسه ما يدل على اختلاقه، وهو ما رووه من أن ذا

(١) انظر بعض المصادر التي حكى الحديث لاعلى سبيل الحصر: صحيح مسلم ١: ٤٠٣

٤٠٥- الحديث ٩٧-١٠٢، وصحيح البخاري ١: (باب ٨٨ و ٩٨) والجزء

الثاني ٢: (الباب ٤ - ٥) وغيره من مواضع الصحيح، ومسنند أحمد ٢: ٢٣٤،

٤٢٣، ٤٥٩، وسنن النسائي ٣: ٢٠ - ٢٦، وسنن ابن ماجه ١: ٣٨٣ - ٣٨٤،

وسنن أبي داود ١: ١١٨ - ١٢٢.

اليدين قال للنبي (عليه السلام) لما سلم في الركعتين الاولتين من الصلاة الرباعية : أقصرت الصلاة يا رسول الله ، أم نسيت؟ فقال على ما زعموا : « كل ذلك لم يكن »^(١).

فنفي صلى الله عليه وآله أن تكون الصلاة قصرت ، ونفى أن يكون قد سها فيها.

فليس يجوز عندنا وعند الحشوية المجيزين عليه السهو، أن يكذب النبي (عليه السلام) متعمداً ولا ساهياً، وإذا كان قد أخبر أنه لم يسه، وكان صادقاً في خبره، فقد ثبت كذب من أضاف اليه السهو، ووضح بطلان دعواه في ذلك بلا ارتياب.

فصل

وقد تأول بعضهم ما حكوه عنه من قوله : « كل ذلك لم يكن » على ما يخرج من الكذب مع سهوه في الصلاة، بأن قالوا : إنه (عليه السلام) نفى أن يكون وقع الأمران معاً ، يريد أنه لم يجتمع قصر الصلاة والسهو، بل حصل أحدهما ووقع.

وهذا باطل من وجهين :

أحدهما : أنه لو كان أراد ذلك ، لم يكن جواباً عن السؤال ، والجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبي صلى الله عليه وآله .
والثاني : أنه لو كان كما ادعوه ، لكان (عليه السلام) ذاكرة به على

(١) ذكر الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب مسائل الخلاف ١ : ٤٠٢ - ٤٠٧ ، المسألة

= ١٥٤ من كتاب الصلاة الحديث وناقش فيه ، وطعن على من قال في السهو.

غير اشتباه في معناه، لأنه قد أحاط علماً بأن أحد الشيئين كان دون صاحبه، ولو كان كذلك لا رتفع السهو الذي ادعوه، وكانت دعواهم له باطلة بلا ارتياب، ولم يكن أيضاً مع تحقيقه وجود أحد الأمرين معنى لمسأله حين سأل عن قول ذي اليمين، هل هو على ما قال، أو على غير ما قال، لأن هذا السؤال يدل على اشتباه الأمر عليه فيما ادعاه ذو اليمين، ولا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان في الحال.

فصل

ومما يدل على بطلان الحديث أيضاً اختلافهم في جبران الصلاة التي ادعوا السهو فيها، والبناء على ما مضى منها، أو الاعادة لها.

فأهل العراق يقولون: إنه أعاد الصلاة، لأنه تكلم فيها، والكلام في الصلاة يوجب الاعادة عندهم.

وأهل الحجاز ومن مال إلى قولهم، يزعمون: أنه بنى على ما مضى، ولم يعد شيئاً قد تقضى، وسجد لسهوه سجدةً.

ومن تعلق بهذا الحديث من الشيعة يذهب فيه إلى مذهب أهل العراق، لأنه متضمن كلام النبي (عليه السلام) في الصلاة عمداً، و التفاته عن القبلة إلى من خلفه، وسؤاله عن حقيقة ما جرى، ولا يختلف فقهاؤهم في أن ذلك يوجب الاعادة.

والحديث يتضمن أن النبي (عليه السلام) بنى على ما مضى ولم يعد.

وهذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث أدل دليل على بطلانه، وأوضح حجة في وضعه واختلاقه.

فصل

على أن الرواية له من طريقي الخاصة والعامة، كالرواية من الطريقين معاً: أن النبي صلى الله عليه وآله سها في صلاة الفجر^(١) وكان قد قرأ في الأولى منها سورة النجم، حتى انتهى إلى قوله: ﴿أفرايتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الاخرى﴾^(٢) فألقى الشيطان على لسانه (تلك الغرائيق العلى، وان شفاعتهن لترجي) ثم تنبه على سهوه فخر ساجداً، فسجد المسلمون، وكان سجودهم اقتداءً به. وأما المشركون فكان سجودهم سروراً بدخوله معهم في دينهم^(٣).

قالوا: وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته﴾^(٤) يعنون في قرأته، واستشهدوا على ذلك بيت من الشعر وهو:

تمنى كتاب الله يتلوه قائماً وأصبح ظمناً وقد فاز قارياً^(٥)

(١) النجم: ١٩ و ٢٠.

(٢) انظر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي ٣: ٢٩٤ الحديث ٩ و ٣٥٧ حديث ٦، والشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣، والشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣ الحديث ١٠٣١.

(٣) ذكر الخبر الجصاص في احكام القرآن ٣: ٢٤٦ - ٢٤٧، واسقطه من عين الاعتبار. وذكر ذلك أيضاً القرطبي في تفسيره ١٢: ٨١ - ٨٥.

(٤) الحج: ٥٢.

(٥) حكى الشيخ الطبرسي في مجمع البيان ٤: ٩١، في تفسير الآية الكريمة، قول الشريف

فصل

وليس حديث سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة أشهر في الفريقين من روايتهم: أن يونس (عليه السلام) ظن أن الله تعالى يعجز عن الظفر به، ولا يقدر على التضييق عليه^(١) وتأولوا قوله تعالى: ﴿فَظَنَ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾^(٢) على ما رووه واعتقدوه فيه.

وفي أكثر رواياتهم: أن داود (عليه السلام) هوى امرأة أوريا بن حنان، فاحتال في قتله، ثم نقلها إليه^(٣).

وروايتهم: أن يوسف بن يعقوب عليهما السلام همّ بالزنا، وعزم عليه^(٤). وغير ذلك من أمثاله.

ومن رواياتهم: التشبيه لله تعالى بخلقه، والتجويز له في حكمه^(٥).

المرتضى قدس سره حيث قال: لا يخلو التمني في الآية من أن يكون معناه التلاوة، كما قال حسان بن ثابت:

تمنى كتاب الله أول ليله وآخره لاقى حمام المقادر
ولم ينسبه ابن منظور في لسان العرب ١٥ : ٢٩٤ مادة (منى) الى حسان، بل ذكره باللفظ المتقدم، وباللفظ التالي:

تمنى كتاب الله آخر ليله تمنى داود الزبور على رسل

(١) انظر تفسير القرطبي ١١ : ٣٣١.

(٢) الأنبياء : ٨٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٥ : ١٨١، وابن العربي في احكام القرآن ٤ : ١٦٢٦.

(٤) المصدر السابق ٩ : ١٦٦.

(٥) وروى الشيخ الصدوق في أماليه : ٩٢ المجلس (٢٢) ضمن الحديث رقم (٣) جملة من هذه الأخبار التي رويت عن رواة جمهور المسلمين وما جاء في الردّ على تلك الأخبار من قبل الامام الصادق عليه السلام.

فيجب على الشيخ - الذي حكيت أيها الأخ عنه - أن يدين الله بكل ما تضمنته هذه الروايات، ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه، فإن دان بها، خرج عن التوحيد والشرع، وإن ردّها ناقض في اعتلاله، وإن كان ممن لا يحسن المناقضة، لضعف بصيرته، والله نسأل التوفيق.

فصل

والخبر المروي أيضاً في نوم النبي (عليه السلام) عن صلاة الصبح^(١) من جنس الخبر عن سهوه في الصلاة، وإنه من أخبار الأحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، ومن عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك دون اليقين، وقد سلف قولنا في نظير ذلك بما يغني عن اعادته في هذا الباب.

مع أنه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق لأنهم لا يختلفون في أنه من فاتته صلاة فريضة فعليه أن يقضيها أي وقت ذكرها، من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلاة فريضة حاضرة.

(١) رواه الكليني في الكافي ٣ : ٢٩٤ الحديث ٩، بسنده عن سعيد الأعرج لفظه : قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : نام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصبح، والله عز وجل أنامه، حتى طلعت الشمس عليه، وكان ذلك رحمة من ربك للناس، ألا ترى لو أن رجلاً نام حتى تطلع الشمس لعيّره الناس، وقالوا : لا تتورّع لصلاتك، فصارت أسوة وسنة، فإن قال رجل لرجل : نمت عن الصلاة، قال : قد نام رسول الله صلى الله عليه وآله، فصارت أسوة ورحمة رحم الله سبحانه بها هذه الأمة.

وروى الحديث بطريق آخر وبالفاظ قريبة منه الشيخ الصدوق في الفقيه ١ : ٣٣٣ حديث ١٠٣١.

وإذا حرم على الانسان أن يؤدي فريضة قد دخل وقتها ليقضي فرضاً قد فاته، كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أولى .
 هذا مع الرواية عن النبي عليه السلام أنه قال : « لا صلاة لمن عليه صلاة^(١) » يريد أنه لاناقله لمن عليه فريضة .

فصل

ولسنا ننكر بأن يغلب النوم الانبياء عليهم السلام في أوقات الصلوات حتى تخرج، فيقضوها بعد ذلك، وليس عليهم في ذلك عيب ولا نقص، لأنه ليس ينفك بشر من غلبة النوم، ولأن النائم لا عيب عليه وليس كذلك السهو، لأنه نقص عن الكمال في الانسان، وهو عيب يختص به من اعتراه .
 وقد يكون من فعل الساهي تارة، كما يكون من فعل غيره، والنوم لا يكون إلا من فعل الله تعالى، وليس من مقدور العباد على حال، ولو كان من مقدورهم لم يتعلق به نقص وعيب لصاحبه لعمومه جميع البشر، وليس كذلك السهو، لأنه يمكن التحرز منه .
 ولأنا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم واسرارهم ذوى السهو والنسيان، ولا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحياناً، كما لا يمتنعون من إيداعه من يعتره الأمراض والأسقام .
 ووجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه ذوى السهو من الحديث، إلا أن يشركهم فيه غيرهم من ذوى التيقظ، والفطنة، والذكاء، والحصافة .
 فعلم فرق ما بين السهو والنوم بما ذكرناه .

ولو جاز أن يسهو النبي عليه السلام في صلاته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها وينصرف عنها قبل كمالها، ويشهد الناس ذلك فيه ويحيطوا به علماً من جهته، لجاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل ويشرب نهاراً في رمضان بين أصحابه وهم يشاهدونه ويستدركون عليه الغلط، وينبهونه عليه، بالتوقيف على ما جناه

ولجاز أن يجمع النساء في شهر رمضان نهاراً ولم يؤمن عليه السهو في مثل ذلك حتى يطا المحرمات عليه من النساء وهو ساه في ذلك ظان انهم ازواجه ويتعدى من ذلك الى وطى ذوات المحارم ساهياً .
ويسهو في الزكاة فيؤخرها عن وقتها ويؤديها الى غير أهلها ساهياً، ويخرج منها بعض المستحق عليه ناسياً.

ويسهو في الحج حتى يجمع في الاحرام، ويسعى قبل الطواف ولا يحيط علماً بكيفية رمي الجمار، ويتعدى من ذلك الى السهو في كل أعمال الشريعة حتى يقلبها عن حدودها، ويضيعها في أوقاتها، ويأتي بها على غير حقائقها، ولم ينكر أن يسهو عن تحريم الخمر فيشربها ناسياً أو يظنها شراباً حلالاً، ثم يتيقظ بعد ذلك لما هي عليه من صفتها، ولم ينكر أن يسهو فيما يخبر به عن نفسه وعن غيره ممن ليس بربه بعد أن يكون مغصوباً في الاداء .
وتكون العلة في جواز ذلك كله أنها عبادة مشتركة بينه وبين أمته، كما كانت الصلاة عبادة مشتركة بينهم، حسب اعتلال الرجل - الذي ذكرت أيها الاخ عنه ما ذكرت من اعتلاله - ويكون أيضاً ذلك لاعلام الخلق انه مخلوق ليس بتقديم معبود.

وليكون حجة على الغلاة الذين اتخذوه رباً.

وهذا - أيضاً - سبباً لتعليم الخلق أحكام السهو في جميع ما عددناه من الشريعة كما كان سبباً في تعليم الخلق حكم السهو في الصلاة،

وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا ملي ولا موحد، ولا يميزه على التقدير في النبوة ملحد، وهو لازم لمن حكيت عنه ما حكيت، فيما أفتى به من سهو النبي عليه السلام، واعتلّ به، ودال على ضعف عقله، وسوء اختياره، وفساد تخيله.

وينبغي أن يكون كل من منع السهو على النبي عليه السلام في جميع ما عددناه من الشرع، غالباً كما زعم المتهوّر في مقاله: أن النافي عن النبي عليه السلام السهو غال، خارج عن حد الاقتصاد. وكفى بمن صار الى هذا المقال خزيّاً.

فصل

ثم من العجب حكمه على أن سهو النبي عليه السلام من الله، وسهو من سواه من أمته وكافة البشر من غيرهم من الشيطان بغير علم فيما ادّعاه، ولا حجة ولا شبهة يتعلق بها أحد من العقلاء، اللهم إلا أن يدعى الوحي في ذلك، ويبين به ضعف عقله لكافة الألباء.

ثم العجب من قوله: أن سهو النبي عليه السلام من الله دون الشيطان، لانه ليس للشيطان على النبي عليه السلام سلطان، وانما زعم أن سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون، وعلى من اتبعه من الغاوين.

ثم هو يقول: إن هذا السهو الذي من الشيطان يعمّ جميع البشر - سوى الأنبياء والأئمة فكلهم أولياء الشيطان وإنهم غاؤون، اذ كان للشيطان عليهم سلطان، وكان سهوهم منه دون الرحمن، ومن لم يتيقظ لجهله في هذا الباب، كان في عداد الأموات.

فصل

فاما قول الرجل المذكور ان ذااليدين معروف، وأنه يقال له: أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، وقد روى عنه الناس .
فليس الأمر كما ذكر، وقد عرّفه بما يدفع معرفته من تكنيته و تسميته بغير معروف بذلك، ولو أنه يعرف بذي اليدين، لكان أولى من تعريفه بتسميته بعمير.

فان المنكر له يقول: من ذو اليدين؟ ومن هو عمير؟ ومن هو ابن عبد عمرو؟

وهذا كله مجهول غير معروف.

ودعواه انه قد روى الناس عنه، دعوى لا برهان عليها، وما وجدنا في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثاً عن هذا الرجل، ولا ذكراً له .
ولو كان معروفاً كمعاذ بن جبل، وعبدالله بن مسعود، وأبي هريرة وأمثالهم، لكان ما تفرد به غير معمول عليه، لما ذكرناه من سقوط العمل بأخبار الآحاد، فكيف وقد بينّا أن الرجل مجهول غير معروف، والخبر متناقض باطل بما لا شبهة فيه عند العقلاء.

ومن العجب بعد هذا كله، أن خبر ذي اليدين يتضمن أن النبي صلى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه أحد من المصلّين معه من بني هاشم، والمهاجرين، والأنصار، ووجوه الصحابة، وسراة الناس، ولا فطن لذلك وعرفه إلا ذو اليدين المجهول، الذي لا يعرفه أحد، ولعلّه من بعض الأعراب.

أو شعر القوم به فلم ينبّه أحد منهم على غلطه، ولا رأى صلاح

الدين والدنيا بذكر ذلك له الا المجهول من الناس .
 ثم لم يستشهد على صحة قول ذي اليمين فيما خبره به من سهوه إلا
 أبا بكر وعمر، فانه سألهما عما ذكره ذو اليمين، ليعتمد قولهما فيه، ولم يثق
 بغيرهما في ذلك، ولا سكن الى أحد سواهما في معناه .
 وان شيعياً يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي عليه
 السلام بالغلط، والنقص، وارتفاع العصمة عنه من العناد^(١) لناقص
 العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوي الآفات المسقطة عنهم التكليف .
 والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

تم جواب أهل الحائر على ساكنه السلام فيما سألوا عنه
 من سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
 بحمد لله ومنه وصلى الله على محمد
 وآله وسلّم

ابن أبي عمير

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق
مؤسسة البعثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

كان شيخ البطحاء أبو طالب الدرع الواقية لرسول الله ﷺ منذ بزوغ شمس الرسالة إلى يوم قبضه الله إليه، حيث وقف كالسدّ المنيع يحول بين الوثنية - وهي القوة العظمى التي كانت حينذاك تمسك بمقدّرات العالم - وبين تحقيق أهدافها في وأد الرسالة السماوية والدعاة إليها.

وله في هذا السبيل مواقف مشهورة تفوق الإحصاء، وإجمالها يحتاج إلى كتاب مفرد، ولكن هذا التاريخ بدفتيه مفتوح بين يديك، ويكفيك أن تطالع فيه صفحات أيام الضغط على رسول الله ﷺ منذ انه عليه وآله وذويه والمقاطعة الشاملة لهم، وحبسهم في «شعب أبي طالب» لترى أن أبا طالب كان الرجل الوحيد الذي تعهّد حفظهم وحراستهم، وتكفل أرزاقهم.

وكفاك شاهداً على عظم منزلته عند الله ورسوله أن الرسول الأعظم الذي لا ينطق عن الهوى، اشتدّ وجده وهاج حزنه بعد وفاة عمّه وناصره أبي طالب، وسمّى ذلك العام بعام الحزن، ولم يمكنه بعدها المقام بمكة فاضطر إلى الهجرة إلى المدينة المنورة.

أما أقوال أبي طالب وأشعاره المثبتة في كتب السير والتواريخ والحديث والتي يروها المخالف والمؤالف، فهي صريحة في اعترافه برسالة محمد ﷺ ونبوته وأمانته وصدقه، وأنه يوحى إليه من ربه، وخاتم الأنبياء، وتعرب عن كمال إيمانه وحقيقة إخلاصه لصاحب الشريعة وتفانيه في نصرة الإسلام وحماية بيضته.

وكلُّ هذه الأشعار قد جاءت مجيء التواتر، فإن لم تكن آحادها متواترة فمجموعها متواتر يدل على أمر واحد لا غير، وهو إيمانه وتصديقه بمحمد ﷺ. كما أن كل واحدة من قتلات علي عليه السلام الفرسان منقولة آحاداً ومجموعها متواتر، يفيدنا العلم الضروري بشجاعته، وكذلك القول فيما يروى عن سخاء حاتم وحلم الأحنف... وأما ما يروى عن آله وذويه وولده، خاصة أمير المؤمنين علي وأولاده المعصومين عليهم السلام، فصريحة في إثبات إيمانه، ولم يؤثر عنهم ما يخالفه، بل أكدوا أن «إيمان أبي طالب لو وضع في كفة ميزان، وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى، لرجح إيمان أبي طالب»^(١)

وكتبوا إلى بعض ثقاتهم وخاصتهم «إن شككت في إيمان أبي طالب كان مصيرك إلى النار»^(٢)، وأهل البيت أدركوا به فيه.

ورغم كل ذلك فقد حاول بعض من في قلوبهم مرض، وممن فاتهم إيذاء رسول الله في حياته ومحاربة دعوته، أن يقوضوا دعامة من دعائم

(١) الحجّة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب: ٨٥، شرح نهج البلاغة ١٤: ٦٨.

(٢) الحجّة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب: ٧٧ و ٨٢، كنز الفوائد: ١٨٣.

الإسلام المتينة، من خلال تشكيكهم في إيمان أبي طالب، تلك المحاولة التي باءت بالفشل الذريع، لأنَّ نور الشمس لا يحجبه غربال، ونتيجة لتصدي جماعة من كبار علماء الإسلام وأعلامه لهم، وكشف دسائسهم ومكائدهم، وفضح أهدافهم الدنيئة.

وإليك سرداً بما كتبه هؤلاء الأعلام وحُماة رجال الإسلام في سيرة أبي طالب وفضله وإيمانه:

١- أبو طالب عمَّ الرسول: لمحمد كامل حسن المحلمي، طبع ضمن سلسلة عظماء الإسلام التي يصدرها المكتب العالمي ببيروت.

٢- أبو طالب مؤمن قريش: للأستاذ الأديب الشيخ عبدالله بن علي الخنيزي القطيفي المولود سنة (١٣٥٠ هـ)، مطبوع عدّة مرّات. ترجم له الشيخ الطهراني في «نقباء البشر» ٤: ١٣٩٣ وقال: «حكم عليه من أجله - أي كتابه أبو طالب مؤمن قريش - قضاة الشرع السعوديون بالإعدام لولا أن أنجته الصرخات التي توالى من البلدان الإسلامية وزعماء الدين من الشيعة من تنفيذ ذلك به».

نعم، حكموا عليه بالإعدام لأنّه أثبت في كتابه هذا بالبراهين الساطعة إيمان عمّ النبي وكافله وناصره ومؤيّد أبي طالب، وفي المقابل لم ينبسوا ببنت شفة عن إهانات المرتد مؤلف «الآيات الشيطانية» لرسول الله والأنبياء عليهم السلام والرسالات السماوية، بل استنكروا فتوى الإمام الخميني قدس سرّه بإهدار دمه، وما عشت أراك الدهر عجباً.

٣- إثبات إسلام أبي طالب: لمولانا محمد معين بن محمد أمين بن طالب الله الهندي السندي التتوي الحنفي، المتوفى سنة (١١٦١ هـ)، أحد العلماء المبرزين في الحديث والكلام والعربية، ذكره سماحة الحجة السيد عبد العزيز الطباطبائي في «أهل البيت في المكتبة العربية» رقم (١٣).

٤- أخبار أبي طالب وولده: للعلامة الحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالله بن أبي سيف المدائني الأخباري (١٣٥ - ٢١٥) وقيل (٢٢٥ هـ)، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٠٠: «كان عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وآيام العرب، مُصدّقاً فيما ينقله، عالي الإسناد».

عدّ هذا الكتاب من تصانيفه ابن النديم في «الفهرست» ص: ١٤٨، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء» ١٤: ١٣١.

٥- أسنى المطالب في نجاة أبي طالب: للعلامة أحمد زيني دحلان، الفقيه الخطيب مفتي الشافعية (١٢٣٢-١٣٠٤ هـ) اختصر فيه كتاب «بغية الطالب لإيمان أبي طالب» للعلامة محمد بن رسول البرزنجي الآتي ذكره، وأضاف عليه مطالب مهمة، طبع بمصر سنة (١٣٠٥ هـ)، وبعدها مكرراً.

وترجمه إلى اللغة الاردوية المولوي الحكيم مقبول أحمد الدهلوي وطبع في دلهي سنة (١٣١٣ هـ)، ذكر الشيخ في الذريعة ٤: ٧٨.

٦- إيمان أبي طالب: لأحمد بن القاسم، قال عنه النجاشي في

رجاله: ٩٥: «رجل من أصحابنا رأينا بخط الحسين بن عبيد الله كتاباً له في إيمان أبي طالب».

والحسين بن عبيد الله هو أبو عبد الله الغضائري شيخ النجاشي بالإجازة، مات سنة (٤١١هـ).

٧- إيمان أبي طالب: للشيخ أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد ابن طرخان الجرجرائي الكاتب، قال عنه النجاشي في رجاله: ٨٧: «ثقة، صحيح السماع، وكان صديقنا».

٨- إيمان أبي طالب: للشيخ الرجالي أبي علي أحمد بن محمد بن عمار الكوفي المتوفى سنة (٣٤٦هـ)، وصفه النجاشي في رجاله: ٩٥ والشيخ الطوسي في الفهرست: ٢٩: شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل القدر، كثير الحديث والأصول.

وله أيضاً كتاب: أخبار آباء النبي من الله عليه وآله وفضائلهم وإيمانهم، وكتاب الممدوحين والمذمومين.

٩- إيمان أبي طالب: للفقير المتكلم السيد الجليل أبي الفضائل جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر ابن طاوس العلوي الحسني الحلبي، المتوفى سنة (٦٧٣هـ)، ذكره هو في كتابه «بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية»^(١).

١٠- إيمان أبي طالب: للشيخ المحدث الجليل أبي محمد سهل بن

(١) أنظر بناء المقالة الفاطمية: ١٨١.

أحمد بن عبدالله بن أحمد بن سهل الديباجي البغدادي (٢٨٦-٣٨٠ هـ)، ذكر كتابه هذا النجاشي في رجاله: ١٨٦.

١١- إيمان أبي طالب: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري اللغوي، المتوفى سنة (٣٧٥ هـ) «أحد أعيان أهل اللغة الفضلاء المتحققين العارفين بصحيحها من سقيمها»^(١).

ذكر كتابه هذا الشيخ الطهراني في الذريعة ٢: ٥١٣ وقال: «نقل من بعض فصوله الحافظ العسقلاني في ترجمة أبي طالب في الإصابة، وصرح بكونه رافضياً»^(٢).

١٢- إيمان أبي طالب وأحواله وأشعاره: للميرزا محسن بن الميرزا محمد المعروف بـ (بالا مجتهد) القره داغي التبريزي، من أعلام القرن الثالث عشر، ذكره في الذريعة ٢: ٥١٣.

١٣- إيمان أبي طالب: للشيخ الجليل أبي عبدالله محمد بن محمد ابن النعمان المفيد، المتوفى سنة (٤١٣ هـ)، وهو هذا الكتاب، وسيأتي الحديث عنه.

١٤- إيمان أبي طالب: ذكر الشيخ آقا بزرگ، الطهراني في الذريعة ٢: ٥١٢، وقال: لبعض الأصحاب، استدلل فيه على إيمانه بفعاله ومقاله وفعال النبي ﷺ به ومقاله فيه، فذكر بعد بيان أفعال أبي طالب أقواله المنبئة عن إسلامه وحسن بصيرته، وأورد كثيراً من أشعاره

(١) معجم الادهاء ١٣: ٢٠٨.

(٢) أنظر الإصابة ٧: ١١٣-١١٦.

مع الشرح والبيان...

واحتمل أنه للسيد حسين المجتهد المفتي الموسوي العاملي الكركي، المتوفى سنة (١٠٠١ هـ)، لأنه وعد في آخر كتابه «دفع المناواة عن التفضيل والمساواة» أن يؤلف كتاباً مفرداً في إيمان أبي طالب.

١٥- بغية الطالب لإيمان أبي طالب: ينسب للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، المتوفى سنة (٩١١ هـ)، توجد نسخته في مكتبة قوله بمصر، ضمن مجموعة برقم (١٦)، تاريخها (١١٠٥ هـ).^(١)

١٦- بغية الطالب في إسلام أبي طالب: للعالم الجليل المفتي السيد محمد عباس بن السيد علي أكبر الموسوي التستري اللكهنوي (١٢٢٤-١٣٠٦ هـ)، ذكره اللكهنوي في كشف الحجب، والشيخ الطهراني في الذريعة ٣: ١٣٤.

١٧- بغية الطالب في بيان أحوال أبي طالب، وإثبات إيمانه وحسن عقيدته: للسيد محمد بن حيدر بن نور الدين علي الموسوي الحسيني العاملي، فرغ منه سنة (١٠٩٦ هـ)، ذكره في الذريعة ٣: ١٣٥.

١٨- بغية الطالب لإيمان أبي طالب: للعالم محمد بن عبد الرسول البرزنجي الشافعي الشهرزوري المدني (١٠٤٠-١١٠٣ هـ)، لخصه - كما قدمنا - السيد أحمد زيني دحلان وسماه «أسنى المطالب في

(١) راجع الذريعة ٢: ٥١١.

نجاة أبي طالب».

١٩- البيان عن خيرة الرحمن في إيمان أبي طالب وآباء النبي ﷺ لأبي الحسن علي بن بلال بن أبي معاوية المهلب الأزدي، وصفه النجاشي في رجاله: ٢٦٥: «شيخ أصحابنا بالبصرة، ثقة، سمع الحديث فأكثر» روى النجاشي كتبه عن شيخه المفيد وأحمد بن علي بن نوح.

وذكر كتابه هذا أيضاً الشيخ الطوسي في فهرست: ٩٦.

٢٠- الحجّة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب: للعالم الفقيه السيّد شمس الدين أبي علي فخار بن معد الموسوي، المتوفى سنة (٦٣٠ هـ)، كتاب قيم، كبير الفائدة، طبع عدّة مرّات.

٢١- ديوان أبي طالب وذكر إسلامه: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري التميمي اللغوي، المتوفى سنة (٣٧٥ هـ)، مرّ ذكره تحت الرقم (١١)، ذكره بهذا العنوان في الذريعة ٩: ٤٢.

٢٢- الرغائب في إيمان أبي طالب: للعلامة السيّد مهدي بن علي الغريفي البحراني النجفي، ذكره في الذريعة ١١: ٢٤١.

٢٣- شعر أبي طالب بن عبد المطلب وأخباره: للأديب الشاعر أبي هفان عبدالله بن أحمد بن حرب المهزومي العبدي، من شيوخ ابن دريد الأزدي المتوفى سنة (٣٢١ هـ)، ذكره النجاشي في رجاله: ٢١٨، طبع في المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف سنة (١٣٥٦ هـ) بشرح اللغوي الأديب عثمان بن جني المتوفى سنة (٣٩٢ هـ)، عن النسخة التي

كتبها عفيف بن أسعد ببغداد سنة (٣٨٠ هـ) عن نسخة بخط الشيخ ابن جني وعارضها به وقرأها عليه.

٢٤- الشهاب الثاقب لرجم مكفر أبي طالب: للعلامة الحجة الشيخ الميرزا نجم الدين جعفر الشريف ابن الميرزا محمد بن رجب علي الطهراني العسكري (١٣١٣-١٣٩٥ هـ)، مخطوط.

٢٥- شيخ الأبطح: للعلامة الفاضل السيد محمد علي بن العلامة الحجة عبد الحسين الموسوي آل شرف الدين الموسوي، كتاب لطيف في إثبات إيمان أبي طالب وبعض شعره، والرّد على من نصب له العداوة، طبع سنة (١٣٤٩ هـ)، وذكره في الذريعة ١٤: ٢٦٥.

٢٦- شيخ بني هاشم: للفاضل عبد العزيز سيّد الأهل، طبع سنة (١٣٧١ هـ)، وذكره في الذريعة ١٤: ٢٦٥.

٢٧- فصاحة أبي طالب: للسيد الشريف المحدث أبي محمد الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الأطروش، ذكره النجاشي في رجاله: ٥٧.

٢٨- فضل أبي طالب وعبد المطلب وأبي النبيّ مذكّر الله عليه وآله: لشيخ الطائفة وفقيها أبي القاسم سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي، المتوفى سنة (٢٩٩) أو (٣٠١ هـ)، ذكره النجاشي في رجاله: ١٧٧.

٢٩- فيض الواهب في نجاة أبي طالب: للشيخ أحمد فيضي ابن الحاج علي عارف بن عثمان بن مصطفى الجورومي الحنفي

(١٢٥٣-١٣٢٧ هـ)، ذكره في هدية العارفين ١: ١٩٥.

٣٠- القول الواجب في إيمان أبي طالب: للعلامة الشيخ محمد

علي ابن الميرزا جعفر علي الفصيح الهندي، نزيل مكة، فرغ منه في جمادى الأولى سنة (١٢٩٩ هـ)، ذكره في الذريعة ١٧: ٢١٦.

٣١- مقصد الطالب في إيمان آباء النبي ﷺ وأئمة أبي طالب:

للميرزا شمس العلماء محمد حسين بن علي رضا الرباني الجرجاني المشهور بجناب، طبع في بومباي سنة (١٣١١ هـ)، ذكره في الذريعة ٢٢: ١١١.

٣٢- مُنى الطالب في إيمان أبي طالب: للشيخ المفيد أبي سعيد

محمد بن أحمد بن الحسين بن أحمد الخزاعي النيسابوري، جدّ الشيخ المفسر أبي الفتوح الرازي، من أعلام القرن الخامس الهجري، ذكره الشيخ منتجب الدين الرازي في الفهرست: ١٠٢، والحر العاملي في أمل الآمل ٢: ٢٤٠.

٣٣- منية الراغب في إيمان أبي طالب: للعلامة الشيخ محمد رضا

الطبسي النجفي، ذكره في كتابه «ذرايع البيان» ١: ١٦٩، وذكر في فهرس مؤلفاته المطبوع في آخر كتابه «ذرايع البيان» أن «منية الراغب» طبع ثلاث مرات باللغتين العربية والفارسية.

٣٤- منية الطالب في إيمان أبي طالب: للسيد الجليل حسين

الطباطبائي اليزدي الحائري الشهير بالواعظ، المتوفى سنة (١٣٠٧ هـ)، فارسي مطبوع، ذكره في الذريعة ٢٣: ٢٠٤.

٣٥- منية الطالب في حياة أبي طالب: للسيد حسن بن علي بن الحسين القبانجي الحسيني النجفي، ألفه سنة (١٣٥٨ هـ) ذكره في الذريعة ٢٣: ٢٠٤ وقال: «رأيت به بخطه في ٨٢ صفحة».

٣٦- مواهب الوهاب في فضائل أبي طالب: للعلامة البارع الشيخ جعفر بن محمد النقدي التستري النجفي (١٣٠٣-١٣٧٠ هـ) ألفه سنة (١٣٢٢ هـ) وطبع في النجف الأشرف سنة (١٣٤١ هـ).

٣٧- الياقوتة الحمراء في إيمان سيد البطحاء: للسيد الفاضل طالب الحسيني آل علي خان المدني، الشهير بالخرسان، المعاصر، والكتاب في مقدمة وثمانية فصول، وما يزال مخطوطاً عنده.

كانت هذه قائمة بأسماء الكتب المؤلفة في إيمان أبي طالب وفضائله وحياته وشعره، وقع كتاب الشيخ المفيد في المرتبة الأولى من حيث أهميته التاريخية، فهو أقدم مصدر وصل إلينا في هذا المضمار.

طباعات الكتاب

طبع في العراق ضمن مجموعة «نفائس المخطوطات» التي قام بتحقيقها وإصدارها العلامة الشيخ محمد حسن آل ياسين، سنة (١٣٧٢ هـ).

كما طبع ضمن «عدة رسائل للشيخ المفيد» منشورات مكتبة المفيد - إيران - قم المقدسة، اعتماداً على ثلاث نسخ خطية.

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على النسخة الخطية المحفوظة في خزانة مخطوطات المكتبة المركزية العامة في مدينة مشهد المقدسة، برقم (٨٢٨٣)، والتي تحتوي على اثنتين وثلاثين رسالة، شغلت رسالتنا هذه الصفحات ٢٦٨-٢٧٧، فرغ من كتابتها تاج الدين صاعد «بعد العصر من يوم الجمعة أول أول الربيعين سنة ست وثمانين وتسعمائة بالمسجد الجامع الكبير بإصفهان».

ورمزنا لها في التعليقات ب «أ».

وقمنا بمقابلة نسختنا هذه على مطبوعة مكتبة المفيد، مستخدمين في النهاية نهج التلفيق لاثبات متن سليم صحيح، كما قمنا بتخريج ومقابلة الأشعار على ديوان أبي طالب رضوان الله عليه لأبي هفان عبدالله بن أحمد المهزومي العبدى وبشرح ابن جني، وعلى بعض المصادر المعتبرة الأخرى، كما يلاحظ ذلك جلياً في التعليقات.

وشرحنا غريب الرسالة والأشعار - وهو كثير قياساً على حجم الرسالة - معتمدين على أمّهات المعاجم اللغوية.

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نتقدّم بجزيل شكرنا وتقديرنا للإخوة المحققين الذين ساهموا في إخراج هذه الرسالة بحلة جديدة تروق أهل التحقيق والفضل، سائلين العلي القدير أن يتقبّل هذا الجهد بأحسن قبوله، إنه سميع الدعاء.

قسم الدراسات الإسلامية

مؤسسة البعثة

۱۰۰

مجلس السبعين والاربعين

این کلام
 در این
 بلاغ و تامل
 جزیاج و زده
 است سخن
 از جابو
 خدای

مجلس السبعين والاربعين

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

الحمد لله ولي الحمد ومستحقه، وصلاته على خيرته من خلقه،
محمد وآله، وسلّم كثيراً.

وبعد:

أطال الله بقاء الأستاذ الجليل، وأدام له العزّ والتأييد، والعلوّ
والتمهيد، فإنني مثبت بتوفيق الله عزّ وجلّ، وما يهب من التسديد، طرفاً
من المقال في المعنى الذي كنتُ أجريته منه جملاً بحضرته معاينة، وما
في حيّزه بيان الطرف والجمل من الدلائل على إيمان أبي طالب بن
عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف رضي الله عنه وأرضاه، المقتضية من مقاله
وفعله، التي لا يمكن دفعها إلاّ بالعناد، وإن كنتُ قد أشبعتُ الكلام
في هذا الباب في مواضع من كتبي المصنّفات، وأماليتُ المشهورات^(٢)،

(١) زاد ناسخ «أ»: ربّ وفق بحقّ وليك الرضا عليه السلام والتحية والتسليم.

(٢) أنظر الاختصاص: ١٤٧ و ١٤٨ و ٢٤١، الارشاد: ١٠٠، الأمالي: ٣٠٣ و ٣٠٤، أوائل

المقالات: ١٢، تصحيح الاعتقاد: ٦٧، الفصول المختارة: ٣٢ وما بعدها، وص ٢٢٨ وما

بعدها.

ليكون ما يحصل به الرسم في هذا المختصر تذكّاراً، ولما أُخبرتُ عنه بياناً، وفي الغرض الملتبس منه كافياً، وبالله أستعين.

فمن الدليل على إيمان أبي طالب رضي الله عنه ما اشتهر عنه من الولاية لرسول الله ﷺ والمحبة والنصرة، وذلك ظاهر معروف لا يدفعه إلا جاهل، ولا يجحده إلا بهات معاند، وفي معناه يقول رضي الله عنه في اللامية السائرة المعروفة:

لعمري لقد كَلَفْتُ جداً بأحمد

وأحبيته حبّ الحبيب المواصل^(١)

وجُذْتُ بنفسي دونه وحميته

ودارأتُ عنه بالذرى والكلاكل^(٢)

فما زال في الدنيا جمالاً لأهلها

وشيناً لمن عادى وزين المحافل^(٣)

حليماً رشيداً حازماً غير طائش

يوالي إله الخلق ليس بماحل^(٤)

(١) في الديوان وبعض المصادر: واخوته ذأبّ المحبّ المواصل.

(٢) في الديوان وبعض المصادر: ودافعتُ عنه بالطلّى والكلاكل.

الذرى: جمع ذرّة، وهي أعلى الشيء وأشرفه «أنظر لسان العرب - ذرا - ١٤: ٢٨٤».

الطلّى: جمع الطلّة، وهي العُنُق. «لسان العرب - طلى - ١٥: ١٣».

الكلاكل: جمع كلكل، وهو الصدر من كلّ شيء «لسان العرب - كلل - ١١: ٥٩٦».

(٣) في الديوان وبعض المصادر: وزيناً على رغم العدو المخايل.

(٤) الماحل: المحتال، الماكر «الصحاح - محل - ٥: ١٨١٧» ويأتي شرحها عن الشيخ المفيد

فأيده رب العباد بنصره

وأظهر ديناً حقه غير باطل^(١)

ومن تأمل هذا المدح عرف منه صدق ولاء صاحبه لرسول الله ﷺ، واعترافه بنبوته، وإقراره بحقه فيما أتى به، إذ لا فرق بين أن يقول: محمد نبي صادق، وما دعا إليه حق صحيح واجب؛ وبين قوله:

فأيده رب العباد بنصره وأظهر ديناً حقه غير باطل
وفي هذا البيت إقرار أيضاً بالتوحيد صريح^(٢)، واعتراف لرسول الله ﷺ بالنبوة صحيح^(٣)، وفي الذي قبله مثل ذلك، حيث يقول

→ قريباً، وفي الديوان وبعض المصادر:

فَمَنْ مثله في الناس أو من مؤمل إذا قايَسَ الحُكَّامَ أهلَ التفاضلِ
حليمٌ رشيدٌ عادلٌ غير طائشٍ يوالي إلهاً ليس عنه بذاهلِ
(١) هذه القصيدة مشهورة معروفة، رواها أهل الأدب والتاريخ والسير، وشرحها جماعة من العلماء كابن جني والبغدادي، وقال فيها ابن كثير: «هذه قصيدة عظيمة بليغة جداً، لا يستطيع أن يقولها إلا مَنْ نُسِبَتْ إليه، وهي أفحل من المعلقات السبع، وأبلغ في تأدية المعنى فيها جميعها» وهي مائة وأحد عشر بيتاً.

أنظر ديوان أبي طالب: ٣ - ١٢، سيرة ابن هشام ١: ٢٩١ - ٢٩٩، الحجة على الذهاب: ٣٣٩ - ٣٤٣، العمدة: ٤١٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٩، الطرائف: ٣٠١، البداية والنهاية: ٣: ٥١ - ٥٥، السيرة النبوية للذهبي: ٩٥، خزانة الأدب ١: ٢٥٢ - ٢٦١.

(٢) (صريح) من ط، وفي «أ» بدلها كلمة غير واضحة.

(٣) (صحيح) من ط.

وهو يصف النبي ﷺ مذكراً له عليه وآله وسلم:

حليماً رشيداً حازماً غير طائش يوالي إله الخلق ليس بماحل
يعني: ليس بكاذب متقول للمحال.

وما بعد هذا القول المعلوم من أبي طالب رضي الله تعالى عنه المتيقن من
قَبْلِهِ طريق إلى التأويل في كُفْرِهِ، إِلَّا وهو طريق إلى التأويل على حمزة
وجعفر وغيرهما من وجوه المسلمين، حتى لا يصح إيمان أحدهم وإن
أظهر الإقرار بالشهادتين، وبذل جهده في نُصرة الرسول ﷺ عليه وآله.

وهو في أمر أبي بكر وعمر وعثمان أقرب^(١)، لأنه إن لم يثبت لأبي
طالب، وهو مُقَرَّبُهُ في ثَرِهِ ونظمه الذي يسير به عنه الركبان، ويطبق على
رواياته نَقْلَةُ الأخبار، ورواة السير والآثار، مع ظهور نصرته
للنبي ﷺ عليه وآله، وبذل نفسه وولده وأهله وماله دونه، ورفع الصوت
بتصديقه، والحث على اتباعه، كان أولى أن لا يثبت للذين ذكرناهم
إيمان، وليس ظهور إقرارهم وشهرته يقارب ظهور إقرار أبي
طالب رضي الله تعالى عنه، ويداني في الوضوح اعترافه بصدقه ونبوته، ولهم مع ذلك
من التأخر عن نصره، ومن خذلانه، والفرار عنه ما لا يخفى على ذي
حجا^(٢)، مَن سمع الأخبار، وتصفح الآثار، وهذا لازم لا فصل منه.

ثم إن أبا طالب رضي الله تعالى عنه يُصرِّح في هذه القصيدة بتصديق
النبي ﷺ عليه وآله وسلم بأخص ألفاظ التصديق، ينادي بالسم^(٣) في نصرته

(١) وفي بعض النسخ: وهو في أمر أشهر وطريق أقرب.

(٢) (٢) الحجج: العقل «الصحيح - حجا - ٦: ٢٣٠٩».

(٣) (٣) وفي بعض النسخ: ويباهي.

مذا الله عليه وآله وسلم وبذل المهجة والأهل دونه، حيث يقول:

ألم تعلموا أن آبنّا لا مُكْذِبُ

لدينا ولا يعبأ بقول الأباطل^(١)

وأبيض يُستسقى الغمام بوجهه

ربيع اليتامى عصمة للأرامل

يطوف به^(٢) الهلاك من آل هاشم

فهُم عنده عصمة وفواضل

إلى حيث قال:

كذبتُم وبيت الله نسلُم أحمداً

ولما نطاعن دونه ونقاتل^(٣)

(١) في الديوان وبعض المصادر:

لقد علموا أن آبنّا لا مُكْذِبُ

لدينا ولا يُعْنَى بقول الأباطل

(٢) في الديوان وبعض المصادر: يلوذ به.

(٣) روي هذا البيت في المصادر باختلاف في بعض ألفاظه، منها:

كذبتُم وبيت الله نُبْزِي مُحَمَّدًا

ولما نطاعن دونه ونناضل

وفي النهاية: ١٢٥، واللسان ١٤: ٧٣: يُبْزِي، أي يُقَهَّرُ وَتُسْتَدَلُّ وَيُغْلَبُ، وأراد: لا يُبْزَى.

فحذف (لا) من جواب القسم، والمراد أنه لا يُقَهَّرُ ولم نقاتل عنه وندافع.

وَنُسَلِمَهُ حَتَّى نُصَرِّعَ حَوْلَهُ

وَنَذْهَلْ عَنْ أَبْنَائِنَا وَالْحَلَائِلِ^(١) (٢ د)

وفي هذه الأبيات أيضاً بيان لمن تأملها في صحة ما ذكرناه من إخلاص أبي طالب رضي الله عنه، والولاء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبذل غاية النصرة له، والشهادة بنبوته وتصديقه حسب ما ذكرناه.

وقد جاءت الأخبار متواترة لا يختلف فيها من أهل النقل اثنان، أن قريشاً أمرت بعض السفهاء أن يلقي على ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلى^(٣) الناقة إذا ركع في صلاته، ففعلوا ذلك، وبلغ الحديث أبا طالب، فخرج مسخّطاً^(٤) ومعه عبيد له، فأمرهم أن يلقوا السلى عن ظهره صلى الله عليه وآله وسلم ويغسلوه، ثم أمرهم أن يأخذوه فيمروه على سبال^(٥) القوم، وهم إذ ذاك وجوه قريش، وحلف بالله أن لا يبرح حتى يفعلوا بهم ذاك، فما امتنع أحد منهم عن طاعته، وأذلّ جماعتهم بذلك وأخزاهم^(٦).

(١) الحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة «الصحاح - حلل - ٤: ١٦٧٣».

(٢) إضافة إلى المصادر المتقدمة، راجع: صحيح البخاري ٢: ٧٥، السنن الكبرى ٣: ٣٥٢.

دلائل النبوة للبيهقي: ٦: ١٤١، الخصائص الكبرى ١: ١٤٦ وص ٢٠٨.

(٣) السلى: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن أمه ملفوفاً فيه «لسان العرب - سلا - ٤: ٣٩٦».

(٤) خ ل: مفضباً.

(٥) السبال: جمع السبلة، وهو الشارب «الصحاح - سبل - ٥: ١٧٢٤».

(٦) الكافي ١: ٣٧٣/٣٠، تفسير القرطبي ٦: ٤٠٥.

وفي هذا الحديث دليل على رئاسة أبي طالب على الجماعة، وعظم محله فيهم، وأنه ممن تجب طاعته عندهم، ويجوز أمره فيهم وعليهم، ودلالة على شدة^(١) غضبه لله عز وجل ولرسوله ﷺ، وحميته له ولدينه، وترك المداهنة والتقية في حقه، والتصميم لنصرته، والبلوغ في ذلك إلى حيث لم يستطعه أحد قبله، ولا ناله أحد بعده.

وقد أجمع أهل السير أيضاً ونقله الأخبار أن أبا طالب رضي الله عنه لما فقد النبي ﷺ ليلة الإسراء، جمع ولده ومواليه، وسلم إلى كل رجل منهم مدية، وأمرهم أن يباكروا الكعبة، فيجلس كل رجل منهم إلى جانب رجل من قريش ممن كان يجلس بفناء الكعبة، وهم يومئذ سادات أهل البطحاء، فإن أصبح ولم يعرف للنبي ﷺ خبراً أو سمع فيه سوءاً، أو ما إليهم بقتل القوم، ففعلوا ذلك.

وأقبل رسول الله ﷺ إلى المسجد مع طلوع الشمس، فلما رآه أبو طالب قام إليه مستبشراً فقبل بين عينيه، وحمد الله عز وجل على سلامته، ثم قال: والله، يا ابن أخي، لو تأخرت عني لما تركت من هؤلاء عيناً تطرف. وأوماً إلى الجماعة الجلوس بفناء الكعبة من سادات قريش ذلك.

ثم قال لولده ومواليه: أخرجوا أيديكم من تحت ثيابكم. فلما رأت قريش ذلك انزعجت له، ورجعت على أبي طالب بالعتب

(١) في «أ»: ومنها شدة بدل (ودلالة على شدة).

والاستعطاف، فلم يحفل بهم^(١).

ولم تزل قریش بعد ذلك خائفة من أبي طالب، مشفقة على أنفسها من أذى يلحق النبي ﷺ، وهذا هو النصر الحقيقي نابع عن صدق في الولاية، وبه ثبتت النبوة، وتمكّن النبي ﷺ من أداء الرسالة، ولولاه ما قامت الدعوة، ومن لم يعرف باعتباره إيمان صاحبه وعظم عناءه في الدين، خرج من حدّ المكلفين.

على أن رسول الله ﷺ لم يزل عزيزاً ما كان أبو طالب حياً، ولم يزل به ممنوعاً من الأذى، معصوماً حتى توفاه الله تعالى، فنبت^(٢) به مكة، ولم تستقر له فيها دعوة، وأجمع القوم على الفتك به، حتى جاءه الوحي من ربه، فقال له جبرئيل عليه السلام: **إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقْرئُكَ السلام، ويقول لك: اخرج عن مكة فقد مات ناصرك^(٣).**

فخرج عليه السلام هارباً مستخفياً بخروجه، وبيت أمير المؤمنين بدلاً منه على فراشه، فبات موقياً له بنفسه، وسالكاً بذلك منهاج أبيه ﷺ في ولايته ونصرته، وبذل النفس دونه.

فكم بين من أسلم نفسه لنبيه، وشرأها الله تعالى في طاعة نبيه ﷺ، وبين من حصل مع النبي ﷺ في أمن وحرز، وهو لا

(١) الطبقات الكبرى ١: ٢٠٢، الحجة على الزاهب: ٢٨٦.

(٢) يقال: نَبَتَ بِي تِلْكَ الْأَرْضُ: أَي لَمْ أَجِدْ بِهَا قَرَاراً «لسان العرب - نبا - ١٥: ٣٠٢»

(٣) الحجة على الزاهب: ٢٩٠، شرح نهج البلاغة ٤: ٧٠.

يملك نفسه جزعاً، ولا قلبه هلعاً، قد أظهر الحزن، وأبدى الخور^(١)، شاكاً في خبر الله تعالى، مرتاباً بقول رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم، غير واثق بنصر الله عز وجل، آيساً من روح الله، ضائناً^(٢) بنفسه عن الشهادة مع نبي الله ﷺ عليه وآله وسلم، أم كم بين ما ذكرناه من نصر أبي طالب لرسول الله ﷺ عليه وآله وسلم وقيامه بأمره حتى بلغ دين الله ومسارعته الى اتباعه ومعاضدته ومؤازرته وبين تأخر غيره عنه واخلائه مع اعدائه عليه ونحره في السفر الى يطعم منه الراحلين معه لسفك دمه حتى إذا ظفره الله تعالى به مقهوراً وجيء به اليه اسيراً دعاه الى الايمان فلجلج و امره بفداء نفسه فامتنع، فلما اشرف على دمه اقر وانقاد للفداء ضرورة واسلم.

إن هذا لعجب في القياس؛ وغفلة خصوم الحق عن فصل ما بين هذه الأمور حتى عموا فيها عن الصواب، وركبوا العصبية والعناد، لأعجب؛ والله نسأل التوفيق.

ومما يؤيد ما ذكرناه من إيمان أبي طالب رضي الله تعالى عنه ويزيده بياناً، أنه لما قبض ﷺ عليه السلام، أتى أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم، فأذنه بموته فتوجع لذلك النبي ﷺ عليه وآله وسلم وقال : «امض يا علي، فتول غسله وتكفينه وتحنيطه، فإذا رفعته على سريريه فأعلمني». ففعل ذلك أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، فلما رفعه على

(١) الخور: الضعف «مجمع البحرين - خور - ٣: ٢٩٣».

(٢) ضن بالشئ: بخل به «الصحاح - ضن - ٦: ٢١٥٦».

السريير اعترضه النبي ﷺ، فرقَّ له، وقال: «وصلتك رحم، وجزيت خيراً، فلقد ربَّيت وكفلت صغيراً، وآزرت ونصرت كبيراً». ثم أقبل على الناس، فقال: «أما والله، لأشفعنَّ لعَمِّي شفاعة يعجب منها أهل الثقلين»^(١).

وفي هذا الحديث دليلان على إيمان أبي طالب ﷺ: **أحدهما:** أمر رسول الله ﷺ علياً ﷺ عليهما السلام بغسله وتكفينه دون الحاضرين من أولاده، إذ كان مَنْ حضره منهم سوى أمير المؤمنين إذ ذاك على الجاهلية، لأنَّ جعفرًا ﷺ كان يومئذ ببلاد الحبشة، وكان عقيل وطالب حاضرين، وهما يومئذ على خلاف الإسلام، لم يسلم واحد منهما بعد، وأمير المؤمنين عليه السلام مؤمن بالله تعالى ورسوله، فخصَّ المؤمن منهم بولاية أمره، وجعله أحقَّ به منهما، لإيمانه ووفاقه إياه في دينه.

ولو كان أبو طالب ﷺ مات على ما يزعم النواصب كافراً، كان عقيل وطالب أحقَّ بتولية أمره من عليٍّ عليه السلام، ولما جاز للمسلم من ولده القيام بأمره، لانقطاع العصمة بينهما.

وفي حكم رسول الله ﷺ عليٍّ عليه السلام به دونهما وأمره إياه بإجراء أحكام المسلمين عليه من الغسل والتطهير والتحنيط والتكفين والمواراة، شاهد صدق في إيمانه على ما بيناه.

والدليل الآخر: دُعاء النبي ﷺ ﷺ [له]^(٢) بالخيرات، ووعد

(١) الحجَّة على الذهاب: ٢٩٨، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

أُمَّتُهُ فِيهِ بِالشَّفَاعَةِ إِلَى اللَّهِ، وَاتِّبَاعَهُ بِالثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ وَالِدَعَاءِ، وَهَذِهِ هِيَ الصَّلَاةُ الَّتِي كَانَتْ مَكْتُوبَةً إِذْ ذَاكَ عَلَى أَمْوَاتِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَوْ كَانَ أَبُو طَالِبٍ مَاتَ كَافِرًا لَمَا وَسَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ رَأْيَهُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالِدَعَاءَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ، بَلْ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ، وَاتِّبَاعُهُ بِالذَّمِّ وَاللُّومِ عَلَى قَبِيحِ مَا أَسْلَفَهُ مِنَ الْخِلَافِ لَهُ فِي دِينِهِ، كَمَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِلْكَافِرِينَ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقَمِّ عَلَى قَبْرِهِ﴾^(١).

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^(٢).

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ، ثَبَتَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ مُؤْمِنًا، بِدَلَالَةِ فَعْلِهِ وَمَقَالِهِ، وَفَعَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِهِ وَمَقَالَهُ، حَسْبُهَا شَرْحُنَاهُ.

وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ النُّقْلِ مِنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَنْ رِجَالِهِمُ الثَّقَاتِ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَهُ سَأَلَ فَقِيلَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي عَمِّكَ أَبِي طَالِبٍ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَرْجُو لَهُ؟ قَالَ: «أَرْجُو لَهُ كُلَّ خَيْرٍ مِنْ رَبِّي»^(٣).

فَلَوْلَا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ لَمَا جَازَ مِنْ رَسُولٍ

(١) سورة التوبة ٩: ٨٥.

(٢) سورة التوبة ٩: ١١٥.

(٣) الحجَّة على الزَّاهِبِ: ٩٤، شرح نهج البلاغة ١٤: ٦٨، تاريخ الإسلام للذهبي ١: ١٢٨.

الله مذكراً له، والله مذكراً له من الله عز وجل، مع ما قطع له تعالى
به في القرآن وعلى لسان نبيه مذكراً له، والله مذكراً له من خلود الكفار في النار،
وحرمان الله لهم سائر الخيرات وتأبيدهم في العذاب على وجه
الاستحقاق والهوان.

فصل

فأما قوله رضي الله عنه المنبّه على إسلامه وحسن نصرته، وإيمانه الذي ذكرناه عنه، فهو ظاهر مشهور في نظمه المنقول عنه على التواتر والإجماع، وسأورد منه جزءاً يدل على ما سواه، إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك قوله في قصيدته الميمية التي أولها:

أَلَا مَنْ لَهُمْ آخِرَ اللَّيْلِ مُقْتَمٌ

طواني وأخرى النجم لما تقحم؟^(١)

إلى قوله:

أترجون أن نسخو بقتل محمدٍ

ولم تختضب سمر العوالي^(٢) من الدم

(١) في الديوان: معتم بدل مقتم وكلاهما بمعنى واحد.

طواني: أقام عندي «لسان العرب - طوى - ١٥: ٢٠».

وتقحم النجم: غاب «لسان العرب - قحم - ١٢: ٤٦٣».

(٢) العوالي: جمع عالية، وهي أعلى الرمح ورأسه، وقيل: العالية: القناة المستقيمة «لسان

العرب - علا - ١٥: ٨٧».

كذبتُم وبيتَ الله حتى تُفرَّقوا^(١)
 جَاجِمٌ تُلَقَّى بِالْحَاطِمِ وَزَمَزِمٍ
 وَتُقَطَّعُ أَرْحَامٌ وَتَنْسَى حَلِيلَةٌ
 خَلِيلًا وَيُغَشَى مُحَرَّمٌ بَعْدَ مُحَرَّمٍ
 وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَيْكُمْ
 يَذُودُونَ عَنْ أَحْسَابِهِمْ كُلَّ مُجْرِمٍ
 عَلَى مَا أَتَى مِنْ بَغْيِكُمْ وَضَلَالِكُمْ
 وَعَصْيَانِكُمْ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَمَظْلَمٍ^(٢)
 بَظَلَمِ نَبِيِّ جَاءَ يَدْعُو إِلَى الْهُدَى
 وَأَمْرٍ أَتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ مُبْرَمٍ^(٣)
 فَلَا تَحْسِبُونَا مُسْلِمِينَ وَمِثْلَهُ
 إِذَا كَانَ فِي قَوْمٍ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ^(٤)
 أَفَلَا تَرَى الْخَصُومَ إِلَى هَذَا الْجَدِّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ رَضَاءٌ فِي نَصْرَةِ
 نَبِيِّ اللَّهِ مَذَاهِبُهُ رَأَتْهُ، وَالتَّصْرِيحَ بِنَبَوَّتِهِ، وَالْإِقْرَارَ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ، وَالشَّهَادَةَ بِحَقِّهِ، فَيَتَدَبَّرُونَ ذَلِكَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا؟!

(١) في « أ »: تُعَرَّفُوا، وفي شرح النهج: تُفَلَّقُوا.

(٢) في الديوان:

على ما مضى من بغْيِكُمْ وَعَقَوْكُمْ وَغَشْيَانِكُمْ فِي أَمْرِنَا كُلِّ مَأْثِمٍ

(٣) في الديوان وشرح النهج: قِيمُ.

(٤) ديوان أبي طالب: ٢٩ - ٣١، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧١.

ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

تطاول ليلي بهمٍ نصبٌ

ودمعٍ كسَحِ السقاءِ السَّربِ^(١)

للعِب قصيٍّ بأحلامها

وهل يرجع الحُلم بعد اللعب^(٢)

إلى قوله رضي الله عنه:

وقالوا لأحمد أنت امرؤٌ

خُلُوفُ الحديثِ ضَعِيفُ النَسَبِ

ألا إنَّ أحمدَ قد جاءَهُم

بحقٍّ، ولم يَأْتِهِمُ بالكَذِبِ^(٣)

وفي هذا البيت صرَّح بالإيمان برسول الله مَزَّاه عليه وآله.

ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

(١) سَحٌ: سال «الصحاح - سحح - ١: ٣٧٣».

السرب: الذي يسيل منه الماء «الصحاح - سرب - ١: ١٤٧».

(٢) ورد هذا البيت مصحفاً في (١) هكذا:

بلغت قصي بأكلايها وهل يرجع الحكم بعد اللعب؟!

(٣) ديوان أبي طالب: ٢٥، مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٦، الحجة على الزاهب: ٢٤٥.

شرح نهج البلاغة ١٤: ٦١.

أَخْلَتُم بَأْنَا مُسْلِمُونَ مُحَمَّدًا
وَلَمَّا تُقَاذِفُ دُونَهُ بِالْمَرَاكِجِ^(١)
أَمِينًا حَبِيبًا فِي الْبِلَادِ مَسُومًا
بِخَاتَمِ رَبِّ قَاهِرٍ لِلْخَوَاتِمِ^(٢)
يَرَى النَّاسُ بَرَهَانًا عَلَيْهِ وَهَيْبَةً
وَمَا جَاهِلٌ فِي فَضْلِهِ مِثْلُ عَالِمِ^(٣)
نَبِيًّا أَتَاهُ الْوَحْيُ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ
فَمَنْ قَالَ لَا يَقْرَعُ بِهَا سِنَّ نَادِمِ^(٤)
تَطِيفٌ بِهِ جَرْتُومَةٌ^(٥) هَاشِمِيَّةٌ
تَذُبُّبُ عَنْهُ كُلَّ بَاغٍ وَظَالِمِ^(٦)
ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

-
- (١) المراجع: قبيح الكلام، ولعل المراد هنا التقاذف بما يرمج به من السلاح «لسان العرب - رجم - ١٢: ٢٢٨» وفي شرح النهج: ونزاحم. ولم يرد هذا البيت في الديوان.
- (٢) في «أ»: للجرائم.
- (٣) في الديوان: وما جاهل أمراً كآخر عالم.
- وفي شرح النهج: وما جاهل في قومه مثل عالم.
- (٤) قرع فلان أسنانه ندماً أي حك بعضها على بعض حتى يسمع لها صوت غيظاً وحنقاً وندماً «أنظر لسان العرب - قرع - ٨: ٢٦٤ و- حرق - ١٠: ٤٤».
- (٥) جرتومة كل شيء: أصله ومجتمعه «لسان العرب - جرتم - ١٢: ٩٥».
- (٦) ديوان أبي طالب: ٣٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٣

أَلَا أَبْلَغَا عَنِّي عَلَى ذَاتِ بَيْنِهَا
لَوْثًا وَخُصًّا مِنْ لُؤْيٍ بَنِي كَعْبٍ
أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَا وَجَدْنَا مُحَمَّدًا
نَبِيًّا كَمُوسَى خُطَّ فِي أَوَّلِ الْكُتُبِ
وَأَنَّ عَلَيْهِ فِي الْعِبَادِ مَحَبَّةً

وَلَا شَكَّ فِيمَنْ خَصَّه اللَّهُ بِالْحُبِّ^(١)
وَفِي هَذَا الشَّعْرِ وَالَّذِي قَبْلَهُ مُحَضَّرُ الْإِقْرَارِ بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
وَبِالنَّبَوَّةِ، وَصَرِيحُهُ بِلَا ارْتِيَابٍ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
أَلَا مَنْ لَهُمْ آخِرُ اللَّيْلِ مُنْصِبٌ
وَشَعْبُ الْعَصَا مِنْ قَوْمِكَ الْمَشْعَبِ
إِلَى قَوْلِهِ:

وَقَدْ كَانَ فِي أَمْرِ الصَّحِيفَةِ عِبْرَةٌ
مَتَى مَا تَخْبَرُ غَائِبَ الْقَوْمِ يَعْجَبُ^(٢)
مَحَا اللَّهُ مِنْهَا كُفْرَهُمْ وَعُيُوبَهُمْ
وَمَا نَقَمُوا مِنْ بَاطِلِ الْحَقِّ مُقَرَّبِ^(٣)

(١) مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٣، سيرة ابن هشام ١: ٣٧٧، شرح النهج ١٤: ٧٢، البداية
والنهاية ٣: ٨٤، خزانة الأدب ١: ٢٦١.

(٢) في الديوان: أذاك بها من غائب متعصب.

(٣) في الديوان: ... وعقوقهم وما نقموا من صادق القول منجب.

فكذب^(١) ما قالوا من الأمر باطلاً
 ومن يخلق ما ليس بالحق يكذب
 وأمسى ابن عبدالله فينا مصدقاً
 على سخط من قومنا غير معتب
 فلا تحسبونا مسلمين محمداً
 لذي غربة منا ولا متفرّب
 ستمنعه منا يد هاشمية
 مركبها في الناس غير^(٢) مركّب^(٣)
 وقال أيضاً رضي الله عنه: يحض حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه على اتباع
 رسول الله ﷺ، والصبر على طاعته، والثبات على دينه:
 فصبراً أبا يعلى على دين أحمد
 وكن مظهراً للدين وفقت صابراً
 نبيّ أتى بالدين من عند ربه
 بصدقٍ وحق لا تكن حمزاً كافراً
 فقد سرّني إذ قلت: لبيك، مؤمناً
 فكن لرسول الله في الدين ناصراً

(١) في الديوان: وأصبح.

(١) في الديوان والمناقب: خير.

(٣) ديوان أبي طالب: ١٦، مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٤.

وناد قريشاً بالذي قد اتيته

جهاراً، وقل: ما كان أحمد ساحراً^(١)

وليس وراء هذه الشهادة والإقرار بالنبوة والحث على اعتقادها بيان في إيمانه ولا بعده شبهة وليس غير ذلك إلا العناد ورفع الاضطراب، نعوذ بالله من الخذلان.

ومن ذلك قوله رضي الله تعالى عنه:

إذا قيلَ مَنْ خَيْرُ هذا الوري

قبيلًا، وأكرمهم أُسرُهُ؟

أناف بعبد مناف أبي

أبو نضلة هاشم الغرَّة^(٢)

وقد حلَّ مجد بني هاشم

مكان النعائم والزُّهرة^(٣)

وخير بني هاشم أحمد

رسول الملك على فتره^(٤)

وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى

(١) مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٦، الغدير ٧: ٣٥٧.

(٢) أناف: ارتفع وأشرف «لسان العرب - نوف - ٩: ٣٤٢».

أبو نضلة: كنية هاشم بن عبد مناف «الصحيح - نضل - ٥: ١٨٣١».

(٣) النعائم: منزل من منازل القمر «لسان العرب - نعم - ١٢: ٥٨٦».

الزُّهرة: كوكبٌ معروف «لسان العرب - زهر - ٤: ٣٢٢».

(٤) شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٨.

فَتَرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ ﴿١﴾.

فإن لم يكن في ذلك شهادة للنبي ﷺ عليه وآله وسلم بالنبوة، فليس في ظاهر الآية شهادة، وهذا ما لا يرتكبه عاقل، له معرفة بأدنى معرفة أهل اللسان.

ومنه قوله في ذكر الآيات للنبي ﷺ عليه وآله وسلم ودلائله، وقول بحيراء الراهب فيه، وذلك أن أبا طالب رضي الله عنه لما أراد الخروج إلى الشام ترك رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم إشفاقاً عليه، ولم يعمل على استصحابه، فلما ركب أبوطالب رضي الله تعالى عنه بلغه ذلك، فتعلق رسول الله ﷺ عليه وآله وسلم بالناقة وبكى، وناشده الله في إخراجه معه، فرق له أبوطالب وأجابه إلى استصحابه. فلما خرج معه أظلمته الغمامة، ولقيه بحيراء الراهب فأخبره بنبوته، وذكر لهم ^(٢) البشارة في الكتب الأولى، فقال أبوطالب رضي الله تعالى عنه: [إِنَّ الْأَمِينَ مُحَمَّدًا فِي قَوْمِهِ

عندي يفوق منازل الأولاد^(٣)

لما تعلق بالزمام ضمته^(٤)

والعيس قد قلصن بالأزواد^(٥)

(١) سورة المائدة ٥: ١٩.

(٢) في «ط»: له.

(٣) في السيرة وتاريخ ابن عساكر:

إِنَّ ابْنَ أَمَةِ النَّبِيِّ مُحَمَّدًا عندي بمثل منازل الأولاد

(٤) في السيرة وتاريخ ابن عساكر: رحمته.

(٥) العيس: الإبل البيض، يخالط بياضها شيء من الشقرة، ويقال: هي كرائم الإبل.

«الصحاح - عيس - ٣: ٩٥٤».

حَتَّى إِذَا مَا الْقَوْمُ بُصِرَى عَايَنُوا
لَاقُوا عَلَى شَرَفٍ^(١) مِنَ الْمَرْصَادِ
حَبْرًا فَأَخْبَرَهُمْ حَدِيثًا صَادِقًا
عَنْهُ وَرَدَّ مَعَاشِرَ الْحَسَّادِ^(٢)
وَمِنْهُ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فِي وَصِيَّتِهِ لِرَسُولِ اللَّهِ

مَنْزِلَةً عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ.

أَوْصَى بِنَصْرِ النَّبِيِّ الْخَيْرِ مَشْهُدِهِ
عَلِيًّا ابْنِي وَشَيْخِ الْقَوْمِ عَبَّاسًا
وَحِمَزَةَ الْأَسَدِ الْحَامِي حَقِيقَتِهِ
وَجَعَفَرًا لِيَذُودُوا دُونَهُ الْبَاسَا^(٣)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَبَيْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَرْكَ مُحَمَّدٍ
بِمَكَّةَ أَسْلَمَهُ لَشَرِّ الْقَبَائِلِ
وَقَالَ لِي الْأَعْدَاءُ: قَاتِلْ عَصَابَةً
أَطَاعُوهُ، وَابْغِهِمْ جَمِيعَ الْغَوَائِلِ

وَقَلَّصْنِ: ارْتَفَعْنَ وَذَهَبْنَ، وَالتَّشْدِيدُ لِلْمُبَالَغَةِ «أَنْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ - قَلَّصَ - ٧: ٨٠».

(١) فِي السَّيْرَةِ وَتَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ: شَرَكُ.

(٢) دِيْوَانُ أَبِي طَالِبٍ: ٣٣، سَيْرَةُ ابْنِ إِسْحَاقَ: ٧٦، تَهْذِيبُ تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ ١: ٢٧٢،
الْفَدِيرُ ٧: ٣٤٣.

(٣) مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ ٢: ٦٥، مَنَاقِبُ ابْنِ شَهْرَاشُوبَ ١: ٣٩ وَ ٦١.

إلى قوله:

أقيم على نصر النبي محمد

أقاتل عنه بالقنا والذوابل^(١)

ومنه أيضاً قوله يحضّ النجاشي على نصر النبي مذكّراً له وأله وسلم:

تعلم ملك الحبش أن محمداً

نبيّ موسى والمسيح بن مريم

أتى بهديّ مثل الذي أتيا به

فكلّ بأمر الله يهدي ويعصم^(٢)

وإنكم تتلونه في كتابكم

بصدق حديث لا حديث المبرجم^(٣)

وإنك ما تأتيك منا عصابة

بفضلك إلا عاودوا بالتكرم

(١) أي الرماح الذوابل، سميت بذلك ليبسها ولصوق ليطها، يعني قشرها «المخصص، السفر السادس: ٣١».

(٢) في هذا البيت إقواء ظاهر، إذ أن حركة حرف الروي الكسر وجاءت هنا مضمومة إقواء.

(٣) من البرجّة وهي: غلظ الكلام «النهاية - برجم - ١: ١١٣

ولعلها «الترجم» من الرّجم، وهو القول بالظن والحدس «لسان العرب - رجم -

فلا تجعلوا لله ندّاً وأسلموا

فإنّ طريق الحقّ ليس بمظلم^(١)

وفي هذا الشعر من التوحيد والإسلام ما لا يمكن دفعه مسلماً.

ومن ذلك قوله رضي الله عنه لجعفر ابنه وقد أمر بالصلاة مع النبيّ صلى الله عليه وآله: صلّ، يا بنيّ، جناح ابن عمّك. ففعل، فلما رأى إجابته له أنشأ يقول:

إنّ عليّاً وجعفرأ ثقتي

عند ملئم الخطوب والكُربِ

والله لا أخذل النبيّ ولا

يخذله من بنيّ ذو حسبٍ

لا تخذلا وأنصرا ابن عمّكما

أخي لأمي من دونهم وأبي^(٢)

فهذا القول في خاتمة أمره وفاقاً لما سلف منه في مضي^(٣) زمانه

وحياته، وهو محض التصديق حقيقة الإيمان، وصريح الإسلام، وإيمانه بالله تعالى.

(١) متشابه القرآن ٢: ٦٥، مناقب ابن شهر آشوب ١: ٦٢، مستدرک الحاكم ٢: ٦٢٣.

(٢) ديوان أبي طالب: ٣٦، الأوائل لأبي هلال العسكري: ٧٥، كنز الفوائد ١: ٢٧١، الحجّة

على الذهاب: ٢٤٩ و ٢٥٠، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٦، روضة الواعظين: ٨٦.

(٣) في «ط»: «وقتي».

وله من بعد هذا أبيات في المعنى المتقدم يطول بها التقصاص،
 منها قوله في قصيدة ميمية له وقد عُدَّ آيات النبي ﷺ
 فذلك من أعلامه وبيانه وليس نهار واضح كظلام^(١).
 وقوله في قصيدته الدالية:

فما يرجوا حتى رَووا من محمد أحاديث تجلو غم كل فؤاد^(٢)
 فأما دليل توحيده لله عز وجل فمن كلامه المشهور ومقاله
 المعروف أكثر من أن يحصى، وقد تقدّم منه مما كتبناه، ما سنلحقه بأمثاله
 له في معناه، على سبيل الاختصار، إن شاء الله.

فمن ذلك قوله في قصيدة طويلة:

ملك الناس ليس له شريك هو الوهاب والمبدي المعيد
 ومن فوق السماء له ملاك^(٣) ومن تحت السماء له عبيد^(٤)
 فأقر لله تعالى بالتوحيد، وخلع الأنداد من دونه، وأنه يعيد بعد
 الإبداء^(٥)، وينشئ خلقه نشأة أخرى، وهذا المعنى فارق المسلمون أهل
 الجاهلية وباينهم فيما كانوا عليه من خلاف التوحيد والملة.

(١) ديوان أبي طالب: ٣٥، سيرة ابن اسحاق: ٧٧، تهذيب تاريخ ابن عساكر ١: ٢٧٣،
 الغدير ٧: ٣٤٥.

(٢) تقدّمت أربعة أبيات من هذه القصيدة الدالية مع تخريجاتها، ويضاف لها: الخصائص
 الكبرى ١: ١٤٤.

(٣) في «أ»: له لحق. وفي متشابه القرآن: له نجوم.

(٤) متشابه القرآن ٢: ٦٦.

(٥) في «أ»: الانذار، تصحيف، وما في المتن هو الأنسب لقوله «المبدي، المعيد».

وله أيضاً في قصيدة بائية:

فوالله لولا الله لا شيء غيره

لأصبحتم لا تملكون لنا شرباً

وأشبه ذلك ونظائره مما هو موجود في نظمه ونثره، وفي وصاياه

وسجعه في خطبه وكلامه المدون له في البلاغة والحكمة، وإيراد جميعه

يطول، وفيما أثبتناه منه كفاية، ومن دلائل إيمانه برسول الله عليه وآله وسلم

كفاية وبلاغ.

والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله

الطاهرين.

* * *

تمت الرسالة، من تأليفات الشيخ المقدم والإمام المكرم الفقيه

المفيد محمد بن محمد بن النعمان رضوان الله تعالى عليه، وكان ذلك بعد العصر من

يوم الجمعة، أول أول الربيعين، سنة ست وثمانين وتسعمائة، بالمسجد

الجامع الكبير بأصفهان، بتوفيق الله تعالى.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم:

٢- الاختصاص:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) تحقيق الشيخ علي أكبر الففاري - منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة.

٣- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) - منشورات مكتبة بصيرتي - قم المقدسة.

٤- الإصافة في تمييز الصحابة:

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ) مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٣هـ.

٥- الأمالي:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) - منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة - ١٤٠٣هـ.

٦- الأوائل:

لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (المتوفي بعد سنة ٣٩٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٧- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) - تحقيق الشيخ فضل الله الشهير بشيخ الإسلام الزنجاني - مكتبة الداوري - قم المقدسة - الطبعة الثانية - ١٣٧١هـ.

٨- البداية والنهاية:

لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) - حققه مجموعة من الأساتذة - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام / قسم المغازي:

للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١٠- تصحيح الاعتقاد بصواب الانتقاد:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) - منشورات الرضي - قم المقدسة.

١١- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢- تهذيب تاريخ دمشق الكبير:

لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) - هذبه ورتبه الشيخ عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١٣- الحجّة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب، إيمان أبي طالب:

لشمس الدين أبي علي فخار بن معد الموسوي (ت ٦٣٠هـ) - تحقيق السيد محمد بحر العلوم - انتشارات سيّد الشهداء - قم المقدّسة - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٠هـ.

١٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:

للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادى (١٠٣٠-١٠٩٣هـ) - دار صادر - بيروت.

١٥- الخصائص الكبرى:

لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٦- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٢٨٤-٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٧- ديوان شيخ الأباطح أبي طالب:

جمع أبي هفان عبد الله بن أحمد المهزمي العبدى - مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

١٨- الذريعة إلى تصانيف الشيعة:

للشيخ محمد محسن بن محمد رضا الرازي، المعروف بآقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣-١٣٨٩هـ) دار الأضواء - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٩- روضة الواعظين:

للشيخ محمد بن الفثال النيسابوري (ت ٥٠٨) - منشورات الرضى - قم المقدسة.

٢٠- السنن الكبرى:

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٢٨٤-٤٥٨هـ) - دار المعرفة - بيروت.

٢١- سيرة ابن اسحاق، كتاب السير والمغازي:

لمحمد بن إسحاق المطلبى الشهير بابن السحاق (ت ١٥١هـ) - تحقيق الدكتور سهيل زكار - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٢- سيرة ابن هشام:

لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣ أو ٢١٨هـ) - جماعة من المحققين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

٢٣- السيرة النبوية:

للمحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق حسام الدين القدسي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٢٤- شرح نهج البلاغة:

لعز الدين أبي حامد بن هبة الله بن محمد ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (٥٨٦-٦٥٦هـ)
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر
- الطبعة الأولى - سنة ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.

٢٥- الصحاح:

لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢-٣٩٣هـ) - تحقيق أحمد عبد الغفور العطار
- دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٦- الصحيح:

لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) - عالم الكتب - بيروت -
الطبعة الخامسة - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢٧- الطبقات الكبرى:

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (١٦٨ - ٢٣٠هـ) - دار صادر -
بيروت - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢٨- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف:

للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسيني الحسيني (٥٨٩-
٦٦٤هـ) مطبعة الخيام - قم المقدسة - ١٤٠١هـ.

٢٩- عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار:

للمحافظ يحيى بن الحسن الأسدي الحلبي، المعروف بإبن البطريق (٥٣٣ - ٦٠٠هـ) -
مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين - قم المقدسة - سنة ١٤٠٧هـ.

٣٠- الفدير في الكتاب والسنة والأدب:

للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (١٣٢٠ - ١٣٩٠هـ) - دار الكتب الإسلامية -
طهران - ١٣٧٢هـ.

٣١- الفصول المختارة من العيون والمحاسن:

للسيد الشريف أبي القاسم علي بن الحسين المرتضى (٣٥٥ - ٤٣٦هـ) - دار الأضواء -
بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٢- الكافي:

لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي (٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) - تحقيق علي أكبر الغفاري
- المكتبة الإسلامية - طهران - سنة ١٣٨٨هـ.

٣٣- كنز الفوائد:

للشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (ت ٤٤٩هـ) - تحقيق الشيخ عبد
الله نعمة - دار الأضواء - بيروت - سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٤- لسان العرب:

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١هـ)
- نشر أدب الحوزة - قم المقدسة - ١٤٠٥هـ.

٣٥- متشابه القرآن ومختلفه:

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ) - انتشارات بيدار
- إيران.

٣٦- مجمع البحرين ومطلع النيرين:

للشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي (٩٧٩-١٠٨٧هـ) - المكتبة المرتضوية - طهران
- الطبعة الثانية - سنة ١٣٦٥هـ - ش.

٣٧- المخصّص:

لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بابن سيده (ت
٤٥٨هـ) - دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٨- المستدرك على الصحيحين:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) - طبع حيدرآباد -
الهند.

٣٩- معجم الأدباء:

لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) - مكتبة عيسى البابي
الحلبي وشركاه - مصر.

٤٠- النهاية في غريب الحديث:

لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)
- تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي - المكتبة الإسلامية بيروت.

استدراك

حصلنا بعد الفراغ من طبع كتاب (إيمان أبي طالب) على نسختين مخطوطتين، فيها مزيد من الاختلافات والتقديم والتأخير والزيادات، آثرنا الإشارة إلى أهم زيادات هاتين النسختين لاتمام الفائدة، وهي كما يلي:

١ - ص ٣٦ بعد البيت الثاني:

فأرفض من عيني دمع ذارف	مثل الجمان مفرد الأفراد
راعت فيه قرابة موصولة	وحفظت فيه فريضة الأجداد
وأمرته بالسربين عمومة	بيض الوجوه مصالت أنجاد
ساروا لأبعد طيبة معلومة	فلقد تباعد طيبة المرتاد

٢ - ص ٣٧ بعد البيت الثاني:

قوماً يهوداً قد رأوا ما قد رأى	ظل الغمام وعن ذي الأكباد
ثاروا لقتل محمد فنهاهم	عنه وأجهد أحسن الإجهاد
ومنه أيضاً قوله:	

منعنا الرسول رسول الملك	بيض تلاً كلمع البروق
بضرب يذيب دون النهاب	حذار النوادر والخنفيق
أذب وأحمي رسول الملك	حماية حام عليه شفيق

أبعد هذا شك في إيمان قائل هذا الشعر، أم يُقدم على إكفاره مع ظهور
هذا المقال عنه إلا غبي ناقص أو كافر معاند بلا ارتياب!
وله أيضاً:

كذبوا ورب الراقصات إلى الحرم	زعمت قريش أن أحمد سحر
وهو الأمير على الجرائر والحرم	ما زلت أعرفه بصدق حديثه
ومضت مقالتهم تسير إلى الأمم	بهتوه لاسعدوا بقطر بعدها
	وله أيضاً:

وغالب لنا غلاب كل مغالب	يقولون لي دع نصر من جاء بالهدى
بُنيًا ولا تحفل بقول المعاتب	وسلم إلينا أحمدًا واكفلن لنا
على كل باغٍ من لؤي بن غالب	فقلت لهم الله ربي وناصري

٣ - ص ٣٧ بعد البيت الرابع:

كونوا فدي لكم أمي وما ولدت في نصر أحمد دون الناس أتراسا

٤ - ص ٢٥ بعد السطر الثالث

حتى نطق القرآن بشكّه، ونزل ما قاله بخلاف ملائكته،
وصرح بصرف السكينة عنه لفساد نيّته، أفيقاس بين هذا^(٣) وبين من
وصفنا حاله في طاعة ربّه، والصبر على الأذى في جنبه، لا يخاف في الله
لومة لائم، لشدة نفسه، وتأكد معارفه، وما اختص به من البسطة في
العلم والجسم، لمكانه من الله تعالى، وما أهله له من خلافته؟!

إنّ هذا لعجب في القياس؛ وغفلة خصوم الحق عن فصلها بين
هذه الأمور حتى عموا فيها عن الصواب، وركبوا العصية والعناد،
لأعجب؛ والله نسأله التوفيق.

رِسَالَةُ الرَّجُلِ خَدِيتْ

نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَنْفُثِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

لحق الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بالرفيق الأعلى مخلفاً
من الورثة بنته الوحيدة «فاطمة الزهراء» سلام الله عليها، وزوجات عدة.
و كانت «فدك» مما أفاء الله به على رسوله من قرى خيبر، نحلها الرسول
ابنته الزهراء، و كانت يدها على فدك يوم وفاة الرسول أبيها.
ولما استولى أبوبكر على أريكة الخلافة، ابتز «فدكاً» من فاطمة عليها
السلام، واستولى عليها، أيضاً.

فأدعت فاطمة عليها السلام على أبي بكر، و طالبت نحلة أبيها لها، و
أشهدت زوجها أمير المؤمنين علياً عليه السلام، و ابنها الحسن و الحسين سبطي
رسول الله و سيدي شباب أهل الجنة، و أم أيمن زوجة رسول الله على أن أباهما
نحلها «فدكاً».

فردّ أبوبكر دعواها، و ردّ شهاداتهم لها.

فأعادت الزهراء عليها السلام على أبي بكر دعوى ثانية، و طالبت بإرثها
من أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من تلك الأرض التي كانت
لرسول الله بنص القرآن، لأنها مما أفاء الله على رسوله.

و ردّ أبوبكر دعواها هذه أيضاً بحديث رواه هو وحده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» .
فادّعى أن النبي لم يترك ميراثاً ولا تركة، وأن كلّ مخلفاته صدقة .
و مع أن هذا خبر واحد، لم يعرفه و لم يسمعه و لم يروه يومذاك غير أبي بكر (١) .

و مع أن الأولى بسماعه و روايته - لو كان النبي صلى الله عليه وآله قاله - هم أهل بيته و ابنته الزهراء بالأخص، لأنهم هم محلّ ابتلاء مؤداه، و هم بحاجة إلى معرفة حكمه، فكان على النبي أن يبلغهم به، لا أن يقوله لأبي بكر الذي لا يرث من النبي شيئاً!

مع هذا فقد فرض أبوبكر رأيه على الزهراء عليها السلام و أخذ منها «فدكاً» و قد احتجّت الزهراء على أبي بكر في هذا الرأي المنافي لصريح القرآن حيث نصّ على توريث الأنبياء لورثتهم، مما يدلّ على اختلاق هذا الخبر الذي ينسب عدم الارث إلى الأنبياء .

و لقد انقضى التاريخ على ظلمه و جوره، إلا أن البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقض بعد:

فالمفارقة المعروفة حتى عند المبتدئين أن كلمة «صدقة» هل تقرأ بالنصب على أنها توضيح لكلمة (ما) الذي هو مفعول لقوله (لا نورث) فالمعنى: إنا لا نورث المتروكات التي كانت صدقة، فغير الصدقات مما تركه النبي صلى الله عليه وآله من ممتلكاته يكون إرثاً لوارثيه .

(١) و ان كانت أسانيد كثر - بعد ذلك - حتى صار من المتواترات في عهد معاوية!!!

أو هي تقرأ بالرفع على أنها خبر لكلمة (ما) فتكون جملة (ما تركناه صدقة) مستأنفة.

و الرفع يناسب مذهب أبي بكر و العامة، و النصب يوافق رأي الشيعة الذين يلتزمون بأن الأنبياء حالهم كسائر الناس، في توريث ما يخلّفون، إلا ما كان عندهم من الصدقات، فإنها لأصحابها من المستحقين.

و قد ذكر العلماء هذا الخلاف في إعراب «صدقة» فانظر الإلماع للقاضي عياض (ص ١٥١).

و خصّص الشيخ المفيد هذه الرسالة لذكر أدلة الشيعة الإمامية في رد هذا الخبر و رد الاستدلال به على نفي الإرث عن الأنبياء.

فذكر وجوها و مقاطع من النقض و الإبرام:

الأول: إن قراءة النصب توافق عموم القرآن، و قراءة الرفع تمنع من العموم فتخالف القرآن الذي جاء على العموم.

و ما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق مما خالفه.

الثاني: اعترض العامة على النصب، بأنه لا يصح، إذ معنى الحديث على ذلك أن ما كان صدقةً و تركه الميت فهو لا يورث، و هذا ليس حكماً خاصاً بالنبي صَلَّى الله عليه وآله بل الخلق كلهم محكومون بذلك، فمن ترك صدقةً لم تدخل في تركته و لم يرثه منه ذووه، فما فائدة الخبر؟

و أجاب الشيخ المفيد عن هذا الاعتراض بأن تخصيص الأنبياء بالذكر في الخبر ليس من أجل اختصاص الحكم بهم، بل هو حكم عام، و إنما ذكر الأنبياء هنا للتعبير عن أولوية الأنبياء بالعمل به، و أنهم ألزم الخلق به و احق، و إن كان سائر المكلفين كذلك.

و هذا نظير قوله تعالى «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا» مع أَنَّ النَّبِيَّ مُنذِرٌ كُلُّ النَّاسِ مِّنْ يَخْشَاهَا وَمَنْ لَا يَخْشَاهَا، و لكن بما أَنَّ مَنْ يَخْشَاهَا أَحَقُّ بِالْإِنْذَارِ لِمَكَانِ اسْتِفَادَتِهِ مِنْهُ، اسْتَحَقَّ ذِكْرَهُ لِهَذِهِ الْأُولَى.

ثم ذكر نظائر آخر لهذه الآية، و أمثله عرفية تجرى عليها.

الثالث: إن للخبر وجهاً آخر في التفسير: و هو ان المراد أن ما تركناه صدقة لا يصبح لأولادنا، و لا يأكله أولادنا مطلقاً بأي عنوان، حتى لو صاروا فقراء و صدق عليهم عنوان المستحقين للصدقات.

فيكون هذا الحكم خاصاً بالأنبياء و أولادهم، بخلاف غير الأنبياء فإنهم لو تركوا الصدقات فهي - و ان كانت لا تدخل في الارث - إلا أن أولادهم لو أصبحوا فقراء او صدق عليهم عنوان المستحق أكلوا من الصدقات بذلك العنوان. فمعنى (لا نورث) في الخبر، أي: لا يصير الى ورثتنا على كل حال، و اطلاق كلمة (الارث) و مشتقاتها بهذا المعنى أمر متعارف في اللغة، و إن لم يكن من مخلفات الميت، كما قال الله تعالى «و أورثكم أرضهم و ديارهم» أي اوصلها اليكم، فان ذلك لم يكن بالتوارث الشرعي:

الرابع: أن للخبر لفظاً آخر، لم يرد فيه احتمال النصب، و هو:

«نحن معاصر الأنبياء لا نورث ما تركناه، فهو صدقة» و قد جعل بعض العامة هذا اللفظ دليلاً على صحة الرفع في اللفظ السابق، و بطلان التأويل المبني على النصب.

لكن الشيخ المفيد ردّه بأن الخبر على هذا اللفظ و إن كان لا يحتمل النصب، بل بالرفع فقط، إلا أن له معنى محتملاً لا يوافق تأويل العامة، و هو: أن الذي تركناه من أموالنا و حقوقنا على الآخرين، التي أسقطناها عن ذمهم و

تصدقنا بها عليهم، فلم نطالب بها في حياتنا، ولم نستنجزه قبل مماتنا، فهي صدقة على من هي في يده بعد موتنا، ولا تدخل في مَخْلَفَاتنا ولا ما نورثه لوarithنا، فليست من تركتنا، وليس لورثتنا أن يأخذوه.

وهذا المعنى موافق لعموم القرآن وظاهر السنة، بخلاف المعنى الذي يريده العامة من أن الأنبياء لا إرث لهم مطلقاً فهو مخالف لظاهر الآيات القرآنية الدالة على توريث الأنبياء.

وحمل السنة على وفاق القرآن أولى.

والملاحظ:

أن الشيخ المفيد تصدى لهذا الخبر من جهة تحليله، والرد عليه بإيراد المحتملات.

ولكنه لم يتعرض للنقض عليه بما ورد من الآيات القرآنية و السنة القطعية الدالة على بطلان مضمونه.

وكذلك لم يتعرض للرد عليه سندياً، حيث أنه لم يثبت من غير طريق أبي بكر الذي هو طرف في تلك الدعوى و للبحث في ذلك مجال تكفّلت به المطولات.

والله ولي التوفيق.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

نسخ هذه الرسالة

نسخ هذه الرسالة التي كانت لدينا عند التحقيق .

١ - نسخة مكتبة آية الله المرعشي بقم ورمزها « آ » .

٢ - نسخة أخرى لتلك المكتبة ورمزها « ج » .

٣ - نسخة مكتبة المجلس الشورى الاسلامي ورمزها « ب » .

٤ - نسخة مصححة لمؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين

بقم .

٥ - مطبوعة نجف .

واليكم مصورة بعض هذه النسخ :

بسم الله الرحمن الرحيم
 قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا سَلِمَ الْمُحْضَرُّ مَا دَعَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ قَوْلِهِ عَنِ مَعَاذِ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورِثُ مَا تَرَكَهُ صَدَقَةٌ كَانَ
 مَحْمُولًا عَلَى إِنْ الَّذِي تَرَكَهَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ صَدَقَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُورِثُ
 وَلَمْ يَكُنْ مَحْمُولًا عَلَى إِنْ مَا حَلَفَ مِنْ أَمْلَاكُمْ مِنْ صَدَقَةٍ بَعْضُهُمْ لَا
 يُورِثُ وَالْحُجَّةُ عَلَى كَرِّ إِنْ السَّادِثِ الْأَوَّلِ بِوَاقِعِ لَعْنِ النَّبِيِّ إِنْ
 دَنَا دِلَّ النَّاصِبِ مَا نَفَعَ مِنَ الْعَهْدِ وَمَا يُوَافِقُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ عَلَى
 بِالْحَقِّ مَا فَالَهُ فَإِنْ قَاتَلُوا هَذَا لَا يَبْعَثُ وَفَكَرَ لَنْ كُلِّ شَيْءٍ تَرَكَهُ
 الْمُخْلِقُ بِأَجْمَعِهِمْ صَدَقَةٌ وَكَانَ مِنْ صَدَقَاتِهِمْ لَمْ يُورِثْ وَلَمْ يَبْعَثْ
 مِيرَاثُهُ فَلَا يَكُونُ جِنْدًا لِمَنْ خَصَّ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَذْكُورُهُ فَإِذَا
 مَعْتَقِدُ قَوْلِهِمْ لَيْسَ لَكُمْ كَذَا ذَكَرْنَاهُ وَذَلِكَ إِنْ الْبَنَى تَدْبِيرُ تَخْصِيصِهِ
 الْبَعْضُ لِلْمَحْتَقِقِ بِهَاتِمِهِ أُولَى النَّاسِ بِالْعَمَلِ مَعْنَاهُ وَالزَّمَنُ الْخَلْقُ لَهُ

فان كان دينهم سوام من المخطئين قال الله عز وجل انما ان
 منذر من يخشاها وان كان منذرا لجميع القتل وقال انما بين
 ساجد الله من آتس بالله واليوم الآخر وقيام الصلوة وان كان
 قد بعثها الكفار وس هو بخلاف هذه الصفة وقال انما المؤمنون
 الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وان كان في الكفار من اذا ذكر
 الله وجل قلبه وحاف وفي المؤمنين من يسمع ذكر الله وهو سرور بهم
 الله او متغول بضرب من البطح فلا يلحقه في الحال وجل لا يتر
 حوب وهذا محسوس معروف بالعادة وهو يقول القائل نحن
 معاشر المسلمين لا نتم على منكوب ان كان اهل الملل من غيرهم لا تترك
 على ما روي من المكات وفي المسلمين من يفر على منكر يعتقد صوابه
 بالتهبات ويقول بقاء من القتها نحن معاشر القتها لا نرى
 يقولونها ذوالفاسقين وقدرى ذلك جماعة ممن ليس بالقها
 ويقول القائل نحن معاشر القها لا سمح خيانة الطالين وقد
 يخل منهم من يختم ذلك غير القها من العدول والفاسقين
 اسأل هذا في القول المعتاد من كثر وانما المعنى في التحصين
 بغناه والقدم فيه وانهم قدوة لمن سوام والتمت في العمل بمن
 ما ذكرناه ووجهه اعز وهو انه يحتمل ان يكون قوله عليه السلام
 ان سمع عنه انه قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
 صدقة لا نورث اي لا يتخذه احد من اولادنا وافرأنا ان
 ان صاروا الى حال القها التي من صار اليها من غيرهم جلب
 لهم صدقاتهم لان الله تعالى حرم الصدقة على اولاد الانبياء
 واقاربهم تعظيما لهم ومنعها لا تدارهم عن الادناس وليس ذلك
 بمن سوام من الناس لان غير الانبياء عليهم السلام اذا تركوا صدقات

ردونا ووصاياهم من سائر الناس فصاروا لا يؤمنونهم
 من بعدهم إلى حال الفتر كان لهم فيها حقوق ولكن من حقوق
 عليهم من الأبا بعد دفع رسول الله صلى الله عليه وآله ذريته ولعل
 مية من ينال غايته من صدقاته وانما تقترعوا أو غيره من حال
 الفتر وكان المنق في قوله لا نورث أي لا نصيب من بعدنا إلا شيئا
 على حال وهذا معروف في انشقاق الأشياء من الأموار إلى
 الأجيال الوصف له بانه ميراث وان لم يوجد من بعده إلا
 قال الله عز وجل وأولئك هم ردبارهم الأب
 وقالوا نحن بعضهم لبعض أقر في هذا الخبر
 فقال إن النبي صلى الله عليه وآله قال نحن معاشر الأنبياء لا
 نورث ما تركناه هو صدقة وهذا أيضا يصح فالوجه فيه
 الذي تركناه من حقوقنا وديوننا على من هو في يده من بعد
 موتنا وليس يجوز لورثتنا أن يتعزوا التبركة فانا قد عرفنا
 لنه في يدنا تركنا قصده في حياتنا وليس بغناه ما ناوله
 المحصوم والدليل على ذلك أن النبي ذكرناه فيه موافق لمصوم
 القرآن فظاهره وما ادعاه المخالف مانع لعدم القرآن مخالف
 لظاهره وحمل السنة على فانا لعدم أولى من حمل على خلاف ذلك
 والله ولي التوفيق تمت والحمد لله

رب العالمين وسلوانه

على خير خلقه محمد وآله

الطيبين الطاهرين

المعصومين

تم

بسم الله الرحمن الرحيم
قال رضي الله عنه إذا سلم للخصوم وأدعوه على النبي صلى الله عليه
وآله من قولين من معاشر الأنبياء أنزلت أركناه صدقة كان
محمولا على إن الذي تركه الأنبياء عليهم السلام صدقة فانه لا يورث
ولا يكن محمولا على إن ما حلفوه من أمتهم فهو صدقة لغزهم لا
مورث والمجعة على ذلك أن التأويل الأول موافق لعموم القرآن و
تأويل الناصبه مانع من العموم وما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق
ما خالفه فان قالوا هذا لا يصح وذلك لان كل شيء تركه للخلق لجميع
صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح ميراثه فلا يكون جند
لتخصيص الأنبياء عليهم السلام بذمة فائدة معقوله قلهم ليس الأمر
كما ذكرتم وذلك ان الشيء قد يعمم بتخصيص البعض للتحقيق أنهم
أولى الناس بالعمل بمعناه وللمزج للخلق له فان كان بمنال من سواهم
من المكلفين قال الله عز وجل إنما أنت منذر من يخشاها وإن كان
منذر للجميع العقلا وقال إنما يصبر مع الله من آمن بالله واليوم
الآخر وأقام الصلوة وإن كان قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف
هذه الصفة وقال إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم

وان كان في التكفير اذا ذكر الله وجل قلبه وطاف في المؤمنين من
يسمع ذكر الله وهو سرور بنعم الله ارسوا يضرب من اناج الله
يلحق في اناج الله ولا تعربه جوب وهذا محسوب من روز القاد
وهو ينزل القادر نحن معاشر المسلمين لا يقيم على منكرين كان اهل
المسلمين غيرهم لا يقرن على ما يرونه من المنكرات وفي المسلمين
يقرب على منكر يعتقدون به بالشبهات ويقول بغيره من الفقهاء نحن معاشر الفقهاء
لا نرى قبول شهادة الفاسقين وقد نرى ذلك جماعة من ليس من
الفقهاء ويقول القادر نحن معاشر القادر لا نسمع خا الظالمين
وقد يخط معهم من يخبر ذلك غير القرام العبد والفاستين
وامثال هذا في القول المعتاد من كثير وانما المعنى في التخصيص التحقيق
بمعناه والتقدم فيه وانهم قد دون لمن سواهم وانهم في العمل
مخوما ذكرناه ووجه آخر وهو انه يحتمل ان يكون قوله عليه وآله
السلام ابن مريم قال نحن معاشر الانبياء لا يورث عاتك^{فه} اصد
لا يورث اي لا يحمق احد من اولادنا واقربائنا وان صاروا الى
حال الفقر التي من صار اليها من غيرهم حلت لهم صدقات^{العلم} اعيانهم
لان الله تعالى حرم الصدقة على اولاد الانبياء واقاربهم تعظيما لهم
رفعا لادبارهم عن الاناس وليس ذلك من سواهم من الناس لان

غير الانبا عليهم السلام اذا تركوا صدقات ووقونا ووصايا الفقرا من
سائر الناس فصار اولادهم واقاربهم من بعدهم الى حال الفقر كان لهم
فيها حقوق وكذا من حقوق غيرهم من الاباء فبمع رسول الله صلى
الله عليه وآله ذريته واهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وان
افقرنا وخرجوا من حال الغنى وكان المعنى في قوله لا يورث اي لا
يصير من بعدنا الى وصا على حال وهذا معروف في انتقال الاشياء
من الاموات الى الاحياء والوصف له بانه ميراث وان لم يوجد من
جهة الاشياء قال الله عز وجل واورثكم ارضهم وديارهم الا فصل
وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال ان النبي صلى الله عليه
وآله قال نحن معاشر الانبياء لا يورث ما تركناه هو صدقة وهذا
ايضا لا يصح فالوجه فيه ان الذي تركناه من حقوقنا وديننا على
من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا ان يتعرضوا
لتملكه فانا قد عقونا لمن هو في يده عنه بتركنا فيصبه منه في
حياتنا وليس معناه ما باراه للخصوم والدليل على ذلك ان الذي
ذكرناه فيه موافق لمعوم القرآن فظاهرهم وما ادعاه المخالف دافع لمعوم
القرآن ومخالف لظاهرهم وحمل السنن على وفاة المعوم اولى من حمله على
خلاف ذلك والله سئل التوفيق ليتمت والحمد لله رب العالمين
وصلواته على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم

٨

هو نفس كتابخانه عمومى آيت الله مرعشى نجنى

« قسم »

رِسَالَةُ الرَّجُلِ الْخَدِثِ

نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوَّلِ

تَأْلِيفُ

الْإِمَامِ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُعَلِّمِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، الْعُكْبَرِيِّ، الْبَغْدَادِيِّ

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه : إذا سلّم للخصوم ما ادّعوه على النبي صلى الله عليه وآله وسلّم من قوله : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »^(١) ، كان محمولاً على أنّ الذي تركه الأنبياء عليهم السلام صدقة ، فإنّه لا يورث ، ولم يكن محمولاً على أنّ ما خلفوه من أملاكهم فهو صدقة لغيرهم^(٢) لا يورث^(٣) .

(١) رواه أحمد بن حنبل في المسند ١ / ٤ - ٦ - ٩ - ١٠ - ١٣ - ٢٥ - ٤٧ - ٤٨ - ٦٠ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٩١ - ٢٠٨ . ومسلم في صحيحه الجزء الخامس / ١٥٤ كتاب الجهاد ، والبخاري في صحيحه الجزء الرابع / ٧١ كتاب الجهاد ، باب فرض الخمس ، والجزء الخامس / ٢٠ كتاب الفضائل ، باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم والجزء الثامن / ١٤٩ كتاب الفرائض .

(٢) هكذا في « آ » و « ب » وفي المطبوع « بعدهم » .

(٣) ان في هذا الحديث على فرض صدوره من النبي صلى الله عليه وآله وسلّم احتمالين : الأول : أن يكون قوله : « ما تركناه » مبتدأ ، و « صدقة » خبره ، وعليه فمدلول الحديث أنّ الأنبياء جميعاً لا يرثون ، وما تركوا فهو صدقة ، وليس لورثتهم شيء بعنوان الإرث . وهذا المعنى مخالف لعمومات القرآن في الإرث .

والثاني : أن يكون قوله : « ما تركناه » مفعولاً ثانياً لقوله : « لا نورث » ومفعوله الأول محذوفاً وبصير حاصل المعنى على هذا الاحتمال : أنا لا نورث أحداً ممّا تركناه بعنوان الصدقة ، وبعبارة أخرى أنّ ورثة الأنبياء لا يرثون من الصدقات التي تكون عند الأنبياء بعد وفاتهم شيئاً .

وهذا الاحتمال متعين لموافقه للكتاب كما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله .

والحجة على ذلك أن التأويل الأول موافق لعموم القرآن^(٤) وتأويل الناصبة^(٥) مانع من العموم ، وما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق مما خالفه .
فإن قالوا : هذا لا يصح ، وذلك لأن كل شيء تركه الخلق بأجمعهم صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح ميراثه فلا يكون حينئذٍ لتخصيص الأنبياء عليهم السلام بذكره فائدة معقولة .

قيل لهم : ليس الأمر كما ذكرتم ، وذلك أن الشيء قد يعم بتخصيص البعض للتحقيق به أنهم أولى الناس بالعمل بمعناه والزم الخلق له ، وإن كان ديناً لمن سواهم من المكلفين ، قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ نَّحْشِهَا ﴾^(٦) وإن كان منذراً لجميع العقلاء .

وقال : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ﴾^(٧) وإن كان قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف هذه الصفة .
وقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾^(٨) وإن كان في الكفار من إذا ذكر الله وجل قلبه وخاف ، وفي المؤمنين من يسمع ذكر الله

(٤) سورة النساء : ٤ / ٧ ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ .

سورة النساء : ٤ / ١١ ﴿ يُوَصِّيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى . . . ﴾ .

سورة الأنفال : ٨ / ٧٥ ﴿ . . . وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

سورة مريم : ١٩ / ٦ ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ . . . ﴾ .

(٥) في المطبوع : وتأويل الناصبة الخصوم مانع .

(٦) سورة النازعات : ٧٩ / ٤٥ .

(٧) سورة التوبة : ٩ / ١٨ .

(٨) سورة الأنفال : ٨ / ٢ .

وهو مسرور بنعم الله أو مشغول بضرب من المباح ، فلا يلحقه في الحال وجل ولا يعتريه خوف .

وهذا محسوس معروف بالعادات وهو كقول القائل : نحن معاشر المسلمين لا نفرّ على منكر ، وإن كان أهل الملل من غيرهم لا يقرّون على ما يرونه من المنكرات ، وفي المسلمين من يقرّ على منكر يعتقد صوابه بالشبهات . وكقول فقيه من الفقهاء : نحن معاشر الفقهاء لا نرى قبول شهادة الفاسقين ، وقد ترى ذلك جماعة ممن ليس من الفقهاء .

وكقول القائل : نحن معاشر القراء لا نستجيز^(٩) خيانة الظالمين ، وقد يدخل معهم من يحرم ذلك من غير القراء من العدول والفاسقين ، وامثال هذا في القول المعتاد كثير .

وإنما المعنى في التخصيص به التحقيق بمعناه ، والتقدّم فيه ، وأنهم قدوة لمن سواهم ، وأئمتهم في العمل نحو ما ذكرناه .

ووجه آخر وهو أنه يحتمل أن يكون قوله عليه وآله السلام - إن صحّ عنه - أنه قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة لا يورث » أي لا يستحقه أحد من أولادنا وأقربائنا وإن صاروا إلى حال الفقراء التي من صار إليها من غيرهم حلّت لهم صدقات أهلهم ، لأنّ الله تعالى حرم الصدقة على أولاد الأنبياء وأقاربهم تعظيماً لهم ورفعاً لأقذارهم عن

(٩) في المطبوع : لا نستحلّ .

الأدناس^(١٠) ، وليس ذلك في من سواهم من الناس لأن غير الأنبياء عليهم السلام إذا تركوا صدقات ووقوفاً ووصايا للفقراء من سائر الناس فصار أولادهم وأقاربهم من بعدهم إلى حال الفقر كان لهم فيها حقوق أوكد من حقوق غيرهم من الأباعد .

(١٠) قال الشيخ الطبرسي رحمه الله : اختلف العلماء في كيفية الخمس ومن يستحقه على أقوال أحدها : ما ذهب إليه أصحابنا وهو أن الخمس يقسم على ستة أسهم ، فسهم لله وسهم للرسول وهذان السهمان مع سهم ذي القربى للامام القائم مقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسهم ليتامى آل محمد وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم لا يشركهم في ذلك غيرهم لأن الله سبحانه حرم عليهم الصدقات لكونها أوساخ الناس وعوضهم من ذلك الخمس . مجمع البيان ٢ / ٥٤٣ . وراجع وسائل الشيعة للشيخ الحر العاملي ج ٦ ص ٣٥٥ - ٣٦٠ ففيه عدة روايات في هذا الموضوع وإليك بعضها :

١ - عن سليم بن قيس قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول : « نحن والله الذين عنى الله بذي القربى والذين قرنهم الله بنفسه وبنبيه فقال : ﴿ وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين ﴾ منا خاصة ولم يجعل لنا سهماً في الصدقة أكرم الله نبيه وأكرمنا أن يطعمنا أوساخ ما في أيدي الناس » (وسائل الشيعة ٦ / ٣٥٧) .

٢ - عن العبد الصالح قال : وإنما جعل الله هذا الخمس لهم خاصة دون مساكين الناس وابناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرباتهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكرامة من الله لهم عن أوساخ الناس (الوسائل ٦ / ٣٥٨) . وفي الدر المنثور للسيوطي ٣ / ١٨٦ :

عن عبد الرحمان بن أبي ليلى قال : سألت علياً عليه السلام كيف كان صنع أبي بكر وعمر في الخمس نصيبكم . . .

ثم انشأ علي عليه السلام يحدث فقال : « ان الله حرم الصدقة على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فعوضه سهماً من الخمس عوضاً مما حرم عليه وحرمها على أهل بيته خاصة دون امته فضرب لهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عوضاً مما حرم عليهم . وفي الدر المنثور رواية أخرى في هذا الموضوع ايضاً فراجع ٣ / ١٨٦ .

فمنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذريته وأهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وإن افتقروا وخرجوا من حال الغنى ، وكان المعنى في قوله « لا نورث » أي لا يصير من بعدنا إلى ورثتنا على حال ، وهذا معروف في انتقال الأشياء من الأموات إلى الأحياء ، والوصف له بأنه ميراث وإن لم يوجد من جهة الإرث^(١١). قال الله عز وجل: ﴿وَأُورِثُكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ﴾^(١٢)

فصل :

وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه هو صدقة »^(١٣) وهذا أيضاً لا يصح^(*).

فالوجه فيه : أن الذي تركناه من حقوقنا وديوننا (فلم نطالب في حياتنا ونستنجزه قبل مماتنا فهو صدقة)^(١٤) على من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا^(١٥) أن يتعرضوا لتمليكه فأننا قد عفونا لمن هو في يده عنه بتركنا قبضه منه في حياتنا ، وليس معناه ما تأوله الخصوم .

والدليل على ذلك : أن الذي ذكرناه فيه موافق لعموم القرآن وظاهره^(١٦).

(١١) في المطبوع : وإن لم يكن بسبب الإرث . وفي المخطوطات : وإن لم يوجد من جهة الإرث . وما أثبتناه هو الصحيح ظاهراً .

(١٢) سورة الأحزاب : ٢٧ / ٣٣ .

(١٣) هذا يوافق ما في سنن أبي داود ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ .

(*) كذا ولعل الصحيح : إن صح .

(١٤) ما بين القوسين اخذناه من المطبوع .

(١٥) في المطبوع : وليس يجدر لذرياتنا ان يتعرضوا لتملكه .

(١٦) في المطبوع : لعموم القرآن وظاهر السنة .

حديث نحن معاشر الأنبياء . . .

وما ادّعاء المخالف دافع لعموم القرآن ومخالف لظاهره ، وحمل السنّة
على وفاق العموم أولى من حمله على خلاف ذلك

والله وليّ التوفيق

والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمد وآله الطيبين
الطاهرين المعصومين .

تكميل

وبعد تمام هذه الرسالة الثمينة ننقل بعض كلمات الأعلام حول هذا الحديث
تتميماً للفائدة وتبييناً للحق .

اللهم أرنا الحق حقاً حتى نتّبعه وارنا الباطل باطلاً حتى نجتنبه .

قال القرطبي في تفسيره :

ويحتمل قوله عليه السّلام : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » ان يريد
ان ذلك من فعل الأنبياء وسيرتهم وان كان فيهم من ورث ماله كـ « زكريا »
على أشهر الأقوال فيه .

وهذا كما تقول : انا معاشر المسلمين انما شغلنا العبادة ، والمراد انّ
ذلك فعل الأكثر ، ومنه ما حكى سيبويه : انا معاشر العرب أقرى الناس
للضيف^(١٧) .

(١٧) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٦٤ .

قال الفخر الرازي في تفسير الآية ١١ من سورة النساء :

الموضع الرابع من تخصيصات هذه الآية ما هو مذهب أكثر المجتهدين أن الأنبياء عليهم السّلام لا يورثون ، والشّيعه خالفوا فيه .

روي أن فاطمة عليها السّلام لما طلبت الميراث ومنعوها منه ، احتجوا بقوله عليه الصلاة والسّلام « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » فعند هذا احتجت فاطمة عليها السّلام بعموم قوله : ﴿ للذكر مثل حظ الانثيين ﴾ وكأنها اشارت الى أن عموم القرآن لا يجوز تخصيصه بخبر واحد .

ثمّ أن الشّيعه قالوا : بتقدير أن يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر واحد الا انه غير جائز ههنا ، وبيانه من ثلاثة اوجه :

احدها : أنه على خلاف قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السّلام :

﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾ ^(١٨) وقوله تعالى : ﴿ وورث سليمان داود ﴾ ^(١٩)

قالوا ولا يمكن حمل ذلك على وراثة العلم والدين لأن ذلك لا يكون وراثة في الحقيقة ، بل يكون كسباً جديداً مبتدأ ، انما التوريث لا يتحقق الا في المال على سبيل الحقيقة .

وثانيها : أن المحتاج الى معرفة هذه المسألة ما كان الا فاطمة وعليّ والعبّاس وهؤلاء كانوا من أكابر الزهاد والعلماء وأهل الدين ، وأما ابو بكر فإنه ما كان محتاجاً الى معرفة هذه المسألة البتة ، لأنه ما كان ممن يخطر بباله أنه يرث من الرّسول عليه الصلاة والسّلام فكيف يليق بالرّسول عليه الصلاة

(١٨) سورة مريم : ١٩ / ٦ .

(١٩) سورة النمل ٢٧ / ١٦ .

والسّلام أن يبلغ هذه المسألة الى من لا حاجة به اليها ولا يبلغها الى من له الى معرفتها أشد الحاجة ؟ .

وثالثها : يحتمل أن قوله « ما تركناه صدقة صلة » « لانورث » والتقدير : أن الشيء الذي تركناه صدقة ، فذلك الشيء لا يورث
فإن قيل : فعلى هذا التقدير لا يبقى للرسول خاصية في ذلك .
قلنا : بل تبقى الخاصية لاحتمال أن الأنبياء اذا عزموا على التصديق بشيء فبمجرد العزم يخرج ذلك عن ملكهم ولا يرثه وارث عنهم ، وهذا المعنى مفقود في حق غيرهم .^(٢٠)

قال العلامة الحلي رحمه الله :

إنّ أبا بكر منع فاطمة إرثها فقالت : يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أترث أبي !! واحتج عليها برواية تفرد هو بها عن جميع المسلمين ، مع قلة رواياته وقلة علمه ، وكونه الغريم لأن الصدقة تحل عليه .
فقال لها : إن النبي قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » ، والقرآن مخالف لذلك فإن صريحه يقتضي دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه بقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾^(٢١) .
وقد نص على أن الأنبياء يورثون ، فقال تعالى : ﴿ وورث سليمان داود ﴾^(٢٢) .

(٢٠) التفسير الكبير ٩ / ٢١٠ .

(٢١) سورة النساء : ٤ / ١١ .

(٢٢) سورة النمل : ٢٧ / ١٦ .

وقال عن زكريا : ﴿ إِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾^(٢٣) ، وناقض فعله أيضاً هذه الرواية ، لأن أمير المؤمنين والعباس ، اختلفا في بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيفه وعمامته وحكم بها ميراثاً لأmir المؤمنين ، ولو كانت صدقة لما حلت على عليّ عليه السلام ، وكان يجب على أبي بكر انتزاعها منه ، ولكان أهل البيت الذين حكى الله تعالى عنهم بأنه طهرهم تطهيراً مرتكبين ما لا يجوز ، نعوذ بالله من هذه المقالات الردية والاعتقادات الفاسدة .

واخذ فدكا من فاطمة وقد وهبها إياها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصدقها ، مع أن الله قد طهرها وزكاها واستعان بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدعاء على الكفار على ما حكى الله تعالى وأمره بذلك فقال تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴾^(٢٤) فكيف يأمره الله تعالى بالاستعانة - وهو سيد المرسلين - بابنته وهي كاذبة في دعواها غاصبة لمال غيرها نعوذ بالله من ذلك .

فجاءت بأمير المؤمنين عليه السلام فشهد لها فلم يقبل شهادته ، قال : إنه يجر إلى نفسه ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام ، ومع أن الله تعالى قد نص في آية المباهلة أنه نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يليق بمن هو بهذه المنزلة واستعان به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الله في الدعاء يوم المباهلة أن يشهد بالباطل ويكذب ويغصب المسلمين أموالهم نعوذ بالله من هذه المقالة .

(٢٣) سورة مريم : ١٩ / ٥ و ٦ .

(٢٤) سورة آل عمران : ٣ / ٦١ .

وشهد لها الحسنان عليهما السلام فرد شهادتهما وقال : هذان ابناك لا أقبل شهادتهما لأنها يجبران نفعاً بشهادتهما ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام أيضاً ، مع أن الله قد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعانة بدعائهما يوم المباهلة فقال : ﴿ أبناءنا وأبناءكم ﴾ .

وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنها سيدا شباب أهل الجنة ، فكيف يجامع هذا شهادتهما بالزور والكذب وغضب المسلمين حقهم نعوذ بالله من ذلك .

ثم جاءت بأم أيمن فقال : إمراة لا يقبل قولها مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أم أيمن من أهل الجنة » ، فعند ذلك غضبت عليه وعلى صاحبه وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه ، حتى تلقى أباهما وتشكو إليه فلما حضرتها الوفاة أوصت أن تدفن ليلاً ولا يدع أحداً منهم يصلي عليها .

وقد رووا جميعاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك » .

قال العلامة الأميني في الغدير :

لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك (أي حديث نحن معاشر..) لوجب أن يفشي به إلى آل وذويه الذين يدعون الوراثه منه ليقطع معاذيرهم في ذلك بالتمسك بعمومات الإرث من آي القرآن الكريم والسنة الشريفة ، فلا يكون هناك صخبٌ وحوارٌ تتعقبهما محنٌ ، ولا تموت بضعته الطاهرة وهي واجدة على أصحاب أبيها ويكون ذلك كله مثاراً للبغضاء والعداء في الأجيال المتعاقبة بين أشياع كل من الفريقين ، وقد بُعث هو صلى الله عليه وآله وسلم لكسح تلك المعرات وعقد الإخاء بين الأمم والأفراد .

ألم يكن صلى الله عليه وآله وسلم على بصيرة مما يحدث بعده من الفتن الناشئة من عدم إيقاف أهله وذويه على هذا الحكم المختص به صلى الله عليه وآله وسلم المخصص لشرعة الإرث ؟ حاشاه . وعنده علم المنايا والبلايا والقضايا والفتن والملاحم .

وهل ترى أن دعوى الصديق الأكبر أمير المؤمنين وحليته الصديقة الكبرى - صلوات الله عليهما وآلهما - على أبي بكر ما استولت عليه يده مما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ماله كانت بعد علم وتصديق منهما بتلك السنة المزعومة صفحاً منها عنها لاقتناء حطام الدنيا ؟ أو كانت عن جهل منهما بما جاء به أبو بكر ؟ نحن نقدّس ساحتهما [أخذاً بالكتاب والسنة] عن علم بسنة ثابتة والصفح عنها ، وعن جهل يربكهما في الميزان .

ولماذا يصدّق أبو بكر في دعواه الشاذة عن الكتاب والسنة ، فيما لا يُعلم إلا من قبل ورثته صلى الله عليه وآله وسلم ووصيه الذي هتف صلى الله عليه وآله وسلم به وبوصايته من بدء دعوته في الأنديّة والمجتمعات ؟ ! . ولم تكن أذن واعية لدعوى الصديقة وزوجها ؟

قال ابن أبي الحديد في شرحه على النهج :

وسألت علي بن الفارقيّ مدرس المدرسة الغربية ببغداد فقلت له :
أكانت فاطمة صادقة ؟ .

قال : نعم .

قلت : فلم لم يدفع إليها أبو بكر فداً وهي عنده صادقة ؟ .

فتبسّم ثم قال كلاماً لطيفاً مستحسنًا مع ناموسه وحرمة وقلة دعابته .

قال : لو اعطاها اليوم فداً بمجرد دعواها لجاءت إليه غداً وأدعت

لزوجها الخلافة وزحزحته عن مقامه ولم يكن يمكنه الاعتذار والموافقة بشيء ،

لأنه قد أسجل على نفسه أنها صادقة فيما تدّعي كائناً ما كان من غير حاجة الى بينة ولا شهود .

وهذا كلام صحيح وان كان اخرجه مخرج الدّعاة والهزل^(٢٥) .

قال السيّد شرف الدين في كتاب « النص والإجتihad » .

واليك كلمة في هذا الموضوع لعيلم المنصورة الأستاذ محمود ابو رية المصري المعاصر ، قال : بقي امر لابدّ أن نقول فيه كلمة صريحة : ذلك هو موقف أبي بكر من فاطمة - رضي الله عنها - بنت رسول الله (ص) ، وما فعل معها في ميراث أبيها ، لأننا اذا سلّمنا بأن خبر الأحاد الظني يخصص الكتاب القطعي ، وانه قد ثبت أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قال « أنه لا يورث » وانه لا تخصيص في عموم هذا الخبر ، فإنّ ابا بكر كان يسعه أن يعطي فاطمة - رضي الله عنها - بعض تركة أبيها (صلى الله عليه وآله وسلم) كأن يخصها بفدك وهذا من حقه الذي لا يعارضه فيه أحد ، اذ يجوز للخليفة أن يخصّ من يشاء بما شاء .

قال : وقد خصّ هو نفسه الزبير بن العوام ومحمد بن مسلمة وغيرهما ببعض متروكات النبي .

على أنّ فدكاً هذه التي منعها ابو بكر لم تلبث أن اقطعها الخليفة عثمان لمروان - هذا كلامه بنصه^(٢٦) - .

(٢٥) شرح نهج البلاغة ١٦ / ٢٨٤ .

(٢٦) النص والإجتihad ص ٧٠ طبع مطبعة سيد الشهداء .

وراجع الشافي للسيد المرتضى ٤ / ٥٧ - ١٠٢ ودلائل الصدق للمظفر ٣ / ٤٠ - ٧٧ ففي هذين الكتابين بحث مستوفى حول حديث نحن معاشر الأنبياء وإرث فاطمة سلام الله عليها .